دراسات باحث

فصلية تُعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي . الإسرائيلي

تصدر عن مركز «باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية» ش . م . م

صيف

2022م-1444هـ

73

دراسات وبحوث

- «إسرائيل» تدفن حل الدولتين استنزاف الفلسطينيين وتحييد غزة عنوان المرحلة المقبلة — د. علي دربج
- العلاقات بين روسيا وحركات المقاومة في المنطقة تطوّر استراتيجي بمواجهة المشروع الأميركي — د. فؤاد خشيش
- تطبيع العلاقات التركيّة-الإسرائيليّة وتداعياته على القضيّة الفلسطينيّة — براءة درزي
- جولة «بايدن» في المنطقة... بين خيبة محرجة وأمل منتظر! — د. رولا حطيط
- من فريدريك هوف إلى عاموس هوكشتاين: الثروات البحرية والخيانة — د. علي عباس حميّة
- أسعار الطاقة تُوتّر الديمقراطيين على أبواب الانتخابات النصفية: سيناريو إيقاف روسيا لإمدادات النفط — ترجمة رينا حمود
- التطوّر التاريخي للتهديدات وانعكاساتها على النظرية الأمنية الإسرائيلية من خلال سيرة رؤساء الأركان (1948 - 2022م) — موسى محمد حدرج

ندوات المركز الدورية

- حلقة نقاش خاصة حول الثروة الغازية والنفطية اللبنانية بين الحقوق والحصار الأمريكي
- الندوة الدورية الشرق الأوسط بين قمّتي (جدّة - طهران): قراءة في المخاطر والتحديات والفرص
- حلقة نقاش خاصة بعنوان : «وحدة الساحات» : معركة تثبيت معادلات سيف القدس

قراءة في كتاب

- الصين تربط العالم الخلفيّة التي تستند إليها مبادرة الحزام والطريق — بقلم: حسن صعب

السنة العشرون/ صيف 2022م / 1444هـ

باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

لبنان/ بيروت/ بئر حسن/ قرب السفارة المغربية

بناية يونس- ط 1

Lebanon/Beirut/Beer Hassan

near Morocco Embassy

Younis bldg. 1st floor

Tel: 9611 842882 - mobile: 9613 507800

FaX: 9611 843882 - P.O.Box: 25/ 408

e-mail: baheth@bahethcenter.net

www.bahethcenter.net

الاشتراك السنوي

بما فيها رسوم البريد

لبنان: أفراد $25 مؤسّسات $40

الدول العربية: أفراد $30 مؤسّسات $50

دول أخرى: أفراد $50 مؤسّسات $75

سعر العدد

- لبنان: 5000ل.ل • سوريا 100ل.س
- الأردن: 2دينار • مصر 15جنيه
- العراق: 75دينار • الكويت: 2دينار
- الإمارات العربية المتحدة: 20درهم
- البحرين: 2دينار • إيران: 50000ريال
- قطر 20ريال • السعودية: 15ريال
- عُمان: 3ريال • السودان: 75دينار
- اليمن: 150ريال • الصومال: 150شلن
- ليبيا: 5دينار • الجزائر: 25دينار
- تونس: 2دينار • المغرب: 25درهم
- الدول الأوروبية: 7يورو
- أمريكا وسائر الدول الأخرى: 10دولار

73

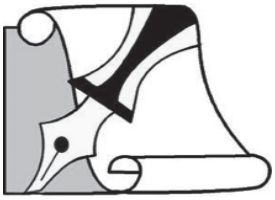

دراسات باحث

فصليّة تُعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي.الإسرائيلي.

تصدر عن مركز «باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية» ش .م .م

السنة العشرون/ صيف 2022 م – 1444 هـ

الهيئة الاستشارية:

د. عصام نعمان: نائب ووزير سابق/ مفكّر عربي من لبنان.

د. باسم سرحان: أستاذ العلوم الاجتماعية في الجامعة الأميركية في بيروت سابقاً.

د. طلال عتريسي: باحث وأستاذ جامعي.

د. علي عقلة عرسان: الأمين العام السابق لاتحاد الكتّاب والأدباء العرب في سوريا.

د. غسان العزّي: أستاذ العلاقات الدولية في كلّية الحقوق والعلوم السياسية-بيروت.

د. مجدي حمّاد: رئيس الجامعة اللبنانية - الدولية/مفكّر وباحث.

هيئة التحرير :

الرئيس: الأستاذ الدكتور يوسف نصرالله

مدير التحرير: حسن صعب

المدير المسؤول : فاطمة قبيسي

الإشراف الفنّي: أحمد المقداد

حقول الدراسات والأبحاث والمقالات

- القضية الفلسطينية كقضيّةٍ مركزيةٍ للأمّة.
- العلاقات الداخلية في الساحة الفلسطينية: واقعها، ومستقبلها المرتجى.
- دراسة الاتفاقات السياسية والأمنية والاقتصادية الموقّعة مع الكيان الصهيوني.
- روح المقاومة والاستشهاد: دوافعها الوطنية والقومية والدينية والإنسانية.
- تحرير فلسطين كواجب وطني وقومي وديني وإنساني.
- موقع الجهاد في الإسلام وفي مسيرة الكفاح الوطني الفلسطيني.
- تعرية «السلام» الزائف مع العدوّ الصهيوني، وكشف وهم التسوية والتعايش معه.
- موقع الإنسان في المشروع الحضاري الإسلامي، كنقطة ارتكاز في الصراع مع الهمجية الدونية الصهيونية.
- دراسة المشاريع الصهيونية: الجغرافية، الأمنية، الاستيطانية، السياسية والاقتصادية... إلخ.
- التطبيع والغزو الثقافي الصهيوني-آليات وسبل المواجهة.
- أخطار المشروع الصهيوني على العالمين العربي والإسلامي.
- طبيعة وأهداف المشروع الأمريكي في العالمين العربي والإسلامي.
- العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية والحركة الصهيونية والكيان الصهيوني.

قواعد النشر

«دراسات باحث» ترحّب بمشاركة المفكّرين والباحثين والكتّاب فيها، مع التأكيد على مراعاة الأمور التالية:

1 - معالجة القضايا بموضوعية وعلمية ودقّة في التوثيق (في الدراسات والبحوث) التي تخضع – كما المقالات الواردة- للتحكيم بواسطة هيئة التحرير.

2 ـ حجم المقال ما بين 3000 و 4000 كلمة.

3 - حجم الدراسة ما بين 6000 و8000 كلمة، ويشترط فيها أن تكون موثّقة علمياً، وأن تراعي منهجية البحث العلمي. (إسم المؤلّف، عنوان الكتاب، أو المجلّة أو الصحيفة، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، رقم الصفحة)، مع إثبات المراجع نهاية الدراسة، وأن تكون المقالات والدراسات والبحوث مرفقة بخلاصةٍ لا تتجاوز 50 كلمة.

4 - ترحّب المجلّة بالمشاركة في أبوابها (تلخيص كتب ونقدها- تقارير عن الندوات والمؤتمرات حول فلسطين والصراع مع الصهيونية)، بما لا يزيد عن 7000 كلمة لتلخيص الكتاب ونقده، و2500 إلى 4000 كلمة عن الندوة أو المؤتمر، على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، أو باتفاقٍ خاصٍ مع هيئة التحرير، مع إرسال صورة غلاف الكتاب.

5 - أن لا تكون المادّة المرسلة منشورة سابقاً.

6 - أن تكون المادّة المرسلة مطبوعة على الحاسوب الآلي، ومرفقة بالقرص، تجنّباً للأخطاء المحتملة، أو إرسالها مكتوبة بخطٍ واضح.

7 - يُرفق مع كلّ دراسةٍ أو بحث تقرير أو نبذة تعرّف بالكاتب.

8 - يجري إعلام الكاتب بقرار هيئة التحرير خلال شهرين من تاريخ إرسال الدراسة.

9 - تحتفظ المجلّة بحقّها في نشر المواد المجازة وفق خطّة التحرير.

10 - المواد التي لا تُنشر لا تُعاد إلى أصحابها.

11 - للمادّة المنشورة مكافأة ماليّة تحدّدها اللائحة المقرّرة.

12 - الآراء الواردة في المجلّة تعكس وجهة نظر كتّابها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المركز.

دراسات باحث

محتويات العدد (73)

- الافتتاحية 5

دراسات وبحوث

- «إسرائيل» تدفن حل الدولتين استنزاف الفلسطينيين وتحييد غزة
- عنوان المرحلة المقبلة (د. علي دربج) 9
- العلاقات بين روسيا وحركات المقاومة في المنطقة
  تطوّر استراتيجي بمواجهة المشروع الأميركي (د. فؤاد خشيش) 37
- تطبيع العلاقات التركيّة – الإسرائيليّة وتداعياته على القضيّة الفلسطينيّة (براءة درزي) 61
- جولة «بايدن» في المنطقة... بين خيبة محرجة وأمل منتظر! (د. رولا حطيط) 81
- من فريدريك هوف إلى عاموس هوكشتاين: الثروات البحرية والخيانة (د. علي عباس حميّة) ... 97
- أسعار الطاقة تُوتّر الديمقراطيين على أبواب الانتخابات النصفية:
  سيناريو إيقاف روسيا لإمدادات النفط (ترجمة رينا حمود) 103
- التطوّر التاريخي للتهديدات وانعكاساتها على النظرية الأمنية الإسرائيلية من خلال سيرة رؤساء الأركان (1948 - 2022م) (موسى محمد حدرج) 109

ندوات المركز الدورية

- حلقة نقاش خاصة حول الثروة الغازية والنفطية اللبنانية بين الحقوق والحصار الأمريكي..... 137
- الندوة الدورية الشرق الأوسط بين قمّتي (جدّة – طهران): قراءة في المخاطر والتحديات والفرص..... 151
- حلقة نقاش خاصة بعنوان: «وحدة الساحات»: معركة تثبيت معادلات سيف القدس 171

مراجعة كتاب

- الصين تربط العالم الخلفيّة التي تستند إليها مبادرة الحزام والطريق (بقلم: حسن صعب) 185

Baheth for studies
باحث للدراسات

بيروت - لبنان - تلفاكس 01/843882
البريد الإلكتروني للمجلة: majalla@bahethcenter.net
الموقع: www.bahethcenter.net
البريد الإلكتروني للمركز: bahethcenter@hotmail.com

الافتتاحية

من خلال قراءة مجملة لأبرز المتغيرات والتحوّلات السياسية والعسكرية التي شهدتها المنطقة في الأشهر الأخيرة، يمكن التقاط بعض الإشارات أو الدلالات المهمة، سواء على مستوى الصراع مع المشروع الأميركي بشكل عام، أو على مستوى الصراع مع الكيان الإسرائيلي ومشروعه التوسعي – التطبيعي في فلسطين والمنطقة.

ففي قطاع غزة المحاصر، حصلت معركة «وحدة الساحات»، والتي أكدت على موقعية حركة الجهاد الإسلامي الأساسية في الصراع مع العدو، برغم الخسائر التي تكبّدتها الحركة على مستوى قيادتها العسكرية، والعدد الكبير من الشهداء والجرحى المدنيين من الشعب الفلسطيني في القطاع؛ كما كشفت المعركة القصيرة الأمد (أقل من ثلاثة أيام) عن ثغرات خطيرة في أسس الحرب والمواجهة لدى كيان الاحتلال، جيشاً وقيادة سياسية وعسكرية وأمنية، ومجتمعاً خائفاً وقلقاً، ولا يتحمّل أكلاف أي حرب أو حتى معركة قصيرة، مهما كانت الخسارة فيها محدودة.

وفي السياق، برزت على الصعيد الدولي والإقليمي المواقف الروسية المدينة للعدوان الإسرائيلي على غزة، كما على سورية، في ظل مساعٍ روسية لتفعيل العلاقات الاستراتيجية مع إيران وتركيا وسورية (ومع بعض حركات المقاومة)، والتي فُسّرت كردٍ روسي مباشر على السياسات الأميركية الاستفزازية ضد روسيا وحليفتها الصين، من خلال توسيع الدعم العسكري والمالي للنظام الأوكراني، كما عبر التحركات الأميركية الأخيرة لجاه تايوان.

ولا تخفى هنا أهمية الموارد الغازية والنفطية بالنسبة للاقتصاد العالمي، وخاصة للاقتصاد الأوروبي والأميركي، في مسارات الاشتباك الدولية والإقليمية الراهنة، والتي قد ترسم مصير البشرية لعقود آتية، وذلك لاستمرار ارتباط كل مجالات التقدم الصناعي والعلمي والتقني بموارد الطاقة إلى حد كبير، خلال العقود الخمسة الآتية على الأقل.

من هنا برزت أهمية جولة الرئيس الأميركي جو بايدن الأخيرة في المنطقة، والتي أخذت صداها السياسي والإعلامي (المبالغ به)، لتأتي قمّة طهران الاستثنائية (بين قادة إيران وروسيا وتركيا) كردٍ مباشر وناجح على مخرجات قمّة جدّة (الأميركية- الخليجية)، والتي فشلت في إنتاج حلف عربي-إسرائيلي(عسكري الطابع) ضد إيران، مثل العديد من المحاولات التي سبقتها خلال الأعوام الماضية.

إلاّ أن هذا الواقع لا يقلّل من خطورة التحركات والسياسات العدوانية للحلف الأميركي- الإسرائيلي-الخليجي، الذي يسعى بقوّة - ولكن بالتدريج- لإنهاء أو تصفية القضية الفلسطينية، وفتح أبواب التطبيع مع الكيان المحتل على مصراعيها في الوقت المناسب!

في هذا العدد الجديد من فصلية (دراسات باحث)، مجموعة من الدراسات والبحوث والمقالات التي تناولت أبعاداً مختلفة مرتبطة بالتطورات والتحوّلات الجارية في المنطقة، وأدوار اللاعبين الأساسيين فيها، وخاصة التأثير المتزايد لأزمة الطاقة فيها؛ بالإضافة إلى حلقات النقاش التي عُقِدت في مركز باحث للدراسات لتحليل القضايا ذات الصلة؛ وأخيراً قراءة في الكتاب المهم (الصين تربط العالم: الخلفية التي تستند إليها مبادرة الحزام والطريق).

دراسات وبحوث

«إسرائيل» تدفن حل الدولتين

استنزاف الفلسطينيين وتحييد غزة عنوان المرحلة المقبلة

د. علي دربج *

المقدّمة

حصل تحوّل مفاجئ في المشهد السياسي الداخلي في «إسرائيل» أخيراً، نتيجة التوجّه نحو انتخابات خامسة عامة في أقل من أربعة أعوام، وذلك بعد أن خلصت الحكومة الائتلافية إلى أنها لن تتمكن من الصمود. وعليه، سيتبادل رئيس الحكومة، نفتالي بينيت، منصبه مع شريكه في الحكم، يائير لابيد، وفق اتفاق سابق بينهما.

لكن هذا المستجد على الصعيد الحكومي لم يغيّر شيئاً في السياسة الصهيونية المتّبعة تجاه الشعب الفلسطيني، الذي يواجه ممارسات غير مسبوقة من العدوان والقتل والتنكيل في الأراضي المحتلة التي أصبحت على فوهة بركان قد ينفجر في أي وقت (وإن كان العدو محكوماً بالتهدئة الآنيّة لإنجاح زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة والمنطقة في منتصف تموز المقبل).

وقد تطال حمم هذا البركان،إذا ما انفجر، مختلف دول المنطقة، بعدما رفعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، خلال الشهرين الأخيرين، من حدّة سياستها الممنهجة لقتل الفلسطينيين؛ فضلاً عن مصادقتها على بناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة

* كاتب صحافي وباحث سياسي ومحاضِر في الجامعة اللبنانية –الدولية.

في الضفة الغربية، بما فيها القدس، على الرغم من المعارضة الظاهرية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وفي الواقع، فإن «إسرائيل» لم تترك وسيلة أو طريقة إلاّ واعتمدتها لاستفزاز مشاعر الفلسطينيين والتنكيل بهم، وذلك من خلال اقتحام جماعات المستوطنين الصهاينة المتكرّرة للمسجد الأقصى وباحاته وتدميرها بعض مقتنياته، وتقييدها وصول المسيحيين للاحتفال بسبت النور؛ فضلاً عن إفساح حكومة الاحتلال المجال للجماعات اليمينية المتطرفة لاقتحام باحات المسجد المبارك والتهديد بذبح القرابين بشكل غير معهود داخله.

أما ذروة هذه الاستفزازات، فتمثّلت بتنظيم «مسيرات الأعلام» التي أصرّ عليها القادة الصهاينة (وما زالوا)،والمنهمكين حالياً بإنشاء تحالف إقليمي عربي– إسرائيلي على غرار حلف «الناتو» الأطلسي، بهدف مواجهة إيران.

وأكثر من ذلك، يقوم جيش الاحتلال بشكل شبه يومي باقتحامات لمدن الضفة الغربية ومخيّماتها وقراها، لا سيما منطقة جنين ومخيّمها، ويشتبك بشكل مباشر مع مقاومين فلسطينيين، ويكثّف من الإعدامات الميدانية بدم بارد، والتي ازدادت بشكل ملحوظ بعد اغتيال الصحافية الفلسطينية في قناة الجزيرة، شيرين أبو عاقلة، في صباح 11 أيار 2022، في مدينة جنين، في مشهد يعود بنا إلى أحداث الانتفاضة الفلسطينية الثانية مطلع الألفية الثالثة.

وانطلاقاً من ذلك كلّه، فإن السؤال الذي يطرح نفسه: ماهي أسباب كل هذا التصعيد الإسرائيلي؟ وإلى ما يهدف الاحتلال من وراء هذه السياسة العدوانية؟ وما علاقة التصعيد الإسرائيلي بالتركيبة السياسية الداخلية للكيان وبهشاشة السلطة الفلسطينية؟ وأين المقاومة الفلسطينية من كلّ ما يجري؟

أوّلاً: سيطرة الأحزاب المتطرفة على المشهد السياسي الإسرائيلي

خلال السنوات القليلة الماضية، باتت الأحزاب اليمينية المتطرفة تتمتع بحضور واسع وفاعل في المشهد السياسي الإسرائيلي. فقبل عام واحد، وتحديداً في 13 حزيران 2021،

أدّت حكومة إسرائيلية جديدة بقيادة نفتالي بينيت– زعيم الحزب اليميني المتطرف والذي فاز فقط بسبعة مقاعد من أصل 120– اليمين الدستورية لتحلّ محلّ حكومة بنيامين نتنياهو –اليمينية– والتي استمرت منذ عام 2009.

أطلقت الحكومة الجديدة على نفسها اسم «حكومة التغيير»، وذلك بعد أربع جولات انتخابية سابقة منذ عام 2019، فشلت خلالها في منح أي حزب أغلبية واضحة؛ وبالتالي لم تنجح جميع الأحزاب الرئيسية في تشكيل ائتلاف حاكم[1]. لكن «التغيير» الذي كانت تتبنّاه الحكومة الجديدة يقتصر على المشهد السياسي الداخلي فقط.

وعلى هذا الصعيد، قدّمت الحكومة صورة جديدة بالنظر إلى أنها أطاحت بنتنياهو وبالليكود وضمّت ائتلافًا فريدًا للغاية، وهو عبارة عن تحالف يضم أحزابًا من أقصى اليمين، إلى الوسط، إلى اليسار؛ كما ضمّ لأول مرّة حزباً عربياً، وهو القائمة العربية الموحّدة المحسوبة على «الحركة الإسلامية» في «إسرائيل».

أ ـ رؤية حكومة بينيت للعلاقة مع الفلسطينيين

في الواقع، لم يكن لدى حكومة بينيت– لابيد الكثير لتقدّمه فيما يتعلق بالعلاقات مع الفلسطينيين، حيث لم يعد «حلّ الدولتين» ضمن خطط الحكومة أو المجتمع الإسرائيلي. وتُظهر استطلاعات الرأي العام التي أجراها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية في أيلول 2021، بأن 33.3 بالمائة أجابوا بأن أولوية الحكومة القصوى يجب أن تركّز على الوضع الاقتصادي، فيما قال 23.6 بالمائة إن الأولوية لمكافحة جائحة فيروس كورونا؛ في حين رأى 4.4 بالمائة فقط بأن الأولوية القصوى يجب أن تكون العمل نحو اتفاق مع الفلسطينيين.

وهذا الواقع يعبّر عن تحوّلات جذرية في الاتجاهات السائدة داخل المجتمع الإسرائيلي بشأن العلاقة مع الفلسطينيين وحلّ الدولتين، الذي تراجع تأييده بين الإسرائيليين بصورة

1 ـ حكومة بينيت تخسر الغالبية في البرلمان بعد استقالة نائبة من الائتلاف اعتراضا على "الخبز المخمر"، موقع يورو نيوز العربي، 4 أيار 2022. https://arabic.euronews.com

مطّردة خلال العقد الماضي، من 71 بالمائة في عام 2010 إلى 47 بالمائة في نهاية 2018، وذلك حسب مؤشّر السلام الذي يُجريه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.

كما وجدت سلسلة من الاستطلاعات الحديثة التي أجرتها «مجموعة سيفان هيرش هوفلر» وزملاؤها في «معهد هرتسليا» متعدد التخصصات، انخفاضًا في تأييد حلّ الدولتين من 47 بالمائة في عام 2018 إلى 40 بالمائة في عام 2020 [2].

ب ـ رفض حكومة بينيت للتفاوض مع السلطة الفلسطينية

طرأ تغيّر كبير أيضًا في نظرة الحكومة الإسرائيلية المتصدّعة تجاه السلطة الفلسطينية، والاعتماد الكامل عليها في إدارة شوؤن الفلسطينيين، وسُبل التعاون والتنسيق معها. حتى نيسان 2014، كانت إسرائيل تفاوض الفلسطينيين على أساس خطّة أعدّها وزير الخارجية الأميركي جون كيري، وتتضمّن مشروع «اتفاق إطار» لإحلال تسوية سياسية للصراع الفلسطيني– الإسرائيلي وفق مبدأ «حلّ الدولتين»[3].

لكن هذا الأمر تغيّر مع وصول بينيت إلى رئاسة حكومة الكيان. فهو كان قد تعهّد في أكثر من مرّة برفض إقامة دولة فلسطينية، ورفض اتفاق أوسلو والمفاوضات السياسية؛ وكذلك رفض بينيت لقاء أيٍّ من قادة السلطة الفلسطينية.

ج ـ غياب الحلّ السياسي مع الفلسطينيين

في ظلّ تراجع فرص تطبيق حلّ الدولتين، وعدم تبنّي مشروع سياسي بديل، سواء من قِبل اليمين أو الوسط، المهيمنين على المشهد السياسي، بدأت الحكومة الإسرائيلية الجديدة تتحدث عن «تقليص مساحات الصراع» مع الفلسطينيين.

ففي كلمة لـ«بينيت» أثناء مراسم أداء حكومته اليمين في الكنيست، قال: «يجب

2 ـ Peace Index (2010-2018) Israel Democracy Institute, (access on 02 January 2022): https://en.idi.org.il/centers/1159/1520

3 ـ إيهاب محارمة، لماذا كل هذا التصعيد الإسرائيلي في فلسطين؟ جريدة العربي الجديد، 21 أيار 2022.

على الفلسطينيين تحمّل المسؤولية. الهدوء(على الجانب الأمني) سيؤدّي إلى خطوات في المجالات الاقتصادية وتقليل الاحتكاك وتقليص الصراع.

والموقف ذاته تبنّاه أيضاً وزير الخارجية الإسرائيلي، يائير لابيد، الذي قال قبل اجتماعه مع وزير الخارجية الأمريكية أنتوني بلينكن، إنه سيناقش معه «تعزيز قدرتنا على الدفاع عن أنفسنا، والعمل لتقليص الصراع بيننا وبين الفلسطينيين[4]، وتحسين الحياة لكلٍ من الإسرائيليين والفلسطينيين.

وهذا يقودنا بالتالي إلى التقدير بأن هناك اتفاقاً إسرائيلياً ما بين اليمين والوسط على تقليص الاحتكاك مع الفلسطينيين، عن طريق تقليص مساحات الصراع، وذلك على حساب حلّ الدولتين.

د ـ مفهوم «تقليص الصراع»

تشير الرؤية الجديدة التي يطرحها عدد من الساسة الصهاينة، الذين استخدموا عبارة «تقليص مساحات الصراع»؛ وكذلك يُظهر التفسير الذي قدّمه أستاذ التاريخ الإسرائيلي المقرّب من رئيس الوزراء بينيت، ميخا غودمان، والذي يُنسب إليه صياغة المفهوم، أن الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة هي محاولة لترسيخ «الوضع الراهن» لإسرائيل في السيطرة على المناطق الفلسطينية، ولكن مع تقليل الاضطرابات والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها إسرائيل نتيجة للإحباط الفلسطيني وفقدان الأمل، وذلك من خلال المكافآت الاقتصادية وتسهيل الحياة اليومية للفلسطينيين[5].

وعليه، يمكن العثور على المخطّط الرئيسي «لتقليص الصراع» في مقترح غودمان المنشور بعنوان «ثماني خطوات لتقليص الصراع»، حيث يؤكد غودمان أن أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة ليست محتلة في الواقع، لأن الفلسطينيين لا يملكون حق

4– ماهر الشريف، ميخا غودمان ومصطلح "تقليص" الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 12 آب 2021. https://www.palestine-studies.org/ar

5– حملي الأسمر، جديد حكومة بينت: «تقليص الصراع، جريدة العربي الجديد، 19 آب 2021.

السيادة عليها. لكنه يوضح أن الفلسطينيين أنفسهم «مُحتلّون»؛ بمعنى أن حياتهم اليومية تخضع لسيطرة إسرائيل من خلال جيشها.

وبالتالي، فإن خطة «تقليص الصراع» تنطوي على تخفيف بعض الضغوط الاقتصادية واليومية على الفلسطينيين، وتعمل أيضاً على تقليل التفاعل والاحتكاك المباشر بينهم وبين الاحتلال الإسرائيلي. ومن أجل تحقيق ذلك تشمل الخطوات المقترحة: إنشاء طرق التفافية لربط المدن والقرى الفلسطينية دون المرور عبر مناطق المستوطنات ونقاط التفتيش الإسرائيلية، وتوسيع السيطرة الفلسطينية قليلاً على بعض أجزاء المنطقة (ج)، وتوفير عدد أكبر من تصاريح العمل للفلسطينيين داخل إسرائيل، وفصل الاقتصاد الفلسطيني عن الإسرائيلي، و«الاعتراف بفلسطين وليس حدودها».

أما من الناحية العسكرية والأمنية، فستستمر المخابرات والجيش الإسرائيلي في العمل والنشاط في جميع الأراضي الفلسطينية، عن طريق الملاحقات والاعتقالات والحضور العسكري الإسرائيلي الدائم في وادي الأردن والسيطرة على المجال الجويّ والفضاء الكهرومغناطيسي كاملاً.

ويكشف غودمان أن الهدف النهائي للخطة ليس الضم أو الانسحاب، بل هي عبارة عن «مناورة تتصدى للتهديد الديموغرافي (الذي يمكن أن يجلبه ضم الضفة) دون دفع ثمن، من حيث تعريض الأمن للخطر (الذي يعتقد أن الانسحاب سيجلبه).

وعليه، من الواضح جدًا أن الخطة الجديدة لن تؤدّي إلى تطبيق حلّ الدولتين، حيث لا يوجد اتفاق (في هذه الخطة) على الانسحاب من المستوطنات أو تقسيم مدينة القدس. وبالتالي، فإن هذه الخطوات من الناحية العملية لن تؤدّي إلى «حلّ الدولتين»، لكنها في نفس الوقت تهدف إلى خلق «حالة دولتين»[6].

بمعنى أنه لن تكون للفلسطينيين دولة ذات سيادة، ولكن ستُدار حياتهم اليومية بشكل مستقل عن إسرائيل قدر الإمكان، وحتى مع الاعتراف الدولي بدولة فلسطين دون اتفاق

6- المرجع ذاته.

على ماهيّة حدودها.

من هنا، فإن الخطة المذكورة هي ترجمة عملية لخطة «السلام الاقتصادي» التي اقترحها بنيامين نتنياهو سابقاً، أو لفكرة «دولة فلسطينية» صغيرة وممزّقة جغرافياً ولا تتمتع بسيادة حقيقية على أراضيها وحدودها وسياستها الخارجية وسياسة الهجرة، والتي تم اقتراحها في «صفقة القرن» وتبنّاها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب كمقاربة لحلّ النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي.

ثانياً: ضعف السلطة الفلسطينية وغياب البدائل

نتيجة للانتكاسات التي مُنيت بها السلطة الفلسطينية (المراهنة دائماً على ما يُسمّى السلام) إبّان عهد الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، سياسيًا واقتصاديًا وماليًا، وانعكاسات ذلك على ما تواجهه السلطة اليوم، وبسبب المقاربة التي تعتمدها الإدارة الأميركية الحالية بتهدئة الصراع بدلًا من إيجاد حلول حقيقية له، باتت السلطة الفلسطينية ضعيفة هشّة مرتبكة في سياساتها، وغير قادرة على إدارة أزماتها المتتالية. وهذا ما يفسّر تلاشي قدرتها في التعامل مع ملفاتٍ متابعة، كتفشّي جائحة «كوفيد – 19»، وتأجيلها الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وقتلها الناشط الفلسطيني نزار بنات، وخسارة مرشّحيها في البلديات الرئيسة في الضفة الغربية، ولاحقاً في الانتخابات الطلاّبية، وتعاظم أزمتها الاقتصادية والمالية، وغير ذلك[7].

وقد انعكس ضعف السلطة الفلسطينية على أدائها وظائفها الأمنية المرتبطة بحماية أمن المحتل ومستوطنيه، والتي كانت وما زالت ملتزمة به، أقلّه عبر التنسيق الأمني الذي تتمسك به السلطة بالرغم من الجرائم الإسرائيلية اليومية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني. وهذا تحديدًا ما يفسّر تدخل سلطات الاحتلال للتعامل مع عمليات أمنية وعسكرية كانت السلطة تقوم بها في أوقات سابقة، لا سيما ملاحقتها الشبّان الفلسطينيين الذين ينفذّون

7– غيث العمري، السياسة الفلسطينية أكثر انقساماً من أي وقت مضى، الموقع العربي لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 21 أيار 2021. www.washingtoninstitute.org/ar

عمليات في «إسرائيل»، وبحثها عن الأسرى الفلسطينيين الذين حرّروا أنفسهم من سجن جلبوع، ومطاردتها شبّان «كتيبة جنين» واشتباكها معهم عسكرياً داخل مخيّم جنين.

كما أفسحت الطريقة التي تتعامل بها سلطات الاحتلال مع الفلسطينيين في الضفة الغربية (بدلًا من السلطة الفلسطينية الشريكة في التنسيق الأمني والوشاية على المقاومين) المجال لإعدام الفلسطينيين وقتلهم بدم بارد؛ وما يعزّز ذلك وجود تعليمات جديدة صدرت في أواخر العام المنصرم تتيح لجيش الاحتلال إطلاق النار على الفلسطينيين من دون وجود مبرّر.

ومع ذلك، لا تزال القيادة الفلسطينية تتمسك بخيار حلّ الدولتين، مع أن إسرائيل تجاوزت هذا الحل من الناحية الواقعية. بل يمكن القول إن المواقف والسياسات الفلسطينية من الناحية الواقعية أيضاً تماهت مع الخطوات الإسرائيلية الساعية إلى خلق واقع جديد يتجاوز حلّ الدولتين[8].

1 ـ غياب البدائل:

لا تملك القيادة الفلسطينية بدائل للخطوات الإسرائيلية المتسارعة على أرض الواقع، والهادفة إلى تحويل الأراضي الفلسطينية إلى كانتونات منعزلة ومقطّعة.

من الناحية العملية، انتهى مشروع السلطة القائم على الحل السياسي، ولم يعد للقيادة الفلسطينية سوى التهديد بحلّ السلطة واللجوء إلى المنظمات الدولية للضغط على إسرائيل؛ وهي سياسة قديمة يتّبعها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ولكن دون الإقدام على أي خطوات ملموسة على هذا الصعيد. فمنذ عام 2015 والرئيس عباس يهدّد بالتخلّي عن جميع الاتفاقات والتفاهمات مع إسرائيل، بما فيها الأمنية؛ ولكنه لم ينفّذ ذلك بالرغم من الدعم الشعبي الواسع لمثل تلك القرارات، حيث يطالب 69 بالمائة من الفلسطينيين بوقف العمل باتفاقات أوسلو.

8– المرجع ذاته.

في أيلول2021، كرّر الرئيس عباس تهديداته بالانسحاب من الاتفاقيات مع إسرائيل، وذلك عندما أقرّ في كلمة مسجّلة في مداولات الدورة السادسة والسبعين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بفشل المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة في حلّ القضية الفلسطينية والضغط على إسرائيل من أجل تحقيق حلّ الدولتين. وبالرغم من إقراره بفشل الأمم المتحدة، عاد عباس ودعا الأمم المتحدة إلى تشكيل آلية دولية لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني على حدود الأرض الفلسطينية المحتلة في عام 1967، بما فيها القدس، والدعوة لمؤتمرٍ دولي للسلام، والتوجّه لمحكمة العدل الدولية[9].

والأنكى أن عباس كان قد طالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية خلال عام، مُعرباً عن استعداده للعمل مع إسرائيل خلال هذه المدة على ترسيم الحدود والاتفاق على قضايا الوضع الدائم. وفي حال عدم تحقيق ذلك، هدّد عباس مجدداً بالانسحاب من الاعتراف بإسرائيل على أساس حدود عام 1967؛ وهو ما رفضته إسرائيل فوراً، واتهمت الرئيس عباس بأنه «كاذب وقد ولّى وقته».

2 ـ التمسك بالتنسيق الأمني:

سيكون من الصعب على إسرائيل تقليص مساحات الصراع والاستمرار في خلق حقائق جديدة على الأرض دون تنسيق أمني فعّال مع السلطة الفلسطينية، وهو ما يتلاءم مع المخططات الإسرائيلية. فمنذ تولّيه السلطة عام 2005، تمسك الرئيس محمود عباس (أبو مازن) بالتنسيق الأمني مع إسرائيل كنهج أساسي لإدارة النزاع، باعتباره حالة أمنية «مقدّسة» يجب أن تستمر، بالرغم من مطالبة كافة الأطياف والأحزاب والفصائل والمنظمات الأهلية الفلسطينية بوقف حقيقي للتنسيق الأمني، والذي يصبّ في مصلحة إسرائيل أوّلاً وأخيراً[10].

9– الرئيس الفلسطيني يهدّد بوقف الاتفاقيات مع إسرائيل وتعليق الإعتراف بها، الموقع العربي لقناة i24 نيوز الإسرائيلية، https://www.i24news.tv/ar.

10– عوض الرجوب، إسرائيل تعزّز السلطة الفلسطينية.. ما الثمن؟، موقع قناة الجزيرة، 1 أيلول 2021، www.aljazeera.net

فبعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية (2000–2005)، والانقسام ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2007، كثّفت السلطة من تعاونها الأمني والاستخباراتي مع إسرائيل، سواء على صعيد تجفيف الدعم المالي عن النشطاء الفلسطينيين أو الإجراءات الأمنية الوقائية ضد «حركات المقاومة». استغلّت إسرائيل هذه الأوضاع لتحسين البيئة الأمنية للمستوطنين والجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية وتقليل المخاطر؛ واستطاعت تخفيض عدد كتائب الجيش من 82 كتيبة كانت منتشرة في الضفة الغربية بعد الانتفاضة الثانية، إلى 13 كتيبة في عام 2019.

وحتى يومناهذا،لا تزال السلطة الفلسطينية ملتزمة بهذه السياسة، حتى بعد ما كان من حقبة صفقة القرن. ففي نهاية آب 2021، اجتمع الرئيس عباس، ولأول مرّة منذ توقف المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية عام 2014، مع وزير «الدفاع» الإسرائيلي بيني غانتس، وبحثا تعزيز التنسيق الأمني وتقديم تسهيلات اقتصادية ومعيشية للفلسطينيين، متعلقة بزيادة عدد تصاريح العمّال الفلسطينيين في إسرائيل، وتسهيل البناء و لمّ الشمل، وتسهيلات اقتصادية أخرى.

وبعد اللقاء، قال مصدر مقرّب من رئيس الوزراء نفتالي بينيت : «ليست هناك عملية سياسية مع الفلسطينيين، ولن تكون هناك مثل هذه العملية». أي أن الخطوات الإسرائيلية لا تعدو كونها جزءاً من الخطة الإسرائيلية لتقليص الصراع وإدامته. فبعد الاجتماع، وافقت إسرائيل على إقراض السلطة 156 مليون دولار، وعلى 5 آلاف طلب لجمع شمل عائلات فلسطينية، وإتاحة خدمة الجيل الرابع للاتصالات الخلوية (4 جي) في الأراضي الفلسطينية.

وعاد الطرفان للاجتماع مرّة أخرى في 28 كانون الأول 2021، عندما استضاف غانتس الرئيس عباس في منزله، في أوّل لقاء لرئيس السلطة الفلسطينية في إسرائيل منذ عام 2010. وكما حصل في الاجتماع الأول، فقد كانت القضايا الأمنية والاقتصادية في صلب مباحثات الطرفين، حيث وعدت «إسرائيل» بتقديم مكافأة اقتصادية وتسهيلات

للفلسطينيين، مقابل تعزيز التنسيق الأمني والتعامل مع أيّ اضطرابات شعبية أو عمليات للمقاومة.

3 ـ مرض الرئيس عباس والصراع على خلافته

يستعد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس للتنحّي عن المسرح السياسي، حيث تشهد حركة فتح والقيادات العليا في السلطة حالة من الاضطراب، بعد عدة أمور حدثت أخيراً، وتُنذر بالتراجع البطيء لحكم أبي مازن، وتصعيد معركة الخلافة على رأس السلطة الفلسطينية[11].

وتتمثل أبرز هذه الأمور في تفويض حسين الشيخ بتولّي صلاحيات أمين عام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بدلاً من صائب عريقات.

ففي أواخر أيار الفائت، أصدر الرئيس عباس قراراً بتكليف حسين الشيخ بمهام أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، اعتباراً من تاريخ توقيع الكتاب في 25 من الشهر ذاته.

يرتبط السبب الرئيسي الظاهر وراء تعيين الشيخ في أمانة سر المنظمة بصحّة الرئيس عباس، الذي لم يعد قادرًا على القيام بمهامه بالشكل المطلوب، بحسب مصادر فلسطينية[12].

وفي تقاطع مثير للانتباه مع كلام هذه المصادر، نشرت هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، الأسبوع الأخير من أيار الماضي، خبرًا كشفت فيه تكليف أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حسين الشيخ، ببعض المهام الجوهرية للرئيس عباس، وذلك بسبب ظروف صحيّة».

11– ماجد سعيد، هل بدأت معركة خلافة الرئيس الفلسطيني محمود عباس؟ موقع فرانس 24 العربي، 13 حزيران 2022. https://www.france24.com/ar

12– تقرير: الصراع على خلافة عباس وراء تغريدة تدهور صحّته، موقع عربي 21 ، 7 حزيران 2022 ، https://arabi21.com

وتبعاً لذلك، يسود «الساحة الفتحاوية» حال من الاستياء والغضب، بسبب اختيار الشيخ، حيث تشتعل النار من تحت الرماد لدى العديد من قادة حركة «فتح» المنافِسة له، والتي ترى أن الشيخ لا يصلح للمهمّة، وأنه هو مَن يقف خلف تأجيل المؤتمر الثامن للحركة، بهدف إقصاء صعود منافِسه جبريل الرجوب.

وفي هذا الإطار، أشارت مصادر «فتحاوية» إلى أن الخلافات بدأت تطفو على السطح بين قيادات في اللجنة المركزية لـ«فتح» تُبدي قلقاً إزاء تحرّكات حسين الشيخ للظفر بخلافة عباس، لكَون تبعاتها خطيرة على مستقبل الحركة، التي يرفض جزء كبير من أعضائها أن يصبح مسؤول ملفّ التنسيق الأمني مع الاحتلال، قائدها مستقبلاً.

ثالثاً: الأخطار المستقبلية على إسرائيل ومناورات «عربات النار»

لاتزال تداعيات «هبّة الكرامة» في الداخل الفلسطيني، في أيار 2021، والتي تزامنت مع معركة سيف القدس، ومآثر الصمود الشعبي في حي الشيخ جراح، والتصدّي الأسطوري لاقتحامات المستوطنين للأقصى، تشغل المؤسسة الصهيونية الحاكمة بكلّ أجهزتها، معتبرةً أنّ هذه الأحداث خلقت حالة استراتيجيّة لم تكن قائمة قبلها، وليست في مصلحة «إسرائيل»، و لم تقع ضمن مخططاتها.

وبناءً على تقديراتها الذاتية، فقد خسرت دولة الاحتلال عدداً من مركّبات استراتيجيتها الأمنيّة والعسكرية والسياسية على السواء، وفي مقدّمة ذلك تعثّرت استراتيجية «المعركة بين الحربين»، وغايتها تحقيق الأهداف دون التورّط في حرب شاملة، وفقدت إسرائيل القدرة على التفرّد بالجبهات وفك الارتباط ما بين المجموعات الفلسطينية المجزّأة جغرافياً مع القضية الفلسطينية الواحدة. كذلك فقدت إسرائيل القدرة على نقل الحرب إلى «أرض العدو»[13]؛ بل إن معركة «سيف القدس» بدأت من القدس، حين انطلقت الصواريخ من غزة على أهم رمز سيادي في الاعتبارات الإسرائيلية الصهيونية واليهودية.

ليس هذا فحسب، بل إن إسرائيل أيضاً فوجئت، بكل أجهزتها، من الدور الذي لعبه

13- أمير مخّول، قراءات إسرائيلية لانتفاضة الكل الفلسطيني، جريدة العربي الجديد، 28 أيار 2022.

فلسطينيو ال 48، وتحديداً في المدن الساحلية، نظراً لمكانة هذه المدن، وللاحتكاك القائم فيها مع المجتمع الإسرائيلي وإسقاطات ذلك عليه ديموغرافياً، وحتى أمنيّاً؛ كما فقدت احتكارها لعنصر المفاجأة في الحرب.

أ ـ مناورات «عربات النار» وأهدافها الداخلية

أواخر أيار 2022، أطلق الجيش الإسرائيلي أكبر مناورة عسكرية تدريبية، تحت اسم «عربات النار». وقد حاكت المناورة الحرب على كل الجبهات، في آنٍ واحد، لمدة شهر كامل، واشتركت فيها الأذرع العسكرية البرية والبحرية والجوية كافة، بالإضافة إلى الذراع السيبرانية. كما تضمّنت المناورة التدريب على عمليات دفاعية على الجبهة الداخلية الإسرائيلية، والاستعداد للقيام بعمليات عسكرية هجومية بمختلف أشكالها.

ومع أن المناورة هدفت من الناحية العسكرية إلى رفع جاهزية «الجيش» الإسرائيلي، وزيادة حصانة الجبهة الداخلية الإسرائيلية في وقت الحروب، وتقليل خسائرها المتوقعة، بالإضافة إلى معالجة الأخطاء السابقة التي برزت في معركة «سيف القدس»[14]؛ إلّا أن الأكثر أهمية في هذه المناورات أن التدريبات شملت أيضاً كيفيّة التعامل عسكرياً مع فلسطينيي الداخل، سواء المدن الساحلية أو المثلّث أو النقب، وكل البلدات والتجمعات القريبة من الطرقات الرئيسية والقواعد العسكرية ومحاور نقل الجنود والعتاد؛ وهي تعكس من ناحية أخرى مركّبات التحدي المستجدة[15].

تنطلق هذه القراءات من الفكرة الراسخة بانعدام أي نيّات إسرائيلية للتوصل إلى حلٍ مع الفلسطينيين، وهي الفكرة الأقرب إلى ذهنية رئيس الحكومة الحالي نفتالي بينيت، الذي مهما قيل عن ضعفه وهشاشة حكومته، إلاّ أنه اعتمد مبدأ اللاحل وإنكار قضية فلسطين، وتعميق الاحتلال، وتعزيز الطابع الديني للصراع، منطلقاً من عقيدة «أرض إسرائيل الكاملة»، والتي باتت المُوجِّه الأساسي لكلّ السياسات الإسرائيلية.

14– حسن لافي، طريق "عربات النار" مليء بالمطبّات، موقع قناة الميادين، https://www.almayadeen.net
15– المرجع ذاته.

كما أن هذه التدريبات شملت بلدات ومدناً فلسطينية في الداخل، وحصريّاً أم الفحم ومنطقة وادي عارة والمثلّث الجنوبي، وهي المناطق المرشّحة في الذهنية الصهيونية المركزية لمشروع «التبادل السكاني» مع المستوطنين في حال اضطرار إسرائيل إلى إجراء مثل هذا التبادل.

وليس بعيداً عن ذلك، خصّصت مجلة «معرخوت»، المعنيّة بالشؤون العسكرية والقتالية والصناعات الحربية، مساحة لمناقشة من قِبل كبار الضبّاط في الاحتياط لمسألة «القلاقل في المدن المختلطة»، ويقصدون المدن الساحلية[16]، وتحديداً مدينتي اللد وعكا نموذجاً، إذ اعتبرت أنه من شأن هذه الأعمال أن تُضعف تجنّد جنود الاحتياط للحرب؛ ورأت أنّ الجنود في حال حصول مواجهات في داخل المدن بين العرب واليهود سيفضّلون البقاء مع عائلاتهم وأهاليهم لحمايتهم من «هجمات العرب»، بالإضافة إلى أنهّا ستشتّت انتشار القوات العسكرية.

وأشارت المجلة أيضاً إلى أن إغلاق العرب للطرقات الرئيسية في النقب سيعني إغلاق مداخل القواعد العسكرية المجمّعة في هذه المنطقة، والتي أقيمت جميعها على أراضٍ عربية مصادَرة، بجانب القرى غير المعترف بها، والتي بات التعامل مع سكانها الفلسطينيين كغزاة. ففيما أغلق هؤلاء السكان الطرقات احتجاجاً على هدم البيوت ومشاريع الاقتلاع والتطهير العرقي، ولحماية وجودهم، نظرت إليهم «الدولة» من الباب العسكري للاحتجاج المدني. ولذلك، قرّر الجيش تخصيص وحدات عسكرية خاصة لحماية محيط القواعد العسكرية والطرقات الرئيسية، على شاكلة قوّة رد سريع.[17]

ب ـ الحرب الإسرائيلية المستقبلية الهجينة

بناءً على ما خسرته إسرائيل من مواطن قوّة، فقد بدأت تنحو منحىً مغايراً لما سبق

16– الاحتلال ينفّذ مناورة لمحاكاة سيناريو قتالي مع فلسطينيي48، موقع عربي 21 ، 1 أيار 2022. https://arabi21.com

17– أمير مخّول، قراءات إسرائيلية لانتفاضة الكل الفلسطيني، مرجع سابق.

أيار 2021، باعتماد أساليب الحرب الهجينة وتعدّد الجبهات وتداخلها، وتعدّد أذرع مواجهتها، وعدم ارتهانها فقط للجيوش وللعمليات القتالية؛ وبدأت بمراجعة العلاقة ما بين منظوماتها، لأنّ مثل هذه الحرب تقوم على البعد التكاملي بين الأذرع المختلفة للدولة، وفي جميع المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والدبلوماسية والإعلامية والتنسيق الأمني والمدني والتهدئة والتشغيل وتصاريح العمل، وحتى في إدخال حزب عربي فلسطيني إلى الائتلاف الحاكم وشقّ الوحدة الوطنية بين فلسطينيي الـ 48. كذلك حرّضت المؤسسة الحاكمة، بأعلى مستوياتها، المجتمع الإسرائيلي، ليس سياسياً فحسب، بل على أعمال الاعتداءات الدموية والانتقام واستهداف العرب الفلسطينيين عندما تحين الساعة، بما في ذلك نشوء ميليشيات رسمية وغير رسمية.[18]

وتعتمد دولة الاحتلال سياسة التصعيد العدواني بوتيرة تهدف لاستنزاف كل جزء من الشعب الفلسطيني، مع إبقاء الجبهة الأصعب مع غزة هادئة، وذلك تحت مسمَّيات التهدئة والهدنة وسياسة تصاريح العمل. لذلك نحن نشهد مع الوقت تعميقاً للاحتلال، لكن بوتيرة مضلِّلة؛ وعلى سبيل المثال، التغيير الملموس الحاصل في اقتحامات اليهود للأقصى، الذي يحصل بوتيرة تصاعديّة ثابتة، وكذا الأمر مع منطقة مَسافر يطّا وسياسة التطهير العرقي وتقاسم الأدوار وتكاملها بين جيش الاحتلال والمستوطنين.

رابعاً: التصعيد الإسرائيلي .. «مسيرة الأعلام» نموذجاً

يوماً بعد يوم تتوسع دائرة الأخطار على الساحة الفلسطينية، وكان آخرها التاريخ المفصلي في 29 أيار الفائت، والذي تجاوز الفلسطينيون معه قطوع «مسيرة الأعلام» التي أعلنها اليمين الإسرائيلي بزعامة رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو وبعض أركان حكومة بينيت، في منطقة باب العامود، وكادت أن تؤدّي إلى انفجار شامل للوضع نتيجة استفزازات اليمين الصهيوني المتطرف، خصوصاً ما حدث من صدامات خلال

18- عدنان أبو عامر، جنرال إسرائيلي يكشف تزايد التهديدات المحيطة بدولة الاحتلال، موقع عربي 21 30 نيسان 2022. https://arabi21.com

اقتحام المستوطنين لباحات المسجد الأقصى؛ وكذلك الإصرار على مرور المسيرة من باب العامود و الحي الإسلامي، وصولاً إلى حائط البراق، بدل دخولها من باب الخليل القريب من حائط البراق كما كان يحدث في السنوات الماضية[19].

وفي الواقع، كانت هناك تقديرات بأن تؤدّي هذه المسيرة، الاستفزازية في أهدافها وخط سيرها، إلى اندلاع حرب، خصوصاً في غزة، كما حدث العام الماضي، انتصاراً للقدس و الشيخ جراح، حيث أطلقت حينها الصواريخ بكثافة، ودخلت غزة في مواجهة مع الاحتلال استمرت ثلاثة أسابيع. غير أن الجهود المكثّفة التي بذلها الوسطاء من أكثر من دولة، وفي مقدّمتها القاهرة (التي تتحرك بناءً على أوامر أمريكية)، إضافة إلى الخشية الدولية من تمدّد المواجهة في ظل الانشغال الأميركي والغربي بالأزمة الأوكرانية، مع السعي إلى هزيمة روسيا وكسرها، نجحت في احتواء الوضع و عدم انزلاقه إلى مربّع المواجهة ، حيث كانت الأنظار متّجهة نحو السماء في انتظار الصواريخ التي يتلوها سماع صافرات الإنذار وأصوات الانفجارات. والطرفان الرئيسيان في هذه المعادلة : فصائل المقاومة في غزة و«إسرائيل»، كلاهما تعامل مع الأمر بمنتهى الجديّة، مع إعلان حالة الاستنفار القصوى بكلّ ما يعني ذلك من استعدادات لحدوث مواجهة محتملة، رغم حرص الأطراف على عدم الذهاب إلى هذا المربّع سوى مُكرهين[20].

وتبعاً لذلك، لم تفارق الطائرات بدون طيار سماء غزة خلال فترتي الليل والنهار. وترافق ذلك مع تعزيز إسرائيل لقوّاتها على الحدود وإعادة انتشار لبطاريات القبّة الحديدية، بموازاة تصريحات نارية من قِبل القيادات العسكرية والسياسية بأن الردّ الإسرائيلي سيكون غير مسبوق في حال دخول غزة على خط المواجهة.

19- محمد وتدّ، هل تشعل "مسيرة الأعلام" معركة «سيف القدس 2»؟ موقع قناة الجزيرة، 28 أيار 2022 /https://www.aljazeera.net

20- تحذيرات فلسطينية لإسرائيل من "تفجير الأوضاع" بمسيرة الأعلام، الموقع العربي لوكالة الأناضول التركية، 25 نيسان 2022. www.aa.com.tr

بالمقابل، اتخذت فصائل المقاومة في غزة الاستعدادات اللازمة من أجل التعامل مع سيناريو العدوان، خاصة خلال يوم المسيرة الصهيونية. ولكن خلافاً للتوقّعات، لم تُقدِم المقاومة في غزة على أي ردّ فعل عسكري على «مسيرة الأعلام» التي شهدتها مدينة القدس المحتلة، على رغم أن الاستفزازات التي أقدم عليها جنود العدو والمستوطنون تُعدّ الأكبر منذ عشرين عاماً على الأقلّ. وإذ أتاح هذا «اللافعل» فرصة للعدو ليكسب جولة في معركة الصورة، ويتباهى بتحقيق إنجاز رمزي في مجال «فرض السيادة» الذي بات شغله الشاغل، فإن للمقاومة أسبابها «العقلانية»، الذاتية والموضوعية، التي دفعتها إلى اتّخاذ قرار الانكفاء، والتراجع التكتيكي المدروس بما يتناسب مع المصلحة الفلسطينية العليا، وتقديرات محور المقاومة أوّلاً وأخيراً[21].

أ ـ الأهداف الحقيقية من وراء «مسيرة الأعلام»

في الواقع، لا يمكن وصف «مسيرة الأعلام» بالأمر العابر أو الحدث الطارئ في حياة «إسرائيل» السياسية والاجتماعية؛ بل هي حدث احتفالي يجري تنظيمه سنوياً في ذكرى احتلال الكيان الصهيوني للقدس الشرقية إبّان حرب حزيران 1967، وما أعقبها من عملية توحيد لشطري المدينة التي تم إعلانها «عاصمة أبدية موحّدة لإسرائيل».

إنَّ إقامة حفل سنوي كبير بهذه المناسبة، في شكل «مسيرة أعلام»، لم يبدأ إلاّ في عام 1974، فضلاً عن أنه تقليد لم يتمتع بالانتظام والاستمرارية على الدوام، بدليل توقّفه خلال الفترة الممتدة من عام 2010 وحتى عام 2016، ثم عودته من جديد ليصبح بعد ذلك أحد أهم المظاهر الدالّة على تغلغل تيار الصهيونية الدينية المتطرف، وخصوصاً جناحه الاستيطاني، في مفاصل الدولة والمجتمع الإسرائيليين.

لقد أتى قرار الحكومة الإسرائيلية برئاسة نفتالي بينيت، وإعلان وزير الأمن الداخلي عومير باريليف، إقامة «مسيرة الأعلام» وفق مسارها وعدم إجراء تعديلات، على

21– مع إصرار إسرائيل وتهديد المقاومة.. هل تقود مسيرة الأعلام إلى "سيف القدس2" في غزة، موقع سبوتنيك الروسي العربي، 28 أيار 2022. https://arabic.sputniknews.com

الرغم من تهديدات فصائل الفلسطينية وحركة (حماس)، نتيجة سجالات ومزايدات بين معسكري اليمين التقليدي واليمين الفاشي، وجرّاء مراجعة استراتيجية للحكومة والأجهزة الأمنية الإسرائيلية، بكلّ ما يتعلق بالسيادة على القدس والربط بين جبهة غزة والمسجد الأقصى[22].

وتهدف إسرائيل من التمسك بـ«مسيرة الأعلام» ومسارها لتظهر كأنها صاحبة السيادة وتسيطر على الأمور بالقدس الشرقية، وكذلك عدم السماح بترسيخ وتثبيت المعادلة التي فرضتها المقاومة الفلسطينية في «هبّة الكرامة» في أيار 2021، بالربط بين غزة والقدس والداخل الفلسطيني والضفة الغربية،عبر مواجهة شاملة وحراك شعبي واسع يشمل الكلّ الفلسطيني، حيث لا تستبعد إسرائيل سيناريو تصعيد إقليمي بسبب القدس.

وعند التمعّن في خلفية توحّد الموقف الإسرائيلي، الرسمي والمتطرف، على إقامة هذه المسيرة، نجد عدة أمور أساسية تكمن وراء هذا الممارسة المفتعلة[23]:

الأمر الأوّل: يتعلق بسياسة «إسرائيل» الرسمية تجاه مدينة القدس، وهي سياسة ثابتة تحتوي مجموعة من المكوّنات التي التزمت بها مختلف الأحزاب والتيارات التي تعاقبت على الحكم في «إسرائيل»، أياً كان موقعها على خريطتها الفكرية والسياسية، بدءاً من أقصى اليمين وحتى أقصى اليسار. وأهم هذه المكوّنات:

1 ـ التزام اتخاذ كل الإجراءات التي تكفل توحيد شطري المدينة، واعتبار المدينة الموحّدة عاصمة أبدية لـ«إسرائيل».

2 ـ العمل على تغيير معالم القدس الشرقية، وخصوصاً المدينة القديمة، وتهويد كل مظاهر الحياة المعاصرة فيها.

3 ـ تغيير الوضع الديموغرافي في مجمل المدينة لمصلحة اليهود (بتوسيع حركة الاستيطان وتنشيطها فيها إلى أقصى حد، وضخ أكبر عدد ممكن من المستوطنين اليهود فيها)[24].

22– رافي بيرغ، مسيرة الأعلام الإسرائيلية: تصاعد التوترات في القدس قبيل انطلاق المسيرة، الموقع العربي لقناة بي بي سي، 28 أيار 2022 . https://www.bbc.com/arabic

23– نضال وتد، تعرّف على تاريخ "مسيرة الأعلام" الإسرائيلية في القدس، جريدة العربي الجديد، 29 أيار 2022.

24– حسن نافعة، مسيرة الأعلام الإسرائيلية والصراع على القدس، موقع قناة الميادين اللبنانية، 2 حزيران 2022،

الأمر الثاني: يتعلق بطبيعة الاحتفالات التي تُقام في ذكرى احتلال الجزء الشرقي من هذه المدينة، إذ أصبحت «مسيرة الأعلام» أحد أهم مظاهر الاحتفالات التي تُقام بهذه المناسبة وتجلّياتها. وقد استطاع اليمين الإسرائيلي المتطرف أن يسيطر تدريجياً على كل الآليات المتعلقة بتنظيم هذه المسيرة وتسييرها، وأن لا يتحكم في تحديد خط سيرها فحسب، إنما أيضاً في تحديد نوعية الأهازيج والأغاني التي تصدح بها الفرق الموسيقية والغنائية في هذه المناسبة القومية والدينية على السواء.

لذا، لم يكن غريباً أن يتصدّرها نوّاب ورموز سياسية، من أمثال إيتمار بن غفير، عضو الكنيست عن تحالف الصهيونية المتدينة وأحد تلاميذ الحاخام المتطرف الراحل مائير كاهانا، وأن يصبح باب العمود بالذات هو النقطة التي يتجمع عندها اليهود الذين يفِدون من مختلف مناطق الأرض الفلسطينية المحتلة قبل 67 وبعدها للمشاركة فيها، وذلك قبل أن ينطلق الجمع الحاشد ليجوب شوارع المدينة القديمة وأزقّتها، إلى أن يصل إلى مبتغاه عند «حائط البراق»، الذي يُطلق عليه اليهود «حائط المبكى»، مقتحماً في طريقه باحات المسجد الأقصى لتأدية عدد من الطقوس الدينية المستفزة لمشاعر المسلمين[25].

ولأن المشاركين في هذه المسيرة الصاخبة، الذين قدّر عددهم بعشرات الآلاف، كانوا لا يتورّعون عن توجيه أقسى ألفاظ السباب والكراهية إلى كلّ من يصادفهم من سكان المدينة من الفلسطينيين والتحرش بهم؛ فقد كان من الطبيعي أن تتحول «مسيرة الأعلام»، وخصوصاً في السنوات الأخيرة التي ساد فيها حكم اليمين المتطرف في «إسرائيل»، إلى مناسبة للاحتكاك والصدام بين اليهود والفلسطينيين.

ب- التمسك الإسرائيلي بعدم تغيير مسار «مسيرة الأعلام» ومضمون الرسائل لحماس

أوصت أجهزة الأمن الإسرائيلية بعدم تغيير مسار «مسيرة الأعلام»، معتبرة أن إقدام الحكومة الإسرائيلية على تغيير المسار في اللحظة الأخيرة سيُفسّر على أنه «ضعف إسرائيلي». وأجمعت أن الإبقاء على مسار المسيرة يهدف إلى ما تصفه بـ»الحفاظ على

/https://www.almayadeen.net
25- المرجع ذاته.

السيادة» الإسرائيلية في مدينة القدس الموحّدة، على حد تعبير قادة الأجهزة الأمنية.

وأفاد تقرير للقناة 13 الإسرائيلية، بأن حكومة بينيت وجّهت رسائل لحركة حماس عبر أطراف أخرى، أملاً منها بمنع تصاعد التوترات خلال «مسيرة الأعلام» لنشطاء اليمين الإسرائيلي عبر شوارع القدس القديمة. وذكر التقرير أن إسرائيل جادّة في رسالتها إلى حماس، بأن مسار المسيرة هو نفسه كما كان منذ سنوات، ولا ينبغي عدّه سبباً للحرب. كما حذّرت من أنه إذا أطلقت حماس صواريخ أو سمحت لفصائل أخرى بالقيام بذلك، فستكون إسرائيل مستعدة للرد على قطاع غزة[26].

وقبيل المسيرة، قدّر قادة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أن «الحركة لن تُقدم على تصعيد واسع النطاق، وتحاول الحفاظ على عدم نقل التصعيد إلى القطاع»، على الرغم من تأكيدهم أن «قرار التصعيد يبقى بيد قائد كتائب عزّ الدين القسام الجناح العسكري لحماس، وليس لدى رئيس الحركة في قطاع غزة، يحيى السنوار».

ج ـ نتائج «مسيرة الأعلام»

إن الجدل الكبير الذي دار حول «مسيرة الأعلام» في أروقة حكومة الاحتلال وفي المجتمع الدولي، يُعَدّ في الحقيقة فشلاً كاملاً، بل فضيحةً كبرى لدولة الاحتلال الإسرائيلي في محاولتها «تأكيد» سيادتها على القدس.

إذ لا يوجد دولةٍ في العالم تُعلن حالة الطوارئ وتغلق الطرقات وتنشر آلاف عناصر الشرطة وتستنفر جميع أجهزة الدولة لأجل أن ترفع علَمها الوطني في عاصمتها التي تدّعيها!

وجاء نشر المقدسيين لأكثر من ثلاثة آلاف علَم فلسطيني في أرجاء القدس وطيران أحدها بطائرة مسيَّرة فوق جموع المتظاهرين الإسرائيليين، ليضيف مشهداً آخر لفشل

26– محمد وتد، هل تشعل "مسيرة الأعلام" معركة "سيف القدس 2"، موقع قناة الجزيرة الفضائية، 28 أيار 2022 /https://www.aljazeera.net

إسرائيل في إظهار الصورة التي أرادتها في القدس نهائياً[27]، وهو ما عبّر عنه الصحفي عاميحاي أتالي في صحيفة يديعوت أحرونوت بقوله: «يجب أن نتوقف عن الكذب، لأن مسيرة الأعلام أثبتت أن القدس ليست موحَّدة، ولا يوجد سيادة إسرائيلية عليها، وتمّت بفضل حماية الشرطة، ولا يوجد يهودي واحد يجرؤ أن يسير بها وحده».

اختصر «أتالي» المشهد بالكامل في تعليقه على الأحداث عصر ذلك اليوم، بإشارته إلى أن «إسرائيل وإن كانت نجحت في اقتحام المسجد الأقصى المبارك واستباحته، فإنها فشلت في الاختبار الأخطر والأصعب في شوارع القدس وفي باب العامود، فلم تظهر بصورة الدولة التي تحتفل وترفع علَمها في «عاصمتها» المزعومة، بل ظهرت صورتها الحقيقية: احتلال بشع يحاول إلصاق نفسه بالمدينة المقدّسة بالقوّة والغطرسة، فيما يلفظه كل شيء في المدينة المقدسة، من سمائها إلى حجارتها؛ وهذه الصورة لن تنجح إسرائيل في تنظيف نفسها منها مهما فعلت، ببساطة لأنها كانت وستبقى قوّة احتلال غير شرعي لا أكثر[28].

خامساً: جنين: المعركة الحتمية مع المقاومة المتصاعدة

في 19 حزيران 2021، أعلنت الأجنحة العسكرية لفصائل المقاومة في مخيم جنين، منع قوات الاحتلال من دخول المخيم، وجاهزيتها لمقاومتها وتكبيدها أفدح الخسائر، متوعدةً عوائل الجنود والوحدات الخاصة بالموت الذي يتربصهم في جنبات المخيم.

جاء ذلك خلال عرض عسكري نظّمته كتائب شهداء الأقصى– لواء الشهداء، وكتيبة جنين في سرايا القدس بكافة تشكيلاتها، وكتيبة المجاهدين وكتيبة الإرباك الليلي، وبمشاركة عشرات الملثّمين المسلّحين[29].

27– علي حيدر،عن الوجه الآخر لـ«مسيرة الأعلام»: إسرائيل تجترّ مأزقها، جريدة الأخبار اللبنانية، 30 أيار 2022.

28– سفيان أبو زايدة، مسيرة الأعلام والتصعيد الذي ما كان، موقع وكالة خبر..الفلسطينية للصحافة، 31 أيار 2022 /https://khbrpress.ps

29– الأجنحة العسكرية للمقاومة في مخيم جنين تتوعد جنود الاحتلال بالموت، موقع القدس، 19 حزيران 2022 /https://www.alquds.com

وقد جاب العرض شوارع المخيم، ثم توجّه المشاركون لبيت عزاء الشهيد براء لحلوح في المخيم، وقدّموا واجب العزاء باستشهاده. وخلال ذلك، أعلن المسلّحون عن وحدة فصائل المقاومة في المخيم وقرارها التصدي بوحدة وطنية للاحتلال.

وعلى هامش العرض العسكري، وجّه المتحدث باسم المقاومة في المخيم رسالة لأمّهات وآباء الجنود في جميع الوحدات الصهيونية المزعومة، قال فيها: «فكّروا جيداً قبل أن تبعثوا أولادكم إلى أزقّة هذا المخيم.. فإننا نقاتلهم بكلّ ما أوتينا من قوّة؛ ولو وصل الأمر بنا إلى صدورنا العارية، سندحرهم بكل ما أوتينا من قوّة»، مضيفاً أن «المعركة مفتوحة؛ وكما حرّمنا عليهم دخوله عاماً كاملاً، وإن كانوا دخلوه خلسة وقد لقوا ما لقوه من شراسة مجاهدينا وبئس أشبالنا، وعبواتهم المحلية الصنع؛ وإننا بإذن الله نعلنه من هذه اللحظة محرّراً ونحرّمه عليهم».

وتعبيراً عن الوحدة، اعتلى المنصّة ملثّمون من الأجنحة العسكرية، وتلا المتحدث باسم كتيبة جنين بياناً، قال فيه: «نعلن، وبكل قوّة وجرأة وفخر، وبفضل من الله تعالى، تحرير أول بقعة من أكناف بيت المقدس التاريخية، ألا وهي مخيم جنين، وأي أرجل نجسة، خبيثة مترجلة صهيونية ستدوس أرض هذا المخيم الطاهر، فإنها لن تلقَ إلاّ الموت والمذلّة والهوان[30]».

من جانبه، قال المتحدث باسم كتائب شهداء (لواء الشهداء): « إن جماهير شعبنا بالتفافها حول المقاومة تؤكد ضرورة أن تبقى البنادق تُطلق لهيبها في وجه المحتل وتشعل الأرض تحت أقدامه».

كيف ينظر الاحتلال إلى مخيم جنين، ومدى خطورته على «إسرائيل»؟

في الواقع أصبحت منطقة جنين في الآونة الأخيرة بؤرة للمقاومة (للإرهاب بحسب التوصيف الصهيوني) ومجال عمل حر ومريح نسبيًا لـ«حركة الجهاد الإسلامي» أكبر

30- المرجع ذاته.

وأقوى تنظيم يعمل فيها. وقد صنّفتها المنظومة الأمنية الإسرائيلية على أنها المنطقة الأكثر إشكالية وخطورة، واختارتها لتركيز الجهود الهجومية ضدّها.

و بالنسبة لـ«معهد دراسات الأمن القومي»، فإن هذا جهد محدّد في جوهره، ويسمح بعمليات إحباط موضعية ومحدّدة، وهو نشاط لا ينبغي الاستهانة بأهميته؛ لكنه لا يقوّض النشاط المقاوم في جنين، ولا يُلحق أضرارًا قاتلة بالبنية التحتية للمقاومة في المنطقة.

وعليه، يرى القائمون على المعهد أنه سيكون من المناسب دراسة التداعيات الاستراتيجية المحتملة لمعركة أوسع نطاقاً وأشمل في منطقة جنين بأكملها، يخصّص لها الجيش الإسرائيلي ميزانية أكبر حجماً وضد عدد أكبر من الجبهات في المنطقة، حيث يجب أن تكون الغاية الاستراتيجية لهذه المعركة سحق البنى التحتية للمقاومة في المنطقة وإظهار قوّة ردع تجاه المنطقة وخارجها.[31]

تنطلق الرؤية الصهيونية المتشائمة لمستقبل منطقة جنين على مستوى العمل المقاوم، من أن إسرائيل شهدت موجة من العمليات منذ أواخر آذار 2022، قُتل خلالها 19 «مواطناً إسرائيلياً»، والرد الإسرائيلي يحدث في جميع أنحاء الضفة الغربية؛ لكن الجهد الرئيسي يُبذل في منطقة جنين التي انطلق منها منفّذو ثلاث هجمات في إسرائيل قُتل فيها 11 إسرائيليًا. والأخطر بالنسبة للقادة الأمنيين الصهاينة، أن هذا النشاط المتزايد في المنطقة أدّى إلى رفع مستوى الاحتكاك والجرأة الفلسطينية ووقوع حوادث إطلاق نار قُتل خلالها جندي من وحدة «اليمام»، وجرح العشرات من المستوطنين والجنود.

ويتوقف قادة الكيان عند ما يسمّونه خطورة معركة «الإرهاب» التي تواجهها إسرائيل، والتي تعكس الحجم التراكمي للهجمات وترجمتها إلى عمل في وعي «المقاومة العنيفة»، والتي تغذّيها فعليًا جهود «حماس» في مجال معركة الوعي على وسائل التواصل الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، تُظهر عمليات المقاومة نجاح «حماس» والفصائل

31- يورام شفايتسر وديفيد سيمان توف، "إسرائيل" وحماس في المعركة على الوعي، ترجمة موقع الهدهد، نقلاً عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، 23 أيار 2022 . www.hodhodpal.com

الأخرى، في جعل منطقة المسجد الأقصى عاملاً موحّدًا لمختلف التيارات في المجتمع الفلسطيني، وأجزاء من المجتمع العربي في أراضي ما يُعرف بـ48 [32].

من هنا تحوّلت منطقة جنين خلال هذه المرحلة إلى حاضنة للعمليات، وساحة عمل مريحة وحرّة نسبياً لـ«حركة الجهاد الإسلامي»، التنظيم الأكثر نشاطاً في المنطقة التي تتعاون مع منظمات أخرى، مثل «حماس» و«الجبهة الشعبية»، وحتى مع «كتائب شهداء الأقصى» التابعة لـ«فتح».

ومع أن المدينة شهدت زخمًا عقاريًا واقتصاديًا مثيرًا للإعجاب، لكن الافتراض المقبول الذي يربط بين تحسّن الواقع الاقتصادي والتوظيفي وبين الدافع للإرهاب ثبت أنه غير صالح في حالة جنين.

وعلى الرغم من الازدهار الاقتصادي ومعدّلات التوظيف المرتفعة نسبياً، والعلاقات الوثيقة جدًا مع الفلسطينيين في الداخل، ومع الاقتصاد الإسرائيلي، لا تزال جنين حاضنة نشطة للمقاومة، والتي نجحت في تصدير حالة الكفاح المسلّح على نطاق واسع، وخاصة كونها مصدر إلهام لمحافظات أخرى في الضفة الغربية وخارجها، بما في ذلك قطاع غزة – بفضل المكانة البارزة لحركة الجهاد الإسلامي في المنطقة.

لقد مرّت عشرون سنة على اندلاع الانتفاضة الثانية، والكثيرون من بين جيل الشباب الذين يقودون المعارك حاليًا لم يعيشوا أيام تلك الانتفاضة، ولم تترسخ في ذاكرتهم أهوالها وعواقبها الوخيمة على المجتمع الفلسطيني.

ويرى بعض القادة الأمنيين الصهاينة أن أي عملية خاصة، حتى لو انتهت باعتقال مطلوب أو مشتبه به، تصبح فصلاً مجيدًا آخر في روح مقاومة جنين؛ وفي بعض الحالات، تؤدّي حتى إلى سقوط ضحايا وإصابات في الجانب الإسرائيلي؛ ولا ينبغي التقليل من أهمية عمليات الاغتيال الموضعية، لكنها لا تقوّض البنية التحتية للمقاومة في منطقة جنين.[33]

32– المرجع ذاته.

33– سماح المبحوح، مخيم جنين.. خزّان المقاومة المسلحة الذي لم ينضب، موقع صحيفة الاستقلال الفلسطينية،

والأسوأ من ذلك، فإن النشاط في هذا الشكل لا يؤدّي إلاّ إلى رصّ الصفوف والشعور بالوحدة بين النشطاء الفلسطينيين وتقويض الردع الإسرائيلي.

ويأخذ الإسرائيليون المؤيدون على المعارضين لمعركة واسعة في جنين، بحجّة عدم الانجرار إلى معركة متعددة الساحات ــ كون المعسكر الرافض للمعركة يعتبر أن التهديد الذي تشكّله منطقة جنين من الأفضل التصدي له بشكل موضعي ومحدّد ــ أن إنجازات طريقة العمل الإسرائيلية في منطقة جنين اليوم قد تكلّف إسرائيل ثمناً باهظاً على المدى الطويل.

وتبعاً لذلك، هناك رأي وازن في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية يقول إن الخوف من معركة واسعة النطاق في جنين على غرار «السور الواقي» – التي من شأنها أن تجرّ الضفة الغربية بأكملها، وربما حتى قطاع غزة والعناصر الدينية و«المتطرفة» من بين فلسطينيي الداخل– يفهمه النظام في جنين وكذلك قيادة حماس داخل القطاع وخارجه؛ وهذا الخوف يُنظر إليه على أنه ضعف إسرائيلي، ويقود إلى الجرأة من جانب العناصر المقاومة في جنين، وينعكس، برأي بعض القادة العسكريين الصهاينة، «في الاحتكاكات المتعمدة والغطرسة والغرور من جانب قيادة حماس؛ علاوةً على ذلك، فإن هذا الخوف يتم إسقاطه أيضاً على المحيط الإقليمي –حزب الله وإيران– ويقوِّض الردع «الإسرائيلي[34].

لذلك، من المناسب، وفقاً لرؤية عدد من النخب العسكرية والأمنية، إعادة النظر في السياسة الحالية فيما يتعلق بما يحدث في منطقة جنين، والنظر في الفائدة الاستراتيجية المحتملة لمعركة أوسع نطاقاً فيها، والتي سيتم فيها تكليف عدد أكبر من قوات الجيش الإسرائيلي تعملُ على عدد من الجبهات في المناطق الريفية والحضرية في جنين. وبهذا الشكل يعتقدون أن هذه المعركة ستقوّض قدرة المسلّحين الفلسطينيين على تركيز قوّة نارية ضد قوات الجيش «الإسرائيلي»، الذي سيعمل بشكلٍ متزامنٍ في مناطق مختلفة وعلى نطاقات أوسع.

1 آذار 2022 . https://www.alestqlal.com

34– جنين.. خزّان بشري لخلايا المقاومة يربك جيش الاحتلال، موقع وكالة شهاب الفلسطينية، 17 أيار 2022 /https://shehabnews.com

ويخلص هؤلاء إلى أن معركة واسعة ساحقة ضد البنية التحتية «للإرهاب» في منطقة جنين ستُلحق خسائر فادحة بمرتكبي العمليات «الإرهابية»، وتعيد تشكيل قواعد اللعبة في الساحة الفلسطينية؛ وهذه المعركة ستقودها أطر كبيرة من القوات البريّة، وستقوّض صورة خوف «إسرائيل» من استخدام القوّة، وبالتالي تبثّ قوة ردع تتجاوز الفضاء الفلسطيني[35].

الاستنتاجات

غنيٌ عن التعريف الوضع الذي آلت اليه حكومة نفتالي بينيت، التي لطالما عانت ضعفًا في قدرتها على تحقيق أي إنجاز سياسي أو اقتصادي في الملفات العالقة، لا سيما التغلب على الانقسام السياسي داخل مجتمع اليمين الإسرائيلي، وضعف الشرعية السياسية لحكومة نفتالي بينيت وفقدان الثقة بها، وفشل أطروحته القائمة على «تقليص الصراع»، وعدم توسّع دائرة البلدان العربية والإسلامية التي ترغب بتطبيع علاقتها مع إسرائيل، وضعف قدرته على تحقيق تقدّم في التفاهم مع واشنطن بخصوص الملف النووي الإيراني، وفشل مبادرته الوساطة بين روسيا وأكرانيا.

ومن المؤكد أن يبقى الوضع الفلسطيني هادئاً نوعاً في المرحلة المقبلة ما دون الذهاب نحو التصعيد، والذي قد يؤدّي إلى الانفجار الشامل؛ غير أن هذا لا يعني تخلّي «إسرائيل» عن عدوانها المتواصل ضد المدن والبلدات والقرى الفلسطينية، أو التوقف عن جرائمها اليومية بحق المدنيين العزّل من أبناء الشعب الفلسطيني.

وبالمقابل، هناك حالة مقاومة متصاعدة، باختلاف تسمياتها ومسمّياتها وفصائلها وأنواعها وأشكالها وأطرها التنظيمية، وهي قدّمت وتقدّم لنا دلائل واضحة على دخولها مرحلة جديدة، ترتكز ملامحها على سماتٍ متباينةٍ ومتقاطعة في الوقت نفسه.

صحيحٌ أن ملامح هذا النضال بدأت واستمرت ضمن طابع فردي، عبر قيام شبّان

35- المرجع ذاته.

فلسطينيين من الضفة الغربية والقدس والأرض المحتلة عام 1948 بعمليات فدائية في «إسرائيل»؛ لكن هذا النضال أو تلك المقاومة تطوّرت بشكل مفاجئ لتصبح حالة جماعية شعبية؛ ومن أبرز الأمثلة على ذلك الهبّة الشعبية 2015، وهبّة البوّابات الإلكترونية 2017، وهبّة باب الرحمة 2019، وهبّة الشيخ جراح 2021. ومعلومٌ أن ملامح هذا النضال تتّسم بكونها حالة نضالية متقطعة غير مستمرة، كالتي برزت خلال الانتفاضتين الأولى والثانية، وهي التي تخفت تارّةً ثم تظهر لتصبح مركزًا للحدث السياسي تارّةً أخرى.

لكن يمكن القول إن هذا الفعل المقاوم مستمرّ و لم يتوقف منذ عام 2014. وفي النهاية، ورغم أن بعض هذا الفعل النضالي غير منظّم، كونه من خارج منظومة القوى والفصائل الفلسطينية ومتجاوزاً لها، لكن خلفيات هؤلاء الشبّان الذين يقودون هذا الفعل النضالي المقاوم تدلّ على أنهم غير بعيدين عن الوضع التنظيمي. وخير دليل على ذلك «كتيبة جنين»، التي ظهرت إلى العلن بعد الهبّة الشعبية في 2021، وتضم شبّاناً مقاومين من عدد من القوى والفصائل الفلسطينية.

ويمكن القول إن طابع النضال الفلسطيني الحالي منذ عام 2014 ـ تاركًا خلفه الطريقة التي ناضل بها الفلسطينيون خلال الانتفاضتين الأولى والثانية ـ قد وضع المستعمِر الإسرائيلي أمام حقيقة واضحة، وهي أن الجيل الفلسطيني الجديد يقدّم لنا دلائل على دخول المقاومة ضد إسرائيل مرحلة مختلفة عمّا سبق، وأن هذا الجهاد الذي جاء من خارج حسابات القيادات السياسية والأمنية أربكها وأفقدها توازنها في إدارة المعركة مع الفلسطينيين، وفرض عليها هذا النوع من التصعيد ضد الفلسطينيين.

وفي المحصّلة، إن الصراع حول القدس سيتواصل في الأيام والأسابيع والأشهر والسنوات المقبلة. والصراع بات على الرواية وعلى الإيمان الديني وعلى الحجارة وعلى عدد السكان وعلى الهوية؛ وهو صراع غير منفصل عن القضية الفلسطينية ككل؛ وبالتالي، فإن حسم هذا الصراع لن يحصل بمعزل عن حسم الصراع على الدولة والهوية الفلسطينية.

إن إدارة الصراع مع الاحتلال تحتاج إلى إرادة وعقل وقوّة ووحدة موقف، وإلى إعادة بناء للنظام السياسي الفلسطيني، وليس إلى عواطف وشعارات كبيرة، أو إلى التسخيف من القدرات الذاتية في أحيان كثيرة، وذلك من باب المناكفات السياسية.

العلاقات بين روسيا
وحركات المقاومة في المنطقة
تطوّر استراتيجي بمواجهة المشروع الأميركي

د. فؤاد خشيش*

توطئة

حين أصبح الرئيس فلاديمير بوتين زعيمًا لروسيا قبل أكثر من عقدين، لم تكن موسكو لاعباً رئيسياً في العالم العربي، وكانت الهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قوية للغاية. ولم تكن أي قوّة كبرى تشكّل تهديداً حقيقياً لمكانة واشنطن الجيوسياسية في المنطقة.

ومع ذلك، منذ سبتمبر/أيلول 2015، عندما كثّفت روسيا من تدخلها العسكري المباشر في الأزمة السورية، تغيّرت المفاهيم الإقليمية، وباتت العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية تعترف بواقع القوّة الروسية في المنطقة.

وفي حين أن تركيز السياسة الخارجية لروسيا تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ينصبّ على سوريا وليبيا، فإن الوضع الصعب في غزة بدأ يُغري موسكو للعب أدوار متقدمة في المنطقة.

كانت سوريا حاسمة فيما يخص سياسات الإتحاد السوفياتي تجاه الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة. وقد جعلها موقعها – الذي يُحاذي البحر الأبيض المتوسط

* باحث سياسي وأستاذ جامعي.

وفلسطين المحتلة ولبنان وتركيا والأردن والعراق – حليفاً إستراتيجياً حيوياً. كان الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد، أقرب الحلفاء إلى موسكو في العالم العربي منذ انشقاق مصر عن المدار السوفياتي في منتصف سبعينات القرن الفائت؛ وكانت لموسكو روابط عسكرية واقتصادية وسياسية وثقافية عميقة مع دمشق. وعلى المستوى الشخصي، شعر السوريون بتواصل وتقارب مع الروس، الذين نظروا إليهم كأصدقاء وليس كما فعلوا مع دول أخرى في المنطقة.

من وجهة نظر بوتين، يجب على موسكو أن تنخرط في القضية الفلسطينية من أجل تسهيل عودة روسيا إلى المنطقة.

ومن الناحية العملية، يستلزم ذلك تحسين العلاقات بين موسكو و«حماس»؛ وهو ما تؤكده العديد من الزيارات والاتصالات بين كبار المسؤولين الحكوميين الروس وممثّلي «حماس» خلال الأعوام الأخيرة.

وبالرغم أن حكومة بوتين تحتفظ بعلاقات وثيقة مع «إسرائيل»، إلاّ أن موسكو وتل أبيب لم يسبق لهما أن تحدّثتا عن القضايا المتعلقة بالفلسطينيين بشكل مباشر.

وقد أثار تقارب روسيا مع حركة «حماس» غضب «إسرائيل» والولايات المتحدة، وكلاهما يتّهم الكرملين بإضفاء الشرعية على «منظمة إرهابية». كما أزعج هذا التطور السلطة الفلسطينية، المنافس الفلسطيني الرئيسي لـ«حماس».

لكن اعتراضات واشنطن وتل أبيب ورام الله لم تمنع روسيا من الدخول في حوار أكبر مع «حماس»، التي لا تعتبرها موسكو جماعة إرهابية.

وبدلاً من ذلك، تعتقد الحكومة الروسية أنه يجب الاعتراف بـ»حماس» كفصيل فلسطيني له نفوذ ودور حاسم في القضية الفلسطينية.

وفي الواقع، كان المسؤولون الروس يستقبلون قادة الحركة في موسكو منذ مارس/آذار 2006، بعد وقت قصير من الانتخابات البرلمانية الفلسطينية التي فازت فيها «حماس».

ولكن في عام 2006 كان السياق مختلفاً، حيث كانت روسيا لاعباً أقل تأثيراً بكثير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لكن موسكو تتحدّى اليوم دور واشنطن التقليدي

كوسيط بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

لقد سلّط ردّ روسيا على «صفقة القرن» الضوء على هذه النقطة. وكما قال رئيس لجنة مجلس الدوما للشؤون الدولية، ليونيد سلوتسكي، فإن خطة «ترامب–كوشنر» مؤيّدة لـ«إسرائيل» بشكل صارخ، ولا تأخذ مصالح الجانب الفلسطيني في الاعتبار.

مقدّمة تاريخية

إن علاقة روسيا في حقبها الأربع:«القيصرية، والإمبراطورية، والسوفييتية، والاتحادية»، بأرض فلسطين قديمة وعتيقة، وتعود إلى قرون من الزمن. أما علاقة روسيا بالصراع العربي–الإسرائيلي، وتأسيس «دولة إسرائيل»، فقد بدأت منذ بزوغ هذه الفكرة حتى إعلانها عام 1948، حيث كان لروسيا السوفييتية الدور الأبرز في دعم قيامها. وقد سبقت مناقشة هذه القضية بالتفصيل في أحد تقديرات الموقف الصادرة عن مركز باحث للدراسات، بعنوان «محدِّدات الموقف الروسي بشأن الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني».

تعود بداية العلاقات الروسية– الفلسطينية إلى نهاية القرن التاسع الميلادي، وبالتحديد بعد «معمودية كيڤانس» عام 867، واعتناق السلاف للمسيحية الشرقية، ومعرفتهم بأرض فلسطين من خلال القصص الواردة في العهدين القديم والجديد. وفي بداية القرن الحادي عشر، بدأ كثير من الحجّاج الروس بالتوافد على فلسطين؛ وكان القدّيس فيودوسي بيشيرسكي، من كييف، أوّل الحجّاج الروس تدوينًا لتفاصيل رحلته إلى فلسطين عام 1022، التي شملت «الاستحمام في نهر معمودية المسيح»، وزيارة «موقع الجلجثة» في كنيسة القيامة؛ وبعدها أصبحت الزيارات الروسية إلى الأماكن المقدسة في فلسطين منتظمة.

يصف الدبلوماسي وأستاذ قسم الدراسات الشرقية، البروفيسور ألكسندر ڤلاديميروڤيتش كريلوڤ، العلاقات الروسية– الفلسطينية بالقول: «تاريخ العلاقات الشعبية الفلسطينية– الروسية لا يعود فقط إلى عقود، بل إلى عدّة قرون، حيث كان موقف الشعب الروسي المتعدد القوميات تجاه فلسطين يتحدد– في المقام الأوّل– من خلال الروابط الدينية والثقافية والتعليمية. لطالما أبدى الفلسطينيون اهتمامًا كبيرًا بالتاريخ، والثقافة، والفن الروسي. كما

أسهم موقف روسيا الثابت بشأن التسوية في الشرق الأوسط، والداعمة للحق المشروع للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، في تعاون ثنائي إيجابي وديناميكي»[1].

العودة الروسية إلى القضية الفلسطينية

منذ عام 1968، بدأت العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وحركة فتح بزعامة الراحل ياسر عرفات. ومع تولّي ميخائيل غورباتشوف زعامة الاتحاد السوفييتي، وبدء برنامجه «الإصلاحي» المسمّى «البيروسترويكا والغلاسنوست»، والتقارب مع الغرب، توقّف تقريبًا الدعم الروسي للقضية الفلسطينية، واكتفت موسكو بدور الشريك الشرَفي للولايات المتحدة، وذلك عبر دعم مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وغير ذلك من المبادرات والاتفاقيات الأميركية.

بعد تفكّك الاتحاد السوفييتي، دخلت روسيا مرحلة جديدة من تاريخها السياسي، اتسمت بالفوضى الداخلية، وغياب سلطة القانون، وانتشار بؤر التمرّد والصراع والحروب الأهلية في محيطها السوفييتي السابق، واحتكرت الولايات المتحدة عملية السلام احتكارًا كاملًا.

شكّلت الانتخابات التشريعية الفلسطينية، التي عقِدت في الخامس والعشرين من يناير (كانون الثاني) 2006، وفوز «حماس» بأغلبية مقاعدها، فرصة مثالية للعودة الروسية من جديد للعب دور في ملف الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، مستغلّة عدم اعتراف المجتمع الدولي بحركة حماس، وحاجة الأخيرة إلى علاقة مع قوى دولية تكسر عزلتها؛ وهنا تلاقت مصالح كلا الطرفين، وعقِد اللقاء الأوّل لوفد حماس برئاسة خالد مشعل مع وزير الخارجية سيرغي لافروف، في الثالث من مارس (آذار) 2006، ونتج عنه رفض روسيا وضع حركة حماس على قائمة المنظمات الإرهابية، كما فعلت الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وغيرهما من بلدان العالم.

1- Московский государственный институт международных отношений (университет) МИД России – А.В. Крылов – История и современное состояние российско-палестинских отношений

ويمكن التأريخ للعودة الروسية بشكل جديّ لمتابعة دورها في ملف التسوية الفلسطينية– الإسرائيلية بعام 2007، الذي شهد عدة أحداث مثيرة ومتزامنة؛ إذ تمكّن الرئيس الروسي ڤلاديمير پوتين من ترسيخ سلطته.

تعدّدت لقاءات قيادات حركة حماس مع المسؤولين الروس، وتبع ذلك انفتاح روسي على حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين؛ وتسابقت بعدها الحركات والفصائل الفلسطينية الأخرى، وعلى رأسها حركة فتح، لزيارة موسكو. وبدأت روسيا تتحدث بعد هذه المرحلة عن ضرورة إنهاء «الاحتكار» الأميركي لعملية السلام، وأنها لم تعد وسيطًا «نزيهًا»، وطالبت بدلاً من ذلك بالعودة إلى مسار «اللجنة الرباعية بشأن الشرق الأوسط»، المكوّنة من (الولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة) التي تأسست في مدريد عام 2002، لتولّي مسؤولية قيادة المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

الدوافع الروسية للتفاعل مع الفصائل الفلسطينية

أثار الموقف الروسي المنفتح على الحوار مع جميع الفصائل والقيادات الفلسطينية، تساؤلات عدة عن الدوافع الكامنة خلف هذا الموقف، خلافًا للخطاب الروسي المعلن، الذي يتحدث عن «رغبة» روسية في خلق «توافق» بين الفصائل الفلسطينية المختلفة، من أجل «تقوية» موقفها التفاوضي؛ ولكن الواضح أن لموسكو أهدافًا أخرى، يمكن إجمالها في العناصر الآتية:

– استثمرت روسيا كثيرًا من المال والعمل السياسي والدبلوماسي في فلسطين، سواء بدعمها لليهود والحركة الصهيونية لتأسيس «دولة» إسرائيل، أو فيما بعد بدعم منظمة التحرير الفلسطينية، والحركات اليسارية في سعيها إلى نيل الاستقلال، وتأسيس دولة فلسطينية، ولكنها خرجت في النهاية صِفْر اليدين؛ واحتكر الأميركيون وحدهم عملية التسوية، والنفوذ على الفلسطينيين والإسرائيليين معاً.

–تدعو روسيا علنًا، منذ عام 2007، إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب، تؤدّي فيه دورًا رئيسيًّا. وتمثّل قضية، أو بالأحرى «عقدة» الشرق الأوسط، المكان الأبرز لبناء هذه القوّة،

وإعلان نفسها، ودورها الذي تأمل في الحصول عليه.

–شكّلت حركة «حماس»، والفصائل الفلسطينية الأخرى، بوّابة العودة الروسية إلى ملف التسوية وإلى المنطقة، في تبادل للمصالح بين الطرفين. وقد لفت هذا التوجّه الروسي الجديد أنظار السلطة الفلسطينية، وكذلك «إسرائيل» والدول العربية؛ وهو ما جعل لموسكو دورًا مهماً لم يعد يمكن استثناؤه كما كان الواقع من قبل.

وفي ظل الوجود الروسي العسكري والسياسي في سوريا، والذي يبدو أنه بات «راسخًا» ، مع وجود حدود مشتركة ومشكلات سورية لم تُحسَم مع «إسرائيل»، فإن الدور الروسي النشط في الملف الفلسطيني يمكّن موسكو من الضغط على تل أبيب، وعقد مقايضات وتفاهمات تفيد وجودها ودورها المتنامي في المنطقة.

–يعني الأمن كما وصفه المارشال الروسي مخموت أخمدوفيتش غاريف، في استراتيجية الأمن القومي الروسية الصادرة عام 2008، لروسيا «أمن الطاقة أولًا»، حيث تكافح روسيا لأجل تنفيذ خطة 2030 لأمن أسواق الطاقة، عبر ربط المستهلكين الكبار بشبكة من خطوط أنابيب الغاز بعقود طويلة الأجل، تضمن هيمنتها على السوق، وامتلاكها لورقة ضغط جيوسياسية، وفي ظل وجود مكامن غنيّة بالغاز الطبيعي، حسب أغلب الدراسات في منطقة شرق المتوسط، والخلاف بين الأطراف المتشاركة فيه بشأن ترسيم الحدود، وحجم الحصص، وكيفية توزيعها، وتأمين منصّات استخراج الغاز الطبيعي من أي هجمات عسكرية، حيث تعتقد موسكو أنه بوجود علاقات قوية لها مع الفصائل والقيادات الفلسطينية كافة، وتحالفها مع سوريا، وعلاقاتها مع إيران وحزب الله في لبنان، والعلاقة المميزة مع «إسرائيل»، ستجعل منها طرفًا مقبولًا من كل هؤلاء ، والضامن الأمني للشركات الراغبة في استخراج الغاز الطبيعي من المنطقة؛ وهو ما يمنحها قدرًا من التحكم في عملية تسويق هذه الثروات الغازية بما لا يتعارض مع مخططاتها التسويقية.

–أخيرًا، إن الدور الروسي النشط على الساحة الفلسطينية، وارتباطه بقضايا أمنية تهم «إسرائيل» وداعميها من القوى الدولية، يشكّل ورقة مقايضة لروسيا في ملفات أخرى تهمّها في المنطقة، وفي محيطها السوفييتي السابق. فعلى سبيل المثال، دعمت «إسرائيل»

جورجيا بطائرات مسيّرة وتكنولوجيا عسكرية متطورة في حرب أوسيتيا الجنوبية عام 2008، في حين اتخذت موقفًا محايدًا من الصراع في أوكرانيا، وضم/ استعادة روسيا لشبه جزيرة القرم، حيث راعت «إسرائيل» الحقائق الجيوسياسية الجديدة للدور الروسي التي لم تكن موجودة في 2008.

في لقاء هو الأوّل من نوعه، التقى زعيم التيار الإصلاحي الديمقراطي في حركة فتح، محمد دحلان، وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، في الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني 2021. كانت لدى موسكو ودحلان اتصالات نشطة على مدار الأعوام السابقة، ولقاءات دورية في موسكو وأبوظبي، وغيرهما من العواصم العالمية، وهي جمعت بين دحلان والمبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط ودول إفريقيا، ميخائيل بوغدانوف. وقد بدا تجنّب لافروف لعقد لقاءات علنية مع دحلان، مراعاةً لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس، نتيجة الخلاف المشتعل بين الرجلين بشأن إدارة عباس للشؤون الفلسطينية[2].

وقد علّق الكاتب الروسي، ونائب رئيس الحركة الأوراسية العالمية، ليونيد ساڤين، على الزيارة بالقول: «الفصائل المتصارعة في فلسطين تعتمد على قوى مختلفة، بعضها على إيران، وبعضها الآخر على مصر والسعودية والإمارات»؛ كما أن بعض هؤلاء الرعاة «يربطون دعمهم للفلسطينيين بمطالب سياسية لا بدّ من الوفاء بها»، في حين «تقدّم موسكو فقط الدعم الدبلوماسي والسياسي، الذي لا يقلّ قيمة عن الدعم المالي، ويمكن استخدامه كرأس مال سياسي في أي مفاوضات». وهذا الدعم– بحسب رأيه– يمكن ملاحظته «بوضوح» في «المساعدة» التي تقدّمها روسيا للحكومة السورية.

ويكمِل ساڤين، بالقول: «لقد فهم العالم العربي أن موسكو– عكس واشنطن، أو العواصم الغربية الأخرى– لا تتخلّى عن حلفائها»؛ وعلى الرغم من «الموقف النقدي» لبعض العرب، على سبيل المثال من «دعم روسيا للرئيس السوري بشار الأسد"، أو موقفها «المنفتح على حزب الله»، فإن هذا الموقف «يلقى احترامًا حتى بين معارضي

2- 2021-06/11/https://alarab.co.uk

روسيا وسياساتها في المنطقة». لذلك، من «المفيد» لبعض القوى إظهار هذه الزيارة على أنها «خطوة نحو مرحلة جديدة في إعادة تنظيم العمليات السياسية في فلسطين». وقد تكون هناك تفسيرات مختلفة، لكن روسيا تنظر بشكل عملي وبراغماتي إلى الوضع الداخلي الفلسطيني.

تشكّل فلسطين، روحيًّا وتاريخيًّا، وأرضًا وقضيةً سياسية، عنصرًا مهمًّا لروسيا في قضايا المنطقة للأسباب السالف ذكرها. كما أتاحت الفصائل الفلسطينية المتصارعة فرصة لها للعودة من الجديد والتأثير في هذا الصراع الممتد من عام 1948، حيث تمكّنت روسيا عبر هذه العودة من تحقيق عدة مكاسب مهمة:

–ترى موسكو أن المكاسب التي حقّقتها من تواصلها مع الفصائل الفلسطينية يمكن أن تخسرها في حال ظلّ الصراع الفصائلي على ما هو عليه، ولأنه لم يعد في صالحها؛ ولذلك تسعى موسكو إلى خلق تفاهم أو توافق فلسطيني– فلسطيني، يمكّنها من القول إن هناك موقفًا فلسطينيًّا موحّدًا يدفع إلى عودة المفاوضات من جديد.

–يعتقد بعض الخبراء أن بإمكان موسكو أن تؤدّي دورًا أكثر فاعلية من واشنطن، سيما في ظل تراجع أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للأخيرة، وأن تستغل روسيا علاقاتها بتركيا وإيران ووكلائهما في المنطقة، وسوريا وإسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية وباقي القيادات والفصائل الفلسطينية الأخرى، مع ما تتمتع به من علاقة مميّزة مع مصر والأردن من ناحية، وبلدان الخليج العربية من ناحية أخرى، وفي ظل وجودها العسكري في سوريا، لتتمكن من التوصل إلى صفقة تسوية كبرى تشمل، إلى جانب فلسطين، سوريا ولبنان؛ وذلك للتفرّغ بعدها لمشروعات التنمية، وإعادة إعمار سوريا.

–يشكّل العامل الإسرائيلي عنصرًا مهمًّا في التحرك الروسي نحو سوريا والقضية الفلسطينية. ورغم ما بدا من جفاء بين موسكو والحكومة الجديدة برئاسة نفتالي بينيت (أوّل رئيس وزراء لإسرائيل من أصول غير روسية)، فقد عقد بينيت لقاءً مع الرئيس الروسي ڤلاديمير پوتين، استمر خمس ساعات في مدينة سوتشي؛ وقرّر بعد ذلك تمديد زيارته يومًا آخر لمزيد من المفاوضات. ويبدو أن هناك تفاهمات قد تمّ التوصل إليها بين

الطرفين، تستدعي تنسيقًا روسيًا عالي المستوى مع الطرف الفلسطيني، وتشكيل جبهة قادرة على بدء مفاوضات جديدة، كما يعتقد كثير من المراقبين.

لكن رغم الصداقة مع «إسرائيل» ، لم تعترف روسيا بحماس كمنظمة إرهابية. وهناك العديد من المواطنين الروس الذين يعيشون في غزة ، أو بالأحرى، مجموعة من النساء المتزوجات من مواطنين فلسطينيين ، حيث تقول المستعربة ماريانا بيلنكايا ، وهي كاتبة في صحيفة «كوميرسانت» الروسية ومحرّرة قناة «فلافيلنايا» حول سياسات الشرق الأوسط :» لهذا السبب يذهب الدبلوماسيون الروس إلى تزويدهم بالمساعدات القنصلية وغيرها من رام الله في غزة. ومثل هذه الزيارات مستحيلة بدون التواصل مع حركة «حماس». بالإضافة إلى ذلك ، يعمل المركز الثقافي الروسي «كالينكا» في غزة، الذي يرعاه «روسوترودنيتشيستفو» ، التابع لوزارة الخارجية الروسية ، والذي يترأسه يفغيني بريماكوف الحفيد[3].

موسكو تدفع باتجاه المصالحة الفلسطينية

من أهم أسباب حرص روسيا على تطوير موقفها من «حماس» ، اهتمام موسكو بدفع الحركة نحو إعادة تنسيق علاقاتها مع النظام السوري.

وفي 4 مارس / آذار 2020، بدا أن الجهود الروسية لتسهيل التقارب بين دمشق و«حماس» قد نجحت. وتحدّث إسماعيل هنيّة، زعيم «حماس»، في مؤتمر صحفي في موسكو، وأعلن أن كلاً من الحكومة السورية والمواطنين السوريين ظلّوا لأعوام داعمين رئيسيين لحركته.

وقال: «لا يمكننا أن ننسى هذا التاريخ. لا توجد سياسة أو أي قرار من حماس للانخراط في القضية السورية؛ وأنفي بشدّة وجود أي مقاتل أو شهيد من حماس في إدلب، أو قبل أحداث إدلب، أو حتى في الثورة السورية».

وكان «هنيّة» أصدر هذا البيان بعد اجتماع مع وزير الخارجية الروسي سيرغي

3-https://meduza.io/feature/2021/05/21/rasskazyvaem-ob-istorii-otnosheniy-rossii-s-hamas-glavnym-vragom-izrailya-v-poslednie-nedeli

لافروف»، ومسؤولين روس آخرين، وأوضح فيه أن «حماس» مستعدة للعب دور بنّاء فيما يتعلق بإنهاء الأزمة السورية.

ومن المرجّح أن تستمر روسيا في محاولة تخفيف أي توتّرات مستمرة بين الحكومة في دمشق و«حماس».[4]

الهروب من العزلة

من منظور حركة «حماس» ، يمكن لشراكة متنامية مع قوّة كبرى مثل روسيا، العضو المهم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والتي تقوم بدور أكبر في الشرق الأوسط، أن تساعد في مواجهة الجهود الإسرائيلية والأميركية لعزل الحركة الفلسطينية.

ومن خلال اتصالات «حماس» المتنامية مع موسكو، يهدف هذا الفصيل إلى تعزيز مكانته على الساحة الدولية واكتساب عدد متزايد من الشركاء.

وتعتمد حركة حماس على حقيقة أن النفوذ الروسي المتزايد في المنطقة سيؤدّي إلى تحسينات للفلسطينيين. وكانت الحركة تأمل في أن يؤدّي التقارب بينها وبين روسيا إلى دفع الرئيس الروسي بوتين آنذاك إلى ممارسة نفوذه على رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو ؛ ومن ثمّ على خلَفه الذي استقال أخيراً ، نفتالي بينيت، لرفع الحصار عن قطاع غزة

رشوة سياسية

أفادت قناة عبريّة بأنّ «العديد من الطائرات الروسية الخاصّة وصلت من سان بطرسبورغ إلى مطار بن غوريون الدولي منذ بداية العملية العسكرية الروسية، والعديد من اليخوت قد رست في موانئ إسرائيل». وقد امتنعت إسرائيل الرسمية، بإيعاز من نفتالي بينيت، عن فرض أيّ قيود على الأوليغارشيين الروس اليهود، الذين حصلوا على جنسية إسرائيلية بموجب «قانون العودة»، الذي يسمح لليهود فقط بالهجرة إليها. ولم تفرض عليهم قيوداً بشأن رسوّ يخوتهم وهبوط طائراتهم الخاصة في إسرائيل. وقد هبطت الطائرة الخاصة للملياردير رومان أبراموفيتش في إسرائيل، بعدما كان قد أعلن عن عزمه بيع فريق

4– جورجيو كافييرو – معهد الشرق الأوسط – 04/04 /2020.

كرة القدم البريطاني تشيلسي. ويواصل رومان عمله في إسرائيل بحرّيّة، ويستمرّ بالتبرّع لمؤسسات إسرائيلية عديدة، وبينها تبرّع سخيّ لمتحف «يد فَشِم» في القدس لتخليد ذكرى «المحرقة».

من جانبه، تعهّد وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد بأن لا تكون إسرائيل طريقاً لتجاوز العقوبات المفروضة على روسيا.

تفعل إسرائيل ذلك متذرّعة بما يوصف بقانون «ميلتشين»، نسبة إلى الملياردير الإسرائيلي أرنون ميلتشين، الذي جرى سَنُّه في العام 2008، ويعفي المهاجرين اليهود إلى إسرائيل من تسديد الضرائب فيها لمدّة عشر سنوات، ويعفيهم من تقديم تقارير عن أعمالهم خارجها لعشر سنين أيضاً. وحوَّل «قانون ميلتشين» إسرائيل إلى ملاذ من الضرائب للأثرياء والأوليغارشيين اليهود. لذلك لا تتعاون إسرائيل مع سلطات الضرائب في دول أخرى، بادّعاء أنّها لا تملك معلومات عن دخلهم بسبب «قانون ميلتشين».

كل هذه المواقف من الحكومة الاسرائيلية لم تشفع لدى القيادة الروسية. ففي بيان غير مسبوق من ناحية اللهجة والمحتوى، هاجمت وزارة الخارجية الروسية مواقف وزير خارجية إسرائيل يائير لابيد، واعتبرتها محاولة لصرف أنظار المجتمع الدولي عن أحد النزاعات الأطول في التاريخ، وهو الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني (بعد أن كان عربياً؛ لكن عمليات التطبيع أنهت الصراع..)، وذلك في سياق الردّ على دعم لابيد لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بتعليق عضويّة الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان، التابع للأمم المتحدة، وإدانة لابيد «المذبحة في بلدة بوتشا» القريبة من «كييف»، كاتباً في حسابه في تويتر: «لا يمكن البقاء لامبالين أمام هذه الصور المروّعة التي اكتُشفت بعد خروج الجيش الروسي من المكان»(تأييد للدعاية الأوكرانية).

وبشكل استثنائي، انتقد وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف الانتهاكات الإسرائيلية ضدّ الفلسطينيين بشكل لاذع؛ فقد أضاف بيان الخارجية الروسية أنّ «الحكومة الإسرائيلية تواصل الاحتلال غير الشرعي والضمّ الزاحف للأراضي الفلسطينية، في انتهاكٍ لعدد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة»، مشيراً إلى أنَّ «هناك مليونين ونصف

مليون فلسطيني يعيشون في جيوبٍ منفصلةٍ ومنقطعةٍ عن العالم»[5].

كما أضاء البيان الروسي على الوضع في قطاع غزة، فقال: «القطاع أصبح فعلاً سجناً مفتوحاً يعيش سكّانه منذ 14 عاماً في ظروفِ الحصار الذي تفرضه إسرائيل، بحراً وبرّاً وجوّاً»؛ وبيّن أنَّ «دول الغرب والولايات المتحدة مرّت مرور الكرام على استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية».

ولاحقاً ، علّق مصدرٌ في وزارة خارجية كيان الاحتلال الإسرائيلي على بيان وزارة الخارجية الروسية، الشديد اللهجة بحق «إسرائيل»، قائلاً: «روسيا عادةً ما تصوّت ضدّ «إسرائيل» في الأمم المتحدة. وعليه، فإنَّ «إسرائيل» لا ترى أيَّ مانعٍ من تصويتها ضدّ روسيا في المنظمة الدولية»[6].

موقع دول الخليج في المعادلة الجديدة

يُلاحظ خلال الآونة الأخيرة أن هناك دوراً مهماً تلعبه الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. فقد استضافت قطر، التي تفتخر بكونها مؤيّدة للفلسطينيين، اجتماعاً بين روسيا و»حماس» في فبراير/ شباط الفائت. وتساعد الدوحة في تسهيل التقارب بين موسكو و»حماس»، في إطار سعيها لإيجاد طرق جديدة لتقويض الجهود الأمريكية والإسرائيلية الرامية لعزل»حماس».

وبالإضافة إلى قطر، تحافظ الكويت على علاقات جيّدة مع روسيا؛ وهي استخدمت أيضاً أوراقها الدبلوماسية للدفاع عن القضية الفلسطينية في العديد من المحافل الدولية.

جديرٌ بالذكر أنه في مايو/أيار2018، أشادت «حماس» بالكويت لمنعها مشروع قرار لمجلس الأمن برعاية واشنطن، والذي كان سيُدين «حماس» لإطلاقها صواريخ على «إسرائيل» من غزة.

وفي الشهر التالي، قال الناطق باسم حماس «فوزي برهوم»، إن «موقف الكويت الحقيقي في دعم فلسطين والفلسطينيين في قطاع غزة هو شيء نفخر به. ونأمل أن تحذو

5- روسيا اليوم – 4 /2022/05.

6- https://www.newsru.co.il/world/27feb2022/un_rus_109.html

دول عربية أخرى حذو الكويت في إعادة بناء قطاع غزة ودعم الشعب الفلسطيني».

وإذا استطاعت موسكو، بالتوازي، متابعة مبادرات مع الدول الخليجية، فسوف ترحّب «حماس» بهذا التطور باعتباره مفيداً لجدول أعمال الحركة، الذي يهدف إلى الحدّ من نفوذ واشنطن الإقليمي.

وفي هذا السياق، تنظر «حماس» بشكل إيجابي لعودة روسيا إلى الشرق الأوسط.

ومثل العديد من الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول التي تعارض الهيمنة الأميركية في العالم العربي، ترى «حماس» أن روسيا هي القوّة التي يمكن أن تُوازن ثقل الولايات المتحدة.

ويبقى أن نرى فقط مدى موثوقية روسيا، خاصة على المدى الطويل. ومن غير الواضح أيضاً مدى نجاح «حماس» في إقناع موسكو بممارسة ضغوط كافية على الحكومة الإسرائيلية حتى تغيّر سياساتها، وهي التي حوّلت غزة إلى «سجن كبير» بعد أعوام طويلة من الحصار.

وفي حين تُدرك روسيا و«حماس» وجود العديد من المكاسب جرّاء التقارب والحوار المستمر، فإن موسكو لا ترغب في الانضمام إلى طهران في تبنّي أجندة معادية لـ(إسرائيل) بشكل مباشر.

وبدلاً من ذلك، سيواصل الرئيس الروسي «بوتين» سعيه لتحقيق التوازن في علاقة روسيا بالأطراف المتصارعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع توخّي الحذر أيضاً بشأن معالجة القضايا التي تؤثّر بشكل مباشر على المصالح الإسرائيلية.

وساطة روسيا وتغيير قواعد اللعبة

في مطلع شهر مايو/ أيار من العام الحالي، واستجابة لدعوة من وزارة الخارجية الروسية، وصل وفد رفيع المستوى من حركة «حماس»، برئاسة رئيس مكتب العلاقات الدولية د. موسى أبو مرزوق، إلى العاصمة الروسية موسكو، من أجل إجراء مباحثات مع المسؤولين

الروس في عدد من الملفات المهمة والمتعلقة بتطورات القضية الفلسطينية[7].

وفي مطلع شهر مارس/ آذار من العام 2020 ، وبينما كانت «إسرائيل» مشغولة بحملتها الانتخابية المشؤومة والمشحونة، توجّه قادة من «حماس» إلى «الكرملين» للقاء وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف. و لم تحصل هذه الزيارة على أي تغطية إعلامية تقريبًا في «إسرائيل».

لا يمكن إلاّ أن نخمّن كيف سيكون رد فعل شخصيات إسرائيلية بارزة لو أن هذه الزيارة تمّت في دولة أوروبية أو آسيوية أو أمريكا اللاتينية. ولكن عندما فتح «بوتين» بوّابات الكرملين لـ«حماس»، اختار نتنياهو آنذاك الصمت.

وقد ضمّ وفد «حماس» حينها رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنيّة، ونائبه «صالح العاروري»، وعضو المكتب السياسي «موسى أبو مرزوق».

و لم تكن هذه هي المرّة الأولى التي يُستقبل فيها قادة حماس بحرارة في موسكو. فقد زار الرئيس السابق للمكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل، موسكو في مارس 2006، على رأس وفد من قيادة حماس في غزة ودمشق. وتمّت هذه الزيارة بعد أسابيع قليلة فقط من فوز «حماس» في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية وتعيين إسماعيل هنيّة رئيساً للوزراء[8].

وربما كانت تلك الزيارة قد غيّرت الوضع المحزن لغزة و«حماس»، حيث بحثت الحركة عن اعتراف دولي من شأنه أن يُخرجها من العزلة والإغلاق الجزئي الذي فرضته «إسرائيل» على القطاع .

وفي لقائه مع سيرغي لافروف آنذاك، أعلم خالد مشعل وزير الخارجية الروسي بموقف حماس القاطع: «لن نعترف بإسرائيل». وحتى صيغة التسوية التي عرضتها موسكو على «حماس» رفضها مشعل. وهكذا، عاد الأخير إلى دمشق بأيدٍ فارغة ودون حل لحصار غزة المستمر حتى يومنا هذا.

7- https://eadaily.com/ru/news/2022/05/05/v-moskve-nahoditsya-delegaciya-hamas-segodnya-zaplanirovany-peregovory.

8- الخليج الجديد – وكالات 2020/03/9.

التقى مشعل مع لافروف مرّة أخرى في أغسطس/آب 2015 في قطر، بعد عام تقريبًا من الحرب بين «إسرائيل» وغزة. وفي تلك المرحلة، طلب مشعل مساعدة القطاع في ضوء التدمير الشامل للبنية التحتية ومقتل وجرح آلاف الأشخاص جرّاء القصف الذي قامت به قوات الاحتلال الإسرائيلي. وبالرغم من وعود لافروف فيما يتعلق بالحالة الرهيبة للقطاع، فإن «حماس» لم تتلق شيئًا.

لكن الأمور تغيّرت منذ آخر لقاء للافروف مع مشعل في الكرملين قبل سنوات. فالتغييرات لم تطل فقط علاقة روسيا بـ«حماس»؛ ولكن طالت أيضًا العلاقات بين موسكو و«إسرائيل».

فبعد سنوات مريرة من المقاومة، استوعبت «حماس» أن سياستها لم تتقدم بمقدار شبر واحد. صحيح أن الاتفاق (الترتيب) الأمني مع «إسرائيل» لا يمثّل اعترافًا رسميًا بوجود دولة «إسرائيل»، لكنه بالتأكيد اعتراف ضمني.

كان الاتفاق بين «إسرائيل» و«حماس» خلال الأعوام الماضية تحت مسمّى «ترتيب» يتطلب وقف العمليات العسكرية من قِبل «حماس» في مقابل تخفيف العقوبات الاقتصادية.

أدرك هنيّة أن كلمة واحدة من الرئيس الروسي إلى نتنياهو لها وزن أكبر بكثير من كل المحادثات التي أجراها رؤساء المخابرات المصرية مع كبار مسؤولي وزارة «الدفاع» الإسرائيلية، ورئيس جهاز الشاباك آنذاك نداف أرغمان، ومدير مجلس الأمن القومي مئير بن شبات. ومن وجهة نظر «حماس»، يمكن لرعاية بوتين لترتيب ما أن تضمن تنفيذه فعلياً، على افتراض أن يتولّى الروس دور الوسيط المشترك.

لقد أتت زيارة هنيّة الأخيرة إلى روسيا في ظل بيئة سياسية مغايرة لما كانت تحدث فيه زيارات مشابهة لوفود من حركة «حماس»، وفي توقيت مهم، بعد حصول توتّر ملحوظ في العلاقات بين روسيا و«إسرائيل» على هامش الحرب الدائرة مع أوكرانيا. لكن اللافت، وفق جدول الزيارة، أنها تضمّنت لقاءات مع مسؤولين في الخارجية الروسية وآخرين في مجلسي النوّاب والشيوخ الروسيين؛ بالإضافة إلى إجراء مباحثات مع الرئيس

الشيشاني رمضان قديروف.

زيارة وفد «حماس» لموسكو، ولقاؤه القيادتين الروسية والشيشانية، يمكن توظيفهما في الدرجة الأولى لمصلحة القضية الفلسطينية، إذ يُعَدّان إنجازاً دبلوماسياً مهماً يهدف إلى توسيع حالة الاصطفاف الإقليمي في شكله الإيجابي تجاه ما يدور من أحداث في العالم لمصلحة القضية الفلسطينية؛ وهو ما يُعَدّ نجاحاً ملموساً في استعادة مركزية قضية فلسطين، في بعدها الدولي.

صحيح أن الزيارة جاءت في سياق العلاقة الطبيعية القائمة والمستمرة بين موسكو وحركة «حماس»، والممتدة منذ أعوام، لكن من حيث البيئة والتوقيت يمكن توظيفها وتطويرها نظراً إلى تنامي مكانة حركة «حماس» إقليمياً ، وتأثيرها سياسياً وعسكرياً، وخصوصاً أنها تأتي في ظل حالة من الاستقطاب العالمي في إثر الحرب الروسية– الأوكرانية الدائرة، وأمام تشكّل حلف القدس ومركّباته ومكانته لدى روسيا وحليفتها الصين في وجه الهيمنة الأميركية.

توظيف الزيارة سياسياً، أو حتى في أوجه متعددة، وارد بصورة كبيرة؛ والهدف يكمن في إعادة فرض بيئة جديدة تكون أساساً لمرتكزات تنسجم مع متغيرات طرأت تخدم مصالح الطرفين، بحيث لا يمكن إغفال تأثير الحرب الروسية– الأوكرانية وموقف «إسرائيل» تجاهها، وذلك وفق عدة مسارات، أهمها:

–**المسار الأول**: تطوير العلاقات والمواقف السياسية بين الطرفين بمزيد من الدعم السياسي لموقف حركة «حماس» بشأن مقاومة الاحتلال الإسرائيلي؛ وبيان الخارجية الروسية الذي صدر في 14 نيسان/أبريل الماضي يعزّز هذا المسار، عبر وصفه الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للمناطق الفلسطينية وضمّها بالتدريج الى سيادتها[9].

–**المسار الثاني**: مقاومة «إسرائيل» ومواجهتها في هذا التوقيت تتقاطع فيهما مصالح الطرفين، بهدف إفشال مخطط «إسرائيل» إبدال الغاز الروسي بغاز فلسطيني مسروق، وبيعه للقارّة العجوز، من خلال التنسيق، ومنح روسيا الضوء الأخضر للتنقيب عن الغاز

9– الميادين– شرحبيل الغريب– 6/05/2022

أمام سواحل غزة. وعليه، قد تصبح موسكو مؤهّلة لإرسال سفن كسر الحصار عن قطاع غزة مستقبلاً.

–**المسار الثالث**: إن إعلان الجناح المسلّح لحركة «حماس» أخيراً عن استخدامه صاروخ «ستريلا»، الروسي الصنع، ضد الطائرات الحربية الإسرائيلية في قطاع غزة، ليس ببعيد عن أهداف الزيارة. وهذا من شأنه أن يفتح الباب أمام دعم روسي متعدد الأوجه، سواء عسكرياً ومباشرة، أو عبر الحلفاء في محور المقاومة، بهدف الضغط من قِبل موسكو على «إسرائيل» بعد الكشف عن وجود مرتزقة من «إسرائيل» يقاتلون إلى جانب كتيبة «آزوف» المتطرفة في أوكرانيا.

ومثل هذا النموذج من الدعم الروسي للفلسطينيين ليس بالجديد. فتاريخياً، دعم الاتحاد السوفياتي والصين وكوريا الشمالية منظمة التحرير؛ وقد بدأ ذلك في عهد الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، الحليف العربي الأول لروسيا، ثم كان الدعم العسكري الروسي المباشر لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد عام 1975.

–**المسار الرابع**: التلويح الروسي بورقة «حماس» القوية أمام اللوبي اليهودي في روسيا، الذي يعمل على إضعاف دور روسيا ومكانتها في المنطقة، بالتنسيق الكبير مع الولايات المتحدة[10].

وبشكل عام، فإن كلا الجانبين «إسرائيل» و«حماس» مهتمّان بالترتيب ومستعدّان لدفع الثمن. بالنسبة لحماس، هذا يعني قبولها الصامت بوجود دولة «إسرائيل». وهناك تنازلات إضافية أخرى متضمنة: اتفاق غير معلن على أن حدود فك الارتباط مع غزة التي فرضتها «إسرائيل» في عام 2005 هي الحدود بين غزة و«إسرائيل». لكن بالنسبة لـ«نتنياهو»، أيّ ترتيب مع «حماس» هو «ترتيب مع منظمة إرهابية نجحت في فرض الإرهاب على إسرائيل؛ وهو ترتيب مع كيان إرهابي قال عنه بنفسه إنه يجب إنهاؤه».

في الأشهر الأخيرة، وقبل رحيله عن رئاسة الوزراء، سمح بنيامين نتنياهو بتدفّق الأموال القطرية إلى القطاع. كما أعرب عن استعداده للنظر في حلول خاصة، بما في ذلك

10– المرجع السابق.

طباعة الآلاف من تصاريح العمل للعمّال من غزة والموافقة على المشاريع الاقتصادية، التي من شأنها، في الواقع، إدامة نظام «حماس» في القطاع؛ وكل هذا حصل بالرغم من أن «حماس» لم تمنع «الجهاد الإسلامي» من إطلاق الصواريخ على «إسرائيل» في جولات لا تُعدّ ولا تُحصى خلال الأعوام الأخيرة.

لم تهدف «حماس» من العلاقة التي أرادت تفعيلها مع موسكو لاستبدال الوساطة المصرية. و لم يتوهم أيٌّ من قادة الحركة بأن مصر مستعدّة للتخلّي عن دورها كوسيط.

تُدرك «حماس» أيضًا أن مصر تسيطر على «أنبوب الأكسجين» في غزة، وهو معبر رفح الحدودي. لكن «إسماعيل هنيّة» وقادة الحركة الآخرين يعتقدون أن موسكو يجب أن تنضم أيضًا إلى طاقم التمثيل، وأن تلعب دورًا وراء الكواليس. سيكون هذا الدور هو مواصلة الضغط على «نتنياهو». وفي الواقع، سوف يفكّر «نتنياهو» مرّتين قبل أن يقول «لا» لـ«بوتين».

على أي حال، فإن وجود موسكو له ميزة لا يمكن لأحد أن يُنكرها: تدرك كلٌ من «إسرائيل» و«حماس» أنه إذا تدخلت موسكو ودعمت اتفاق ترتيب، فلن يجرؤ أحد على اللعب معها.

روسيا وحزب الله: سوريا خط المواجهة ضد الولايات المتحدة

على مدى السنوات الماضية، نُشر في الإعلام المعادي للنظام السوري وحلفائه (فرادى ومجتمعين) الكثير من التقارير و«المعلومات» التي تتحدّث عن أعمال وإجراءات بدأت روسيا بتنفيذها، لإخراج حزب الله، وإيران، من سوريا، أو على الأقل، الحدّ من وجودهما. وتلك التقارير كانت مبنيّة على تقدير أن روسيا لا تريد شريكاً لها في النفوذ في الشام، وخاصة النفوذ الإيراني. لكن في الميدان، كان العكس هو ما يحكم العلاقة بين الطرفين. تعاون على أكثر من صعيد، وتقاسم للأدوار أحياناً. وعندما لا يُتّفق على أمر ما، كانت القضية تُحلّ بتنظيم الاختلاف[11].

11- الأخبار - 6 /04/ 2021.

الزيارة التي قام بها وفد من حزب الله، برئاسة النائب محمد رعد (عضو شورى القرار في الحزب ورئيس كتلته النيابية)، إلى موسكو، في منتصف مارس/آذار2021، كانت مناسبة أوضحت فيها القيادة الروسية موقفها من وجود الحزب في سوريا. في موسكو، تقديرٌ عالٍ لأداء حزب الله العسكري: حِرفيّة مقاتليه، وانضباطهم، وقدرتهم الفائقة على تحقيق أهدافهم في المعارك. وفي الوقت عينه، تُبدي موسكو إعجابها بـ«براغماتية» حزب الله. في الشأن الأخير، تبدو موسكو معنيّة بكل ما يُسهم في حماية الدولة السورية: التسويات الداخلية مع مجموعات مسلّحة في كثير من المناطق، خصوصاً في الجنوب، والتفاهمات الكبرى مع تركيا. وفي الحالتين، كان الحزب ملتزماً بكل ما يمكن القيام به لإنجاح هذه التسويات والتفاهمات[12].

وقد وصف النائب محمد رعد اللقاء الذي جرى مع وزير الخارجية الروسي لافروف بأنه كان ودياً وصريحاً، مشيراً إلى أن المحادثات تطرقت إلى موضوع تشكيل الحكومة اللبنانية.

ونقلت وكالة أنباء «سبوتنيك» الروسية عن رعد قوله: «اللقاء كان لقاءً بين أصدقاء؛ الأجواء كانت وديّة وصريحة جداً، وبحثنا في تطورات الأوضاع في المنطقة ولبنان وكيفية تثبيت الاستقرار في المنطقة والحيلولة دون استفراد أي قوّة ، من خلال دعمها للإرهاب، من أن تتحكم بمصير شعوب هذه المنطقة»[13].

العلاقات الروسية – الإسرائيلية وتأثير الحرب الأوكرانية

شهدت العلاقات الروسية الإسرائيلية تقلّبات عديدة، حيث لم تسِر على وتيرة واحدة منذ أن بدأت بعد اعتراف الإتحاد السوفياتي بدولة إسرائيل عام 1948؛ فهي انقطعت عام 1956 إثر أزمة العدوان الثلاثي، ثم تمّ استئنافها عام 1991، حيث ربطت بين البلدين علاقات اقتصادية وتجارية متينة، أدّت إلى علاقات سياسية قوية، ومصالح مشتركة، في ضوء التغيرات التي يشهدها العالم، وحاجة «إسرائيل» لروسيا كحليف قوي في الشرق

12- h ttps://ria.ru/20210315/khezbolla-1601224730.html

13– وكالة سبوتنيك الروسية–2021/03/15.

الأوسط بعد تراجع الدور الأميركي، والنزاع الذي نشب بين «إسرائيل» وإدارة أوباما، وتطلّع روسيا للقيام بدور إقليمي أكبر في الشرق الأوسط .

واليوم، تسعى روسيا لتوثيق علاقتها بكلٍ من مصر وإيران، خاصة بعد اندلاع الأزمة الأوكرانية، ومحاولة الغرب تطويق وعزل روسيا كقوّة دولية بعد فرض عقوبات إقتصادية عليها.

وهناك مؤشرات ترجّح تأزم العلاقات الروسية – الإسرائيلية، وخاصة بعد انكشاف الموقف الإسرائيلي الداعم لأوكرانيا.

منذ تولّي فلاديمير بوتين للحكم عام 2000، شهدنا صعوداً لروسيا كقوّة عظمى ساعية لاستعادة موقعها ومكانتها في النظام الدولي، ومعتمدة في ذلك على ما تملكه من قدرات إقتصادية كبيرة.

إن استمرار الصعود الروسي يرتبط بالدور الذي تؤدّيه روسيا في النظام الدولي ككل، وفي الشرق الأوسط بالأخص. لذا من الأهمية بمكان تحليل السياسة الخارجية الروسية تجاه القوى الفاعلة في الشرق الأوسط، وعلى رأسها «إسرائيل» ، والذي يعمل بوتين على تدعيم العلاقات معها منذ تولّيه الحكم، على الرغم من مرور العلاقات الروسية –الإسرائيلية بمراحل صدامية وصلت إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين قبل استئنافها مجدّداً. ومن هنا تتمحور الإشكالية حول دراسة التوجهات أو السياسات المتّبعة تحت قيادة الرئيس الروسي تجاه «إسرائيل»، بما لديها من محدّدات وأهداف وأولويات، وتحليل أوجه التشابه بين مصالح البلدين، والتفاهمات المشتركة حول قضايا الشرق الأوسط، وعلى رأسها الأزمة في سوريا، والقضية الفلسطينية، ومكافحة الإرهاب الناتج عن الإسلام الراديكالي في الشرق الأوسط، المتمثل في الجماعات المتطرفة مثل «داعش» و«حماس–من وجهة نظر إسرائيل–»، والتطرق إلى المصالح المشتركة بين البلدين، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي .

لقد كسب الروس التحدي في الميدان السوري؛ ولكن الفيصل الأساس يكمن في القدرة على إضفاء الاستقرار وبلورة حل سياسي في البلاد وهزيمة المشروع الأميركي

بالكامل ، في سوريا وغيرها من دول الإقليم. وهم يعتمدون في ذلك أوّلاً على مثلّث إيران ـ تركيا ـ روسيا، الذي شكّلوه بعد بذلهم جهوداً كبيرة.

وكما يوضح دبلوماسي روسي: «هذا التحالف ليس بديهياً؛ فهو يرتكز على حسابات تكتيكية. ولكن هذا لا يعني أنه لن يستمر. فهو يوفّر التقاء المصالح على المدى القريب لهذه البلدان الثلاثة التي لديها قوات في الميدان، والتي ترغب في إيجاد حل".

قمّة طهران الأخيرة والتحوّلات المقبلة

في مقال لمراسل الشؤون الدولية في صحيفة إندبندنت البريطانية، بورزو داراغاهيان، أشار إلى أن اجتماع الرؤساء: فلاديمير بوتين ورجب طيب أردوغان وإبراهيم رئيسي، في طهران أخيراً، يأتي في إطار عرض الوحدة بينهم، ويمثّل ردّاً جيوسياسياً قوياً، على زيارة الرئيس الأميركي لشركائه الأساسيين في الشرق الأوسط[14].

فلم تكن هناك حاجة رسمية لعقد اجتماع شخصي في إطار صيغة أستانا بالمعنى التقليدي، وعلى مستوى الرؤساء تحديداً.

ففي المسار السوري، الذي أنشئت الصيغة من أجله بالأساس، لا تلوح في الأفق أي أزمات حادة أو تغييرات جذرية تتطلب أو تخلق أرضية لعقد اجتماعات شخصية ثنائية بين رؤساء هذه الدول. علاوة على ذلك، فقد كان هناك اجتماع للمشاركين في صيغة أستانا على مستوى الخبراء في أستانا، ولم يكلّل الاجتماع بنجاح كبير وفقاً لما ذكرته وسائل الإعلام.

وعلى الرغم من ذلك، توجّه بوتين إلى طهران؛ بل وأعلن عن الاجتماع المقبل لقادة الدول الثلاث في روسيا. علاوة على ذلك، ونتيجة للاجتماع، تقرّر توسيع نطاق مسؤولية صيغة أستانا لتتجاوز إطار القضية السورية.

إن إحدى النتائج الرئيسية للقمّة الثلاثية التي عقِدت في طهران هو مأسسة وترسيخ

14- الإندبندنت- 19 يوليو/ تموز 2022

شكل الثلاثي الروسي–الإيراني–التركي وفصله عن الملف السوري. فجميع المشاركين في هذه الصيغة هم قوى عسكرية بالدرجة الأولى. وفي هذا المجال، أعني المجال الأمني، تعلن الكتلة عن طموحاتها ونيّتها العمل معاً.

ولّما كان طرد الولايات المتحدة الأمريكية من منطقة الشرق الأوسط هو النتيجة الحتمية وهدف الكتلة في هذه المرحلة، إلاّ أنه ليس الهدف الوحيد، أو حتى الهدف الرئيسي بعيد المدى للمشاركين.

أعتقد أنه من المناسب مقارنة المنظمة التي تنشأ أمام أعيننا الآن بمجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة، ولكن على المستوى الإقليمي فقط. ولا أستبعد أن تنضم إليها كلٌ من المملكة العربية السعودية ومصر، و/أو ربما الصين والهند وباكستان، إذا ما اتسع مجال مسؤولية الكتلة نحو آسيا.

وعلى الرغم من وجود مصالح مشتركة، كثيراً ما تتعارض مصالح روسيا وتركيا وإيران مع بعضها البعض. كما أن الكتلة التي يجري إنشاؤها ليست «تحالفاً ضد أحد»، حتى لو كانت منافساً قوياً لقوّة مثل الولايات المتحدة الأمريكية؛ إلاّ أنها منصّة لتنسيق المصالح وتسوية الخلافات بين المشاركين، التي سوف تقرّر مصير المنطقة. لذلك، لا أرى أدنى عقبة أمام المشاركة المتزامنة لإيران والسعودية ومصر وتركيا فيها.

إن السياسة الدولية حبلى بنظام عالمي جديد، في الوقت الذي يتم البحث فيه عن صيغ جديدة. وبينما تحاول الصين الهيمنة على دول «بريكس»، التي لديها الفرصة لتصبح المحور الاقتصادي للنظام العالمي الجديد، قد يتطور ذلك الثلاثي، الذي يتم إنشاؤه من قِبل روسيا وتركيا وإيران، في نهاية المطاف إلى منظمة تضمن الأمن الإقليمي أو العالمي.

على أي حال، تشارك روسيا الآن جزءاً من وزنها السياسي الخارجي، بينما تكسب إيران وتركيا وزناً سياسياً بشكل ملحوظ.

وأي نفع لروسيا من ذلك؟

إن جزءاً كبيراً من مضمون الاتصالات بين بوتين وأردوغان عادة ما يكون مغلقاً أمام

الجمهور، ولا يمكن سوى تخمين مواضيع المحادثات.

أما إيران، فقد توصلت روسيا إلى اتفاقات أوليّة معها بشأن مشاريع الطاقة والنقل.

وتواردت تقارير حول إقرار التعامل بالعملات المحلية بين الدول الثلاث. وعلى الرغم من الحاجة الملحّة لذلك، ربما يصبح الروبل عملة تداول في هذا الثلاثي إذا ما تمكن البنك المركزي الروسي من ضمان استقرار سعر صرف الروبل.

إن القضية الرئيسية لمحادثات بوتين الثنائية كانت النقل؛ أي توفير التجارة الحرّة بين روسيا والعالم في مواجهة الصراع المحتمل مع «الناتو»، والذي من شأنه إغلاق بحر البلطيق وشمال الأطلسي أمام روسيا.

ومن بين مجالات التعاون المخطّط لها مع إيران كذلك، تبادل الغاز والمنتجات النفطية، وبناء خطوط أنابيب الغاز، والنقل؛ وذلك يرجّح إمكانية بناء خطوط أنابيب الغاز من روسيا، عبر إيران، إلى ساحل المحيط الهندي، مع إمكانية تسييله لاحقاً. من المحتمل كذلك أن يتم إنشاء ممر للسكك الحديدية بين الشمال والجنوب، من روسيا، عبر إيران، إلى جنوب آسيا.

على أي حال، تولّي روسيا وجهتها من الغرب ليس فقط نحو الشرق، وإنما أيضاً نحو الجنوب. وستكون سياستها في هذا الاتجاه أكثر نشاطاً، حيث ستزداد أهمية تركيا وإيران بالنسبة لروسيا، ما يعني أن دور ووزن هذه الدول في المنطقة سوف يتنامى. ومع ذلك، فإن هذا سيزيد بالتوازي من مصلحة روسيا في خلق توازنات مع هذين البلدين، الأمر الذي يجذب المملكة العربية السعودية على أقل تقدير إلى هذه الصيغة، ومصر أيضاً على الأرجح.

إن روسيا تحتاج إلى طرق تجارية آمنة، وهو ما يعني السلام في المنطقة، وذلك مفيد للعرب[15].

15– المحلل السياسي ألكسندر نازاروف– روسيا اليوم –2022/7/2.

خلاصة

في ضوء ما تقدّم يمكن استنتاج ما يأتي:

–إنَّ ما يربط محور المقاومة هو القضية المركزية التي تُعدّ القضيّة الأسمى بالنسبة إليه، والتي تتمثّل في تحرير القدس، وليس الرابط الطائفي، كما يتّهم به.

–المقاومة التي طُرحت كشعار، ومن ثم كمشروع، أضحت تمثّل اليوم محوراً. وقد زاد عدد أطراف هذا المحور، وهو ما زال قادراً على استيعاب المزيد، بموازاة تطوّر التعاون بين أطراف المحور إلى تداخل في الجبهات وتوحّد في الوجود والمصير.

–بات محور المقاومة اليوم يمتلك القدرة على فرض معادلات جديدة في طبيعة الاشتباك مع الكيان الإسرائيلي، نتيجة الخبرات التراكمية القتالية والتقدم الصناعي التكنولوجي والعسكري الذي امتلكه؛ وهو ما أسهم في عدم خضوعه للابتزاز من قِبل الدول الأخرى، أو لمشروطية استخدام الأسلحة.

– لولا محور المقاومة ووجوده وتأثيره، لكانت الولايات المتحدة الأميركية تمكَّنت من تصفية القضية الفلسطينية عبر «صفقة القرن»، وسط تخاذل بعض الدول العربية التي دفعت مليارات الدولارات لإسقاط المحور، لصالح بقائها في السلطة والحفاظ على علاقاتها مع «إسرائيل».

– لأوَّل مرة في التاريخ الحديث، ومنذ حرب تشرين التحريرية (1973)، تمكَّنت قوى المقاومة من أداء دور مهم في العراق ولبنان وسوريا، بعيداً عن الموافقة والعقوبات الأميركية، وبغطاء سياسي روسي قائم على التعاون في مختلف المجالات[16].

16- *https://www.almayadeen.net/articles/blog/1492631/%D9%85%D8%AD%D9%88%D8%B1

تطبيع العلاقات التركيّة - الإسرائيليّة وتداعياته على القضيّة الفلسطينيّة

براءة درزي*

مقدّمة

كانت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت بدولة الاحتلال بعد إعلان إقامتها في أيار/ مايو 1948. وفيما كانت أنقرة قد صوّتت ضدّ خطة التقسيم التي تبنّتها الأمم المتحدة عام 1947 بموجب القرار 181، فقد اعترفت بـ«إسرائيل» عام 1949، ليتبع الاعتراف افتتاح بعثة دبلوماسية لتركيا في «تل أبيب» عام 1950.

في عام 1967، دانت تركيا العدوان الإسرائيلي ودعت إلى انسحاب «إسرائيل» من الأراضي التي احتلّتها، لكنّها امتنعت عن التصويت على بند يصف «إسرائيل» بالدولة المعتدية.

وفي عام 1975، اعترفت تركيا رسميًا بمنظمة التحرير الفلسطينية، ثمّ أعلنت اعترافها الرسمي بدولة فلسطين في عام 1988.

ساد الفتور العلاقات التركيّة – الإسرائيليّة في أعوام السبعينات على خلفية دعم تركيا ردّات الفعل حول حريق الأقصى عام 1969، وتصويتها عام 1975 على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي عدّ الصهيونيّة شكلاً من أشكال العنصرية؛ إضافة إلى اعترافها

* باحثة في الشؤون الفلسطينية.

بمنظّمة التحرير، ودعمها الانتفاضة الأولى (انتفاضة الحجارة) عام 1978. لكنّ التّوتر عاد ليخفّ بعد تصويت تركيا ضد مشروع قرار لحظر تمثيل دولة الاحتلال في الأمم المتحدة عام 1989. وتحسّنت العلاقات تدريجيًا بعد انطلاق «عملية السلام» بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وكان التحالف التركي – الإسرائيلي وثيقًا في أعوام التسعينات، لا سيّما في مجال الدفاع، والتعاون الأمني والاستخباري، والتدريب العسكري. وبلغت العلاقات ذروتها مع اتفاقية التعاون الدفاعي لعام 1994 واتفاقية التعاون في التدريب العسكري لعام 1996 [1].

خفّضت تركيا علاقاتها مع دولة الاحتلال غير مرّة، على خلفية ملفّات عربية. ففي عام 1965 جرى تخفيض العلاقات إلى مستوى القائم بالأعمال بسبب العدوان الإسرائيلي على مصر واحتلال سيناء. وفي عام 1980، أغلقت أنقرة قنصليتها في القدس بعد إعلان «إسرائيل» ضمّ شرق القدس وإعلان القدس عاصمة لها. في عام 2010، اعتدت بحرية الاحتلال على «أسطول الحرية»، وهو مجموعة من ست سفن، اثنتان منهما تابعتان لهيئة الإغاثة الإنسانية التركية IHH؛ وكان هدف الأسطول كسر الحصار الذي فرضه الاحتلال على قطاع غزّة منذ عام 2007. قتلت قوات الاحتلال في الاعتداء تسعة ناشطين أتراك (وتوفّي ناشط عاشر في عام 2014 متأثرًا بجراحه)، فسحبت أنقرة سفيرها من «تل أبيب» [2].

في الأعوام التي تلت، جرت عدّة محاولات للتطبيع بالتوازي مع تصريحات عالية السقف تبادلها الطرفان، بنحوٍ يوحي بعدم إمكانية عودة العلاقات بينهما؛ بل إنّ أنقرة وضعت شروطًا ربطت عودة العلاقات بتغيير دولة الاحتلال سياستها حيال الفلسطينيين، فيما كان واضحًا أنّ الاحتلال لن يلتزم بهذه الشروط.

في عام 2020، سعت تركيا إلى رأب صدع علاقاتها الخارجية، لا سيّما الإقليمية، بعد

1– لمزيد حول محطات العلاقات التركيّة – الإسرائيليّة، انظر:
الجزيرة، https://aja.me/qhsft. 27/6/2016؛
وكالة الأناضول، http://v.aa.com.tr/598666. 27/6/2016
2– وكالة الأناضول، http://v.aa.com.tr/1859511. 31/5/2020

سنوات من التأزم الذي شابَ هذه العلاقات، لا سيما مع مصر والإمارات والسعودية، ودولة الاحتلال.

ويمكن القول إنّ مجموعة من الأسباب تقف وراء سعي تركيا إلى تطبيع علاقاتها، من بينها شعورها بالعزلة، خصوصًا بعد تطبيع العلاقات عام 2020 بين دولة الاحتلال وكلّ من الإمارات والبحرين والسودان والمغرب، وتوتّر العلاقات مع الولايات المتحدة، إضافة إلى مجموعة من الأسباب الاقتصادية، والأمنية، والاستخبارية، والسياسية وتلك المتعلّقة بالطاقة[3].

شهد عام 2021 خطوات حثيثة لتطوير العلاقات، وصولًا إلى زيارة الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتزوغ إلى تركيا ولقائه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في آذار/مارس 2022، وما تبع ذلك من خطوات لتعزيز مسار التطبيع.

وفي ضوء عودة العلاقات التركيّة – الإسرائيليّة، يُطرح السؤال حول تأثير هذه العلاقات في القضيّة الفلسطينيّة ومدى انعكاسها على الموقف التركي حيال الفلسطينيين والاعتداءات الإسرائيلية على القدس والأقصى؛ فهل ستحافظ تركيا على سقف تصريحاتها الحادّة حيال تلك الاعتداءات كما ظهر خلال أعوام التأزّم، أم ستعتمد طورًا جديدًا من الخطاب تفرضه متطلبات التقارب مع الاحتلال؟

العلاقات التركيّة - الإسرائيليّة: عقود من المدّ والجزر

على مدى سبعة عقود، تعرّضت العلاقات التركيّة – الإسرائيليّة لموجات مدّ وجزر، فتقدّمت أحيانًا وتراجعت أحيانًا أخرى. وارتبط التراجع في عدد من المحطات بملفّات عربية، سيّما القضيّة الفلسطينيّة. إلاّ أنّ العلاقات بين الجانبين تبقى محكومة باعتبارات متشعّبة ومتعدّدة، تجعل الجانب التركي غير قادر على قطع العلاقات مع دولة الاحتلال،

3- موقع Atlantic Council، 10/3/2021. https://bit.ly/3POGJ1R؛
انظر أيضًا:
مركز الجزيرة للدراسات، 3/4/2022. https://studies.aljazeera.net/ar/article/5340
الجزيرة، 26/7/2021. https://aja.me/wgyhrn

بحيث تبدو التصريحات التركية التي تربط عودة العلاقات بالموقف الإسرائيلي من القضيّة الفلسطينيّة أقرب إلى التصريحات الديماغوجية منها إلى المواقف المبدئيّة.

كان عام 2010 وما شهده من عدوان إسرائيلي على سفينة «مافي مرمرة»، محطّة بارزة في تاريخ العلاقات التركيّة – الإسرائيليّة، وتحديدًا في تأزّم مسار العلاقات بين الجانبين. وعلى الرغم من بعض الخطوات التي اتخذها الطرفان لتحسين علاقاتهما في السنوات اللاحقة، عاد التأزّم عام 2018، على أثر افتتاح السفارة الأمريكية في القدس المحتلة، وقتل قوات الاحتلال متظاهرين فلسطينيين على حدود غزة في مسيرات العودة الكبرى.

العدوان الإسرائيلي على «مافي مرمرة» وتداعياته

في عام 2010، تأزّمت العلاقات بين تركيا ودولة الاحتلال على خلفية قتل قوات الاحتلال مواطنين أتراك كانوا على متن سفينة «مافي مرمرة» التابعة لهيئة الإغاثة الإنسانية التركية IHH، والتي كانت متوجهة لكسر الحصار الذي فرضه الاحتلال على قطاع غزة عام 2007. ففي 31/5/2010، هاجمت بحرية الاحتلال قافلة «أسطول الحرية» المتّجه إلى غزة لكسر الحصار الذي فرضته دولة الاحتلال على القطاع منذ عام 2007، وقتلت تسعة نشطاء أتراك كانوا على متن سفينة «مافي مرمرة».

وعلى أثر العدوان، استدعت أنقرة سفيرها لدى دولة الاحتلال؛ وفي سبتمبر/أيلول 2011، خفّضت أنقرة تمثيل «إسرائيل» الدبلوماسي في تركيا لمستوى السكرتير الثاني، ما يعني عودة كل الأفراد الأعلى من درجة السكرتير الثاني إلى ديارهم، وفق تصريح لوزير الخارجية التركي آنذاك أحمد داود أوغلو، وذلك بعد صدور تقرير من الأمم المتحدة بشأن العدوان الإسرائيلي برّأ دولة الاحتلال من القتل إلى حدّ بعيد[4].

على مدى السنوات اللاحقة، جرت محاولات متكررة لترميم العلاقات. وفي آذار/مارس 2013، اعتذر رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو ، في اتصال هاتفي مع أردوغان، عن الهجوم الذي استهدف «مافي مرمرة»؛ وهو اعتذار اضطرّ نتنياهو إلى تقديمه تحت ضغط كبير من الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما.

4– رويترز، https://bit.ly/3QcoW4Z . 2/9/2011

واتفقت دولة الاحتلال وتركيا على إعادة سفيري البلدين إلى كلّ من أنقرة و»تل أبيب»، وإلغاء الإجراءات القضائية المقامة في تركيا ضد جنود من جيش الاحتلال الذين شاركوا في الهجوم على السفينة.

وجاء في بيان إسرائيلي أنّ «رئيس الوزراء نتنياهو عبّر عن اعتذاره للشعب التركي عن أيّ خطأ قد يكون أدّى إلى فقد للحياة، ووافق على استكمال الاتفاق على دفع تعويضات»؛ وعبّر البيان عن الأسف لتراجع العلاقات التركيّة – الإسرائيليّة، ووصف الاعتداء بأنه غير مقصود!

لكن المحاولات الجارية في هذا السياق فشلت بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014. وجرت محاولات أخرى عام 2015. وعيّنت دولة الاحتلال سفيرًا لها لدى تركيا ؛ إلاّ أنّ الأخيرة لم تتخذ خطوة مشابهة بسبب الموقف الإسرائيلي حيال القضيّة الفلسطينيّة.

في حزيران/يونيو 2016، أعلن الجانبان التركي والإسرائيلي عن توصلهما إلى اتفاق لإنهاء الأزمة بينهما[5]، لكن العلاقات الدبلوماسية عادت إلى الانتكاس بعد عامين. ففي عام 2018، طردت تركيا السفير الإسرائيلي على أثر افتتاح السفارة الأمريكية في القدس المحتلة وقتل «إسرائيل» فلسطينيين خرجوا للتظاهر في غزة في مسيرات العودة الكبرى؛ وعمدت دولة الاحتلال حينها إلى طرد القنصل العام التركي من «تل أبيب»[6].

لكن على الرغم من المدّ والجزر في العلاقات السياسية والدبلوماسية، لم يتوقف التبادل التجاري بين الجانبين. فارتفع من نحو 5.83 مليارات دولار أمريكي سنة 2014، إلى نحو 8.4 مليارات دولار في 2021، وإن شهد شيئًا من التراجع في بعض الأعوام[7].

وبين تركيا ودولة الاحتلال اتفاقية تجارة حرّة دخلت حيّز التنفيذ في 1/5/1997، وهي

5– وكالة الأناضول، 31/5/2020 http://v.aa.com.tr/1859511
6– رويترز، 15/5/2018 https://reut.rs/2L6laZU
7– لمزيد عن العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين تركيا ودولة الاحتلال من عام 2014 إلى 2021، انظر: الفصل المتعلّق بالقضية الفلسطينية والعالم الإسلامي في التقرير الاستراتيجي الفلسطيني الصادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات للأعوام 2017–2016 و2019–2018 و2021–2020.
https://www.alzaytouna.net

تتيح رفع الحواجز الضريبية والجمركية بين الجانبين لتعميق التبادل التجاري بينهما. وقد تشكلت بموجب هذه الاتفاقية لجنة اقتصادية مشتركة لبحث توسيع التبادل التجاري، فعقدت أربع جولات من اللقاءات، كان آخرها في تموز/يوليو 2009 قبل تأزّم العلاقات بعد الاعتداء الإسرائيلي على «مافي مرمرة». ورغم استمرار التبادل التجاري بين البلدين توقّف عمل اللجنة المشتركة الذي يعدّ أساسيًا لتوسيع التبادل التجاري[8]؛ وقد أعلن وزيرا الخارجية التركي والإسرائيلي، في 25/5/2022، عن إعادة إطلاق اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين[9].

الموقف التركي من نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وصفقة القرن والتطبيع العربي مع الاحتلال

كانت تركيا من أوائل الدول التي سارعت إلى إدانة سياسة الرئيس الأميركي دونالد ترامب حيال القضيّة الفلسطينيّة، منذ إعلانه في كانون الأول/ديسمبر 2017، الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال وعزمه نقل سفارة بلاده إلى المدينة المحتلّة ، إلى نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في أيار/مايو 2018، وخطّته لتصفية القضيّة الفلسطينيّة التي كشف عنها رسميًا في 28/1/2020 وعُرفت بـ «صفقة القرن».

وعشية إعلان ترامب حول القدس، حذّر الرئيس التركي من مغبّة الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، وشدّد على أنّها «خط أحمر بالنسبة إلى المسلمين»، وقال إنّ الخطوة يمكن أن تؤدّي قطع علاقات تركيا الدبلوماسية مع دولة الاحتلال[10]. وقادت تركيا التحرّك ضدّ الاعتراف، إذ دعا أردوغان إلى عقد قمّة طارئة لمنظمة التعاون الإسلامي لإفساح المجال أمام الدول الإسلامية للتحرك بشكل موحّد ومنسّق في مواجهة هذه التّطورات[11].

8– موقع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 25/7/2022. https://bit.ly/3zA6qOy
9– وكالة الأناضول، 25/5/2022. http://v.aa.com.tr/2597197
10– وكالة الأناضول، 5/12/2017. http://v.aa.com.tr/990016
11 ديلي صباح، 12/6/2017. https://bit.ly/3bpJyrs
صدر عن القمة الإسلامية الطارئة لمنظمة التعاون الإسلامي «إعلان إسطنبول»، في 13/12/2017، الذي أكد

وفي القمّة الطارئة التي عقِدت في إسطنبول، في 13/12/2017، قال أردوغان إنّ اتخاذ أي قرار بشأن مدينة تخضع للاحتلال (القدس) منعدم الأثر، و»إسرائيل» حظيت بمكافأة على أعمالها الإرهابية، وترامب هو من منحها هذه المكافأة عبر اعترافه بالقدس عاصمة لها؛ وأكّد أنّ القدس «خطّ أحمر بالنسبة إلينا»[12].

ودانت الخارجية التركية، في بيان في 6/12/2017، إعلان ترامب اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال ونقل السفارة الأمريكية إليها، ودعته إلى إعادة النظر في قراره «الخاطئ». وأكدت أنقرة أن قرار ترامب يخالف القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، وشدّدت على أنه من غير المقبول أن تغفل الولايات المتحدة، كونها العضو الدائم بمجلس الأمن الدولي، الحقيقة المنصوص عليها في مختلف القرارات الدولية، أن «إنشاء دولة فلسطينية مستقلة بحدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية على أساس حلّ الدولتين هو الحلّ الوحيد للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي»، وأكدت تمسك تركيا بهذا المبدأ. ودعت أنقرة الرئيس الأمريكي إلى إعادة النظر في قراره الذي قد يؤدّي إلى عواقب غاية السلبية للحيلولة دون اتخاذ خطوات غير محسوبة ستضرّ بالهوية المتعدّدة الثقافات والوضعية التاريخية للقدس[13].

وفي 30/1/2020، وصف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان خطة ترامب المزعومة للسلام بـ«مشروع احتلال» ، مشددًا على أنّ «القدس ليست للبيع، ولا ينبغي لأحد أن يكون في وقاحة، يقول فيها: نعطيكم شيئًا، واتركوا هذه المناطق لنا»[14].

وقال أردوغان، في رسالة بعثها إلى المؤتمر الثالث لرابطة «برلمانيون لأجل القدس»، المنعقد في العاصمة الماليزية كوالالمبور، إنّ «الخطة التي دخلت الأجندة العالمية تحت مسمّى صفقة القرن، والتي تعلن القدس عاصمة لإسرائيل، مجرّد وهم يهدّد السلام والطمأنينة في

رفض قادة الدول الإسلامية قرار ترمب الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، ووصفه بـ "غير المسؤول" وبأنه "لاغ وباطل"، ودعا العالم أجمع إلى "الاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة محتلة لدولة فلسطين".
انظر: الجزيرة، 13/12/2017 . https://aja.me/yqbj8
12- وكالة الأناضول، 13/12/2017 . http://v.aa.com.tr/1003177
13- روسيا اليوم، 6/12/2017 . https://ar.rt.com/jlan
14- وكالة الأناضول، 30/1/2020 . http://v.aa.com.tr/1719546

المنطقة، ولن نسمح بتحقيقه».

وأكّد رفض تركيا المطلق لهذه المبادرة التي تقبل ظاهريًا بحلّ الدولتين، بينما في الواقع هي محاولة لإضفاء الشرعية على الاحتلال الإسرائيلي تحت رعاية الإدارة الأمريكية. ولفت إلى أن «إسرائيل» وسّعت حدودها من دون وجه حق، حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم، في الوقت الذي تعاني فيه فلسطين الاحتلال والدمار والألم، منذ أعوام طويلة. وأضاف: «أهمّ مسؤولية ملقاة على عاتقنا كدول اسلامية في هذه المرحلة، حماية حرمة المسجد الأقصى، ونصرة القدس رمز السلام، والدفاع عن حقوق الفلسطينيين».

وأعرب عن أسفه إزاء سياسة بعض الدول الاسلامية حيال هذه الخطوة «التي تمثّل بداية مرحلة تُرخي بظلالها على العالم بأسره، ولا سيما الشرق الأوسط»[15].

وندّدت جميع كتل البرلمان التركي (مجلس الأمّة التركي الكبير) بخطة ترامب، وأصدرت بيانًا جاء فيه: «بدلاً من إعداد الأسس للتفاوض بين الطرفين، تهدف هذه الخطة إلى ضمان شرعية دولية لاحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، وهو احتلال أصبح يزداد خطورة على مرّ العقود، بما في ذلك المسجد الأقصى الذي هو قلب الإنسانيّة. الهدف هو تحويل عملية الاحتلال إلى عملية ضمّ»؛ وتابع البيان: «من المحزن ملاحظة إهمال الحقوق والحريات الأساسية والقانون الدولي والعدالة، بما في ذلك حقّ الشعب الفلسطيني بشكل أساسي في تقرير مصيره، ما يجعل هذه القضية ذات أهمية أيضًا حاسمة للسلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، واستغلالها أداة للسياسة الداخلية». وأشار البيان إلى أنّ تركيا «لن تدعم أي مبادرة لا تأخذ بعين الاعتبار الحقوق والحريّات الأساسية للشعب الفلسطيني، والتي لن توافق عليها الدولة والشعب الفلسطيني. بالتضامن والوحدة مع أعضاء المجتمع الدولي المسؤولين والضمير، سيتواصل تركيا دعمها للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في جميع البرامج المناهضة للقمع والإلزام والاحتلال»[16].

وفي ما عنى تطبيع دول عربية علاقاتها مع دولة الاحتلال، فقد دانت أنقرة هذا

15– وكالة الأناضول، 9/2/2020 . http://v.aa.com.tr/1728603
16– عربي بوست، 30/1/2020 . https://arabicpost.net/?p=633841

الاتجاه؛ وقال أردوغان إنّ تركيا تفكّر في إغلاق سفارتها في أبو ظبي وتعليق العلاقات الدبلوماسية مع الإمارات بسبب اتفاقها على تطبيع العلاقات مع «إسرائيل»؛ فيما جاء في بيان لوزارة الخارجية التركية أنّ «تاريخ وضمير شعوب المنطقة لن ينسى ولن يغفر سلوك الإمارات المنافق في إبرام الاتفاق مع إسرائيل»[17].

كذلك، أعلنت وزارة الخارجية التركية، في بيان آخر، عن تنديدها وقلقها الشديدين حيال قرار البحرين إقامة علاقات دبلوماسية مع دولة الاحتلال، بشكل يتعارض مع مبادرة السلام العربية ومع تعهدات منظمة التعاون الإسلامي.

وقالت الوزارة إنّ هذه الخطوة تشكّل ضربة لجهود الدفاع عن القضيّة الفلسطينيّة، وتكرّس الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية في فلسطين، وتشجّع «إسرائيل» على استمرارها في احتلال الأراضي الفلسطينية.[18]

وعلّق وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو على قرار المغرب استئناف العلاقات مع الإحتلال، مؤكدًا أهمية «أن لا تكون إقامة المغرب علاقات مع إسرائيل على حساب القضيّة الفلسطينيّة»[19].

الموقف التركي من الاعتداءات على حيّ الشيخ جراح ومعركة «سيف القدس»

في 10/5/2021، أطلقت المقاومة الفلسطينية من غزة رشقة صاروخية تحذيريّة استهدفت القدس المحتلة، بالتزامن مع تجمّع المستوطنين للانطلاق في مسيرة الأعلام التهويدية، التي تمرّ في القدس القديمة، وصولاً إلى حائط البراق المحتل، احتفالًا بذكرى استكمال احتلال القدس وفق التقويم العبري. وقد أصرّت سلطات الاحتلال على السماح بالمسيرة على الرغم من تحذيرات المقاومة من مغبّة المضيّ في ذلك، بعدما صعّدت وتيرة عدوانها على حي الشيخ جراح ضمن مساعي تهجير أهله لمصلحة المستوطنين.

وعلى أثر ذلك، أطلق الاحتلال عملية تحت عنوان «حارس الأسوار» بذريعة الردّ على

17– بي بي سي عربي، 14/8/2020. https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53776808
18– الجزيرة، 12/9/2020 . https://aja.me/jvdkh
19– وكالة أنباء تركيا، 10/12/2020 . https://tr.agency/news-117576

صواريخ المقاومة في غزة، فيما أطلقت المقاومة على المعركة اسم «سيف القدس»، التي استمرّت إلى 21/5/2021، بعد التوصل إلى تهدئة بوساطة مصرية، في ظلّ عجز الاحتلال عن تحقيق أهدافه في إخضاع المقاومة التي أظهرت قدرات عسكرية متطوّرة في أثناء المعركة[20].

وقد دانت تركيا الإجراءات غير القانونية التي يمارسها الاحتلال في حي الشيخ جراح. وأشارت الخارجية التركية في بيان إلى أنّ قرارات الإخلاء والتدمير والمصادرة التي اتخذتها «إسرائيل» في الفترة الأخيرة ضد الفلسطينيين في الأرض المحتلة، ولا سيما في حيّ الشيخ جراح، تشكّل أحدث مثال على الخطوات الإسرائيلية التي تنتهك القانون الدولي، وطالبت المجتمع الدولي لإظهار التضامن مع الشعب الفلسطيني ضد سياسات الاحتلال التوسعية[21].

ووصف أردوغان دولة الاحتلال بأنّها دولة إرهابية، وقال: «إسرائيل دولة إرهاب وظالمة تعتدي على مسلمين يحمون مقدّساتهم ويحافظون على وطنهم ومنازلهم التي يتوارثونها منذ آلاف السنين في القدس»؛ ودان اعتداءات الاحتلال السّافرة على المسجد الأقصى المتكرّرة كل عام في شهر رمضان، مشيرًا إلى أنّ «الاعتداء على المسلمين وأماكن العبادة في مقدّمتها المسجد الأقصى في القدس هو اعتداء علينا»[22].

ودعا أردوغان المجتمع الدولي إلى تلقين «إسرائيل» درسًا رادعًا، لوقف الهجمات على الفلسطينيين، مشدّدًا على ضرورة «أن يتدخل مجلس الأمن الدولي ويوجّه رسائل واضحة لإسرائيل لوقف الهجمات على الفلسطينيين قبل أن تتفاقم الأزمة أكثر»[23].

ووصف أردوغان قادة الاحتلال بأنّهم «قتلة لدرجة أنّهم يقتلون أطفالاً بعمر خمس

20– قراءات في معركة سيف القدس، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، آب/أغسطس 2021. https://bit.ly/3zK6Amg

21– عربي 21، 20/3/2021. https://arb.im/1345752

22– وكالة الأناضول، 8/5/2021. http://v.aa.com.tr/2234071

23– الجزيرة نت، 12/5/2021. https://aja.me/r4edr

وستّ سنوات؛ لا يُشبعهم إلاّ سفك الدماء»،[24] متّهماً الإسرائيليين بممارسة الإرهاب ضدّ الفلسطينيين، ومشيرًا إلى أنّ ذلك في طبيعتهم. وانتقد كذلك الدول التي عبّرت عن دعمها للاحتلال، وقال إنّ يدي الرئيس الأمريكي جو بايدن ملطّختان بالدماء[25].

وقال نائب الرئيس التركي فؤاد أوكتاي إنّ «إسرائيل دولة إرهابية تشرذم العالم الإسلامي»، لافتًا إلى أنّ «كلّ من يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل يعدّ شريكًا لها في جرائمها»[26].

وفي كلمة له في جلسة للجمعيّة العامة للبرلمان بالعاصمة أنقرة[27]، قال وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو إن تركيا بقيادة رئيسها رجب طيب أردوغان، لن تتخلّى عن فلسطين؛ وأردف: «تركيا رائدة الجهود الدبلوماسية بشأن فلسطين وستبقى صوت الضمير والعدالة في العالم».

وبيّن أوغلو الجهود الدبلوماسية التي بذلتها تركيا، فقال إنّ «الرئيس أردوغان تواصل مع العديد من القادة والزعماء لحشد موقف دولي ضد الهجمات الإسرائيلية؛ كذلك قمنا بتحريك منظمة التعاون الإسلامي، ونسعى أيضاً لإصدار قرارات مهمة من اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة».

وأكد أنّ أنقرة تهتمّ كذلك بالأوضاع الإنسانية التي تزداد تدهورًا نتيجة الهجمات الإسرائيلية العشوائية، مبيّنًا أن مؤسسات تركية، مثل الهلال الأحمر و»تيكا»، تعمل على تخفيف آلام الفلسطينيين.

وسحبت تركيا، في 11/5/2021، دعوة وجّهتها سابقًا لوزير الطاقة في حكومة الاحتلال يوفال شتاينيتز، للمشاركة في «منتدى أنطاليا الدبلوماسي» الذي كان مقرّرًا

24- القدس المقدسية، 19/5/2021. https://bit.ly/3slj1Lv
25- القدس المقدسية، 19/5/2021. https://bit.ly/3slj1Lv
26- وكالة الأناضول، 8/5/2021. http://v.aa.com.tr/2233590
27- وكالة الأناضول، 18/5/2021. http://v.aa.com.tr/2246046

في حزيران/يونيو 2021، وذلك على خلفيّة الاعتداءات الإسرائيلية المتزايدة ضد الفلسطينيين[28].

كما صدرت مواقف متضامنة مع الفلسطينيين ورافضة لاعتداءات الاحتلال من مختلف الأحزاب في تركيا؛ من حزب العدالة والتنمية الحاكم إلى حزب الشعب الجمهوري، وحزب الحركة القومية، وغيرها، فيما تصدّر العدوان على القدس وغزة عناوين نشرات الأخبار ووسائل التواصل الاجتماعي. وعلى الرغم من الإغلاق الكامل في البلاد بسبب جائحة كورونا، فقد خرجت تظاهرات حاشدة في مختلف المدن التركية، خصوصًا في أنقرة وإسطنبول أمام سفارة الاحتلال وقنصليته، للتنديد بالعدوان، ما يشير إلى تسهيل رسمي للتظاهرات[29].

تطبيع العلاقات التركيّة - الإسرائيليّة

في عام 2020، عاد الحديث عن مساعٍ تركية لتطبيع العلاقات بين تركيا وعدد من دول المنطقة، ومن بينها دولة الاحتلال؛ وفيما عبّرت تصريحات المسؤولين الأتراك عن رغبة في عودة العلاقات مع دولة الاحتلال، فقد استحضرت هذه التصريحات في الوقت ذاته القضيّة الفلسطينيّة ، وقدّمت سياسات الاحتلال حيال الفلسطينيين كعامل يؤخّر تطوير هذه العلاقات.

ففي كانون الأول/ديسمبر 2020، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إنّ بلاده ترغب في إقامة علاقات أفضل مع «إسرائيل»، لكنه انتقد سياستها حيال الفلسطينيين ووصفها بأنها لا تزال «غير مقبولة» بالنسبة إلى أنقرة. وقال أردوغان إنّ «السياسة تجاه فلسطين خطّ أحمر بالنسبة إلينا؛ ومن المستحيل أن نقبل السياسة الإسرائيلية تجاه فلسطين.

28– وكالة الأناضول، 11/5/2021. http://v.aa.com.tr/2237451

29– القضيّة الفلسطينيّة والعالم الإسلامي في التقدير الفلسطيني الاستراتيجي 2021– 2020، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2022، ص. 372.

تصرّفاتهم التي تفتقر إلى الرحمة هناك غير مقبولة»[30].

وعشيّة تشكيل حكومة جديدة في دولة الاحتلال في حزيران/يونيو 2021، قال وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو إنّه من غير المهم من سيشكّل الحكومة بل نوع السياسة التي ستتّبعها؛ وأيًّا كانت الحكومة المشكّلة فعليها التّخلي عن السياسات الخاطئة إذا كانت ترغب بعلاقات جيّدة معنا. وأكّد أوغلو ضرورة وقف الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين، والتراجع عن الخطوات التي تستنزف حلّ الدولتين، والعودة إلى مباحثات السلام، والتراجع عن سياسة الاستيطان وسلب الأراضي، والكفّ عن الإجراءات التي تستنزف الوضع السياسي للقدس[31].

لكن ، على الرغم من هذه التصريحات ومن استمرار العدوان الإسرائيلي على فلسطين وأهلها ومقدّساتها، كانت تركيا تتّخذ خطوات تشي بأنّ العمل جارٍ فعلاً على تطوير العلاقات مع دولة الاحتلال.

ففي 12/7/2021 اتصل الرئيس التركي بالرئيس الإسرائيلي المنتخب إسحاق هرتزوغ لتهنئته بانتخابه. وتناول الاثنان في الاتصال القضايا الثنائية والإقليمية؛ وأكد أردوغان أن العلاقات التركيّة– الإسرائيليّة «لها أهمية كبيرة لأمن واستقرار المنطقة»، وشدّد على أهمية الحفاظ على الاتصالات والحوار بين الجانبين على الرغم من الخلافات القائمة، لافتًا إلى أنّ تركيا و«إسرائيل» لديهما إمكانات كبيرة في مختلف المجالات، خاصة في الطاقة والسياحة والتكنولوجيا[32].

وقد جاء هذا الاتصال بعد أيام من تعيين تركيا ملحقًا ثقافيًا لها في سفارتها في «تل أبيب»، للمرّة الأولى منذ العدوان الإسرائيلي على «مافي مرمرة»[33].

30– رويترز، 25/12/2020. https://reut.rs/3RZwXfi

31– وكالة الأناضول، 2/6/2021. http://v.aa.com.tr/2261656

32– روسيا اليوم، 12/7/2021. https://ar.rt.com/qtbv

33– حساب الملحق الثقافي سليم أوزتورك Selim Öztürk على تويتر، 9/7/2021.
https://bit.ly/3PXkpmC

في 17/11/2021، أطلقت تركيا الزوجين الإسرائيليين اللذين أوقفا بتهمة التجسس بعد ضبطهما يصوّران منزل الرئيس رجب طيب أردوغان في أثناء زيارة لإسطنبول. وكانت محكمة تركية قد أمرت بالقبض على الزوجين الإسرائيليين، في 12/11/2021 في تهم تجّسس، بعد ضبطهما يصوّران منزل أردوغان، حيث قال ممثّل الادعاء في جلسة المحكمة إنه تبيّن أنّ الزوجين صوّرا منزل أردوغان ونقاط التأمين وكاميرات الحراسة في محيطه، وميّزا هذه الصور قبل تحويلها إلى طرف ثالث.[34]

وبعد الإفراج عن الزوجين، اتصل رئيس دولة الاحتلال إسحاق هرتزوغ بالرئيس التركي لشكره على تدخله الشخصي للإفراج عنهما. وأكّد أردوغان في الاتصال أهمية العلاقات بين تركيا و«إسرائيل» لاستقرار المنطقة وأمنها، مشددًا على ضرورة تقليص الخلافات بين الدولتين[35]. كذلك، تحدّث رئيس حكومة الاحتلال نفتالي بينيت مع أردوغان؛ وفي الاتصال الذي جرى في 18/11/2021، شدّد أردوغان على أهمية العلاقات التركيّة– الإسرائيليّة من أجل الأمن والاستقرار في المنطقة، وقال إنّ تعزيز العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية واستئناف عملية السلام هما من الأولويّات.[36]

في 9/3/2022، زار رئيس دولة الاحتلال إسحاق هرتزوغ أنقرة، في زيارة هي الأولى من نوعها منذ عام 2007 عندما زار رئيس دولة الاحتلال شمعون بيريز تركيا وألقى خطابًا أمام البرلمان التركي، بحضور رئيس الجمهورية عبد الله غول، ورئيس الحكومة آنذاك رجب طيب أردوغان. وبحث في لقاء مع أردوغان العلاقات الثنائية والتعاون في مجالي الطاقة والدفاع؛ كما تناولت المحادثات في المجمع الرئاسي بأنقرة مستجدّات الملف الأوكراني الروسي، وملفّ شرقي البحر المتوسط، ومشروع مد خط أنابيب غاز من دولة الاحتلال إلى أوروبا مرورًا بالأراضي التركية.

34– العربي الجديد، 18/11/2021. https://bit.ly/3IPhUQV
35– سبوتنيك، 18/11/2021. https://bit.ly/3OKMXPz
36– وكالة الأناضول، 18/11/2021. http://v.aa.com.tr/2424436

في الجانب الاقتصادي، ذكر الرئيس التركي أن حجم التبادل التجاري بين بلاده ودولة الاحتلال سجّل عام 2021 زيادة بنسبة 36% ليبلغ 8.5 مليار دولار، معربًا عن ثقته في زيادة قيمته إلى 10 مليارات[37].

وفي سياق التطلع لتطوير التبادل التجاري بين الجانبين، وقبل زيارة هرتزوغ إلى تركيا، انعقد اجتماع الوفد التجاري التركي – الإسرائيلي في «تل أبيب». ووُقّعت مذكّرة تفاهم بين مجلس المصدّرين الأتراك والاتحاد الإسرائيلي لغرف التجارة الدولية.

ووفق أرقام مجلس المصدّرين الأتراك، ارتفعت الصادرات التركية إلى دولة الاحتلال في عام 2021 الماضي 35%، وبلغت القيمة الإجمالية 6.4 مليارات دولار، في حين بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا العام المنصرم ملياري دولار. وأشار إسماعيل غوله، رئيس مجلس المصدّرين، إلى أنّ تركيا تسعى في العام الحالي إلى جني 9 مليارات دولار من صادراتها إلى «إسرائيل»[38].

وكان وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو تحدّث في تصريح له في شباط/فبراير 2022 عن زيارة هرتزوغ، وقال إنّ «أيّ خطوة سنتخذها في إطار تطبيع العلاقات مع إسرائيل لن تكون على حساب القضيّة الفلسطينيّة كما فعلت بعض الدول لدى تطبيع علاقاتها مع تل أبيب؛ فموقفنا من القضية ثابت»[39].

في أيار/مايو 2022، زار أوغلو دولة الاحتلال، في زيارة هي الأولى لمسؤولي تركي كبير منذ 15 عامًا. وهدفت الزيارة إلى توسيع التعاون الاقتصادي بين الجانبين.

وفي 23/6/2022، أعلن وزير الخارجية التركي عن الشروع في إجراءات رفع التمثيل الدبلوماسي مع دولة الاحتلال إلى مستوى سفير؛ وقال أوغلو، في مؤتمر صحفي مع نظيره الإسرائيلي يائير لابيد بالعاصمة التركية أنقرة، إنه أكد في محادثاته مع لابيد دفع

37– الجزيرة نت، 9/3/2022. https://aja.me/dk3gg5
38– وكالة الأناضول، 8/3/2022. http://v.aa.com.tr/2527824
39– الجزيرة، 8/2/2022. https://aja.me/ugmxfd

الحوار الإيجابي بين تركيا و«إسرائيل» بخطوات ملموسة.

وفي ما يتعلق بالقضيّة الفلسطينيّة، قال أوغلو إنّ الجانب إسرائيلي يدرك جيدًا تطلعات تركيا بهذا الخصوص، وإنّه «يتعيّن على الجميع اتخاذ خطوات حذرة حتى لا تتضرر الآمال بالسلام وحلّ الدولتين، وتجنّب المزيد من الخطوات التي قد تضرّ بآمال السلام»[40].

وفي سياق تطوير العلاقات، أعلنت وزارة النقل والبنى التحتية التركية، في 8/7/2022، عن توقيع اتفاقية في مجال النقل الجوي مع دولة الاحتلال؛ وقالت إنّ اتفاقية النقل الجوي الجديدة تحل محلّ اتفاقية النقل المبرمة بين الجانبين عام 1951 [41].

ولفتت إلى أن الاتفاقية الجديدة تتيح إطلاق رحلات إلى «إسرائيل» من أيّ نقطة تركية، بعدما كانت تجري سابقًا من خمس نقاط هي: إسطنبول وأنقرة وأنطاليا وإزمير ودالامان.

تداعيات التطبيع التركي - الإسرائيلي على القضيّة الفلسطينيّة

على الرغم من أنّ وزير الخارجية التركي ذكر، في حزيران/يونيو 2021، خمسة شروط لتطوّر بلادُه العلاقات مع حكومة الاحتلال بصرف النظر عمّن يشكّلها، إلّا أنّ تركيا سارت في مسار تطوير العلاقات مع الاحتلال من دون التزامه بأيّ من الشروط الخمسة؛ فلا الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين توقّفت، ولا بناء المستوطنات، ولم يتراجع الاحتلال عن أيّ من خطواته التي تستنزف حلّ الدولتين، ولم يعد إلى المحادثات. وعلاوة على ذلك، لم توقف «إسرائيل» عدوانها على القدس والأقصى.

وقد حاول المسؤولون الأتراك تقديم تطبيع العلاقات مع دولة الاحتلال على أنّه لن يؤثّر سلبًا في القضيّة الفلسطينيّة، بل ستكون له آثار إيجابيّة في هذا الإطار!

وقال الرئيس التركي، في كلمة ألقاها في أثناء مشاركته في اجتماع الكتلة النيابية لـ «حزب العدالة والتنمية» بالبرلمان التركي، إنّ «سُبل الدفاع عن القضيّة الفلسطينيّة تمر عبر

40– الجزيرة، 23/6/2022. https://ajm.me/53zyyp

41– وكالة الأناضول، 8/7/2022. http://v.aa.com.tr/2633432

إقامة علاقة منطقية ومتوازنة مع إسرائيل»، وفصل أردوغان العلاقة بدولة الاحتلال عن قضية القدس قائلاً إنّ «الخطوات التي نتخذها بشأن علاقاتنا السياسية والاقتصادية مع إسرائيل شيء، وقضية القدس شيء آخر»[42].

وفيما لفت أردوغان إلى أنّ علاقات تركيا و«إسرائيل» ستكون وفق المعايير العالمية في السياسة والاقتصاد، تمامًا مثل أيّ دولة في الأمم المتحدة، ذكر أنّ الأتراك تاريخيًا قاموا بحماية الأراضي الفلسطينية المقدسة من جميع الهجمات طوال قرون عديدة، تأدية لواجبهم التاريخي والديني.

وأشار أردوغان إلى أن تركيا تعبّر علانية عن حساسيتها تجاه وضع القدس وخصوصية المسجد الأقصى لكل مسؤول أو زعيم سياسي وديني في «إسرائيل»، وهي تدعو وستستمر في دعوة المجتمع الدولي والأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات حيال الظلم والاضطهاد الممارَس في حق الفلسطينيين.

وقال وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو، في شباط/فبراير 2022، إنّ تطبيع العلاقات التركيّة– الإسرائيليّة قد يساهم في تعزيز دور تركيا في التوصل إلى حلّ الدولتين، مشدّدًا على تمسك بلاده بعدد من المبادئ في هذا الإطار، من بينها حلّ الدولتين[43].

وفي 31/5/2022، قال أوغلو إنّ بلاده تفاهمت مع «إسرائيل» على مواصلة الحوار، إلاّ أن ذلك لا يأتي على حساب القضيّة الفلسطينيّة؛ وأشار إلى مساهمة هذا الحوار في خفض التوتر، مضيفًا أنّ «القضيّة الفلسطينيّة والقدس والمسجد الأقصى ووضعه القائم أمور بالغة الحساسية بالنسبة إلينا؛ والحكومة الإسرائيلية تعلم ذلك»[44].

لكنّ هذه التصريحات التي تسوّق للتطبيع وتبرّره لا تنفي أنّ العلاقات مع دولة

42– وكالة الأناضول، 20/4/2022. http://v.aa.com.tr/2568308

43– الجزيرة، 8/2/2022. https://aja.me/ugmxfd

44– كلام أوغلو جاء في معرض إجابته عن أسئلة محرّري وكالة الأناضول، في أثناء حلوله ضيفًا على الوكالة، في مقرّها بالعاصمة أنقرة.
وكالة الأناضول، 31/5/2022. http://v.aa.com.tr/2602215

الاحتلال تسهم في إضفاء المشروعية عليها وترفد محاولات ترسيخ وجودها في المنطقة في ظلّ عدم قدرتها، أو قدرة أيٍ من الأطراف – حتى من حلفائها وداعميها– على تجاوز واقع مفاده أنّ «إسرائيل» كيان غريب عن المنطقة زُرع فيها وهو لا يُشبه نسيجها، و لم يكن قيامها ممكنًا من دون جرائم القتل والتهجير والتشريد التي ارتكبتها العصابات الصهيونية بحقّ الفلسطينيين ومن ثمّ استلمت دفّتها دولة الاحتلال، بمؤسساتها الحالية التي تستمرّ في سياساتها الإرهابية ورفضها حتى الحلول «المبتورة» التي قبِلها «المجتمع الدولي».

وتستفيد دولة الاحتلال من علاقاتها لتبييض صفحتها وطمس جرائمها، لا سيّما المواقف التي تساوي بينها ككيان معتدٍ، وبين الفلسطينيين كشعب يقاوم العدوان، بل حتى أنها تصف مقاومة الفلسطينيين بالإرهاب؛ وهو ما يدفع «إسرائيل» إلى توسيع عدوانها بحقّ الفلسطينيين، متّكئة، من ضمن أمور أخرى، على مثل هذه المواقف وما يرتبط بها من إفلات من العقاب، أو عدم اضطرارها لدفع أيّ ثمن على المستوى السياسي أو الدبلوماسي أو الاقتصادي أو غيره.

وهذا ما يمكن تلمّسه في أولى تداعيات عودة العلاقات التركيّة – الإسرائيليّة، التي تجلّت في إدانة الرئيس التركي أعمال مقاومة نفّذها فلسطينيون. فقد نشرت «دائرة الاتصال في الرئاسة التركية» بيانًا، في 1/4/2022، قالت فيه إن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أجرى مكالمة هاتفية مع رئيس الاحتلال إسحاق هرتزوغ، ودان العمليات الأخيرة في دولة الاحتلال. وأفاد البيان بأنّ «أردوغان ندّد في المكالمة الهاتفية بـ»العمليات الإرهابية» التي وقعت في مختلف مدن إسرائيل في الأيام الأخيرة، وقدّم تعازيه لأُسر الضحايا وتمنّى الشفاء العاجل للجرحى»[45].

وكانت السفارة التركية في «تل أبيب» شاركت بيانًا، في 30/3/2022، دانت فيه الهجوم الذي وقع في «بني براك» الإسرائيلية. وقال البيان: «ندين الهجوم المذكور،

45– حساب دائرة الاتصال في الرئاسة التركية على تويتر، https://bit.ly/3PPQopf. 1/4/2022

كما أننا تلقّينا بحزن نبأ مقتل 5 أشخاص جراء الهجوم الذي وقع في مدينة بني براك الإسرائيلية». وأشار البيان إلى أنّ «تزايد مثل هذه «الهجمات التي كثرت في الآونة الأخيرة ليس في مصلحة الأطراف»، مشيرة إلى أنها «قلقة من أن يجرّ ذلك المنطقة إلى الاشتباكات مجددًا، قبيل شهر رمضان»[46].

وعلى أثر العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة ، الذي بدأ في 5/8/2022، دانت الخارجية التركية العدوان بشدّة، وقالت إنّها تراقب بقلق التوتر المتصاعد في المنطقة. وقالت الخارجية التركية إنّ فقدان مدنيين، وبينهم أطفال، لحياتهم في تلك الهجمات أمرٌ غير مقبول، مشدّدة على ضرورة «إنهاء الأحداث المذكورة مباشرة قبل أن تتحوّل إلى دوّامة من الصراع»، داعية إلى التحلّي بضبط النفس[47].

كذلك، دان رئيس الشوؤن الدينية التركي ، علي أرباش ، في 6/8/2022، الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة ، وقال «إن دولة الاحتلال الإسرائيلي بدأت مجددًا باستهداف المدنيين والأطفال في قطاع غزة» ، مشيرًا إلى أنّ «عقلية الاحتلال البعيدة عن القانون والأخلاق تواصل ارتكاب فظائعها تحت اسم «السياسة الأمنية»، أمام أعين العالم بأسره»[48].

وفي 8/8/2022، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إنه ما من مبرّر لقتل الأطفال الرضّع، في إشارة منه إلى العدوان الإسرائيلي على غزة، مؤكدًا وقوف بلاده إلى «جانب الشعب الفلسطيني والإخوة في غزة». وأشار إلى أنّ تركيا تستخدم «علاقاتها مع إسرائيل التي عادت إلى مسارها الصحيح، للدفاع عن حقوق إخواننا الفلسطينيين، وكذلك مصالح بلادنا»[49]، وإن لم يتّضح بعد كيفية استخدام هذه العلاقة للدفاع عن حقوق الفلسطينيين.

46– حساب السفارة التركية على تويتر، 30/3/2022. https://bit.ly/3Q8ygGV

47– وكالة الأناضول، 6/8/2022. http://v.aa.com.tr/2654864

48– وكالة الأناضول، 6/8/2022. http://v.aa.com.tr/2655067

49– وكالة الأناضول، 8/8/2022. http://v.aa.com.tr/2656633

خلاصة

يمكن الاستنتاج من كلّ ما سبق أن أيّ تقارب مع دولة الاحتلال أو تطبيع أو تطوير للعلاقات معها من شأنه أن يرتدّ سلبًا على الفلسطينيين والقضية الفلسطينية، أيّاً كانت مبرّرات هذه العلاقات، وبصرف النظر عمّا إذا كانت فعلاً في مصلحة الدول التي تعمل على تطويرها. فعلاقات التطبيع مع الاحتلال لم تنجح يوماً في كبح وتيرة العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين، من كامب ديفيد إلى وادي عربة، وبينهما اتفاق أوسلو، ومن ثمّ «اتفاقيات أبراهام» والتطبيع العربي في العام 2020 وما بعده، إذ كان العدوان الإسرائيلي يتصاعد بعد كلّ تقارب وتطبيع.

وليس من شأن تطوير العلاقات التركيّة – الإسرائيليّة أن يكون له أثر إيجابي في القضية الفلسطينية. ومن الممكن القول إنّ هذا التطوير سيدفع تركيا لتعديل سقف خطابها في ما يتعلّق بالاعتداءات الإسرائيلية وما يقابلها من عمليات للمقاومة الفلسطينية، سيّما في ما يتعلّق باعتماد خطاب «الضحايا من المدنيين» والدعوة إلى «ضبط النفس»، كما تبيّن أعلاه؛ وهو خطاب يستفيد منه الاحتلال للتخفّف من ضغط الخطاب الذي يتمسّك بحقّ الفلسطينيين في المقاومة في مواجهة اعتداءات الاحتلال ومستوطنيه، ما يوفّر له مزيدًا من هامش التمادي في اعتداءاته بالتوازي مع إفلاته من المحاسبة والعقاب.

وفي الوقت ذاته، فإنّ تطوير العلاقات التركيّة– الإسرائيليّة لن يؤدّي إلى قطع علاقات تركيا بالسلطة الفلسطينية أو حركات المقاومة الفلسطينية، وأبرزها حركة «حماس»، بل يمكن أن يؤدّي إلى دفع تركيا ليكون لها دور في التأثير في الجانب الفلسطيني واحتوائه، عبر ما يُسمّى «دبلوماسية الإنابة»، خصوصًا على مستوى تقويض مسار المقاومة الذي تسعى إليه دولة الاحتلال ورعاة سياساتها.

جولة «بايدن» في المنطقة...
بين خيبة محرجة وأمل منتظر!

د. رولا جميل حطيط*

المقدّمة

في لحظة مفصليّة إقليميًا ودولياً، وبعد التطورات الأخيرة على السّاحة الفلسطينيّة، وتطوّر معادلات الردع والمواجهة وقواعد الاشتباك، من «ولّى زمن الهزائم وأتى زمن الانتصارات»، إلى «ما بعد بعد حيفا»، و«القدس تعني حربًا إقليميّة»، نحو «ما بعد بعد كاريش»، وصولاً إلى تصريحات الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي «زياد النخالة» والرّد القائم، وقادم التطوّرات من بعد إعلان «سرايا القدس» عن معركة «وحدة السّاحات»، بعد الاعتداء الإسرائيلي الغادر على قطاع غزّة، والمجازر التي ارتكبها كيان الاحتلال بحقّ المدنيين والأطفال الأبرياء في فلسطين، والضخّ الإعلاميّ في محاولة لشقّ الصفّ الفلسطينيّ وشرذمته، نقرأ المعاني والدّلالات والانعكاسات على محور حلف المقاومة وخطوطه الحمراء وواقع قواعد الاشتباك، في زمنٍ هرولت فيه بعض الأنظمة العربيّة الحاكمة نحو تطبيع التبعيّة، في حلفٍ سمّاه الإعلام المعادي تحالفًا أمنيًا عسكريًّا استراتيجيًّا، وتخلّلته مساعٍ حثيثة نحو تطبيع شعبيّ واقتصاديّ يدمج الكيان الصهيونيّ في نسيج المنطقة، بعد فشلٍ نهج أو مسار «كامب ديفيد» في تكريس تطبيع حقيقي معه.

* باحثة لبنانية.

ثمّ أتت قمّة طهران من بعد تأزّم العلاقات الروسيّة– الإسرائيليّة، وصولًا إلى التطوّرات التي جرت على السّاحة الفلسطينيّة ومحاولة استنزاف المقاومة من خلال عدوان صهيونيّ جديد على غزّة، أكّدت فيه فصائل المقاومة في: فلسطين، ولبنان، واليمن، والعراق، وسوريا، استمرار التنسيق ودعم ومساندة المقاومة الفلسطينية بكلّ السبل المتاحة.

وقبل كلّ ذلك جاءت جولة الرّئيس الأميركيّ «جو بايدن» إلى الشرق الأوسط، والتي زار خلالها الكيان الصهيونيّ، المناطق الفلسطينيّة المحتلة، والسعودية. ولعلّه في هذه الرحلة قد شعر بتغيير التحالفات، ما اضطرّه إلى الالتفاف على قضايا معيّنة. وكان اللافت هو الوفد المرافق للرئيس الأميركيّ الذي كان بمثابة مطبخ كامل من السياسات والاستراتيجيات، في سبيل معاينة الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، وإعداد التقرير الشامل عن الزيارة، والتي يمكن في ضوئه تحديد السياسات والاستراتيجيات القادمة مع الحلفاء والتابعين، حيث رافق بايدن في تلك الجولة المئات من حرّاس الأمن، وست مروحيات وطائرة كاملة من الصحفيين، وقافلة تتألف من 80 مركبة، وقطار جويّ يحمل المعدّات. من هنا نجد أنّ هذه الزيارة لم تكن زيارة عاديّة، أو أنّها لمجرد جسّ نبض الحليف والتّابع، أو أنها زيارة للمجازفة والمقامرة؛ فهناك طائرة كاملة حملت 250 صحفيًا كما كشفت التقارير، في حين رافقه وزير واحد فقط، وهو وزير الخارجية «أنتوني بلينكن»؛ وكان من اللافت غياب وزراء مختصّين في الملفات التي طرحها «بايدن»، مثل وزارة الحرب أو الطاقة، أو ممثّل رسمي عن الاستخبارات..

وبينما تعتبر كلٌ من «إسرائيل» والولايات المتحدة نفسيهما حليفين مقرّبين، يرى بعض المراقبين أنّ الولايات المتحدة تحوّل مصالحها الاستراتيجية إلى مناطق أخرى،ما يطرح سؤالًا جوهريًّا : هل من الممكن للولايات المتحدة أن تسمح لنفسها بالانسحاب من المنطقة، سيما وأنّ هناك نقطة تحوّل مع إيرانّ؟ ألا يحتّم ذلك على الحلفاء : أميركا والكيان والأنظمة العربية المطبّعة في المنطقة، أن يتعاملوا مع هذا التهديد المتنامي ويُظهروا أنّ لديهم أمريكا قويّة وواثقة، ولن تسمح بخلق فراغ يمكن ملؤه من قِبل قوى أخرى؟

لقد أرست المخاوف في شأن طموحات إيران النوويّة أرضية مشتركة بين الكيان الصهيوني والعديد من دول الخليج على مدى السنوات الماضية؛ فما هي التحديات

والفرص التي تناولتها زيارة بايدن؟ وهل من البديهي أن تكون مناقشة التحديات ركّزت أولًا على قضية إيران؟ أم على مدى توغل النفوذ الروسي في المنطقة على حساب النفوذ الأمريكي؟

وهل سنجد بأنّ الولايات المتحدة الأميركية تتّجه إلى الاعتراف بالمتغيرات وتجنح نحو التسويات واحترام نفوذ الخصوم، أم أنّها ستّتجه إلى المواجهات والتصعيد؟

إن أيّ حديث عن طرد الأنظمة العربية لأمريكا من المنطقة، أو خروج تلك الأنظمة من العباءة الأمريكية، يبقى حديثاً متعجلًا ولا يصحّ البناء عليه، في ظل وجود قوات «سنتكوم»، والتي يشارك فيها العرب بجيوشهم وأجهزتهم السيادية[1]؛ وتاليًا لا تخلط الأوراق بين تراجع النفوذ الأمريكيّ ومحاولات بعض الأنظمة استغلال ذلك في تحسين شروط التبعية، وبين الاستقلال عن أمريكا، أو حتى امتلاك هامش العصيان الذي يصل حدّ إغضاب أمريكا من قِبل هذه الأنظمة.

إنّ واقع الحال الذي تخدمه الشواهد يقول إنّ أمريكا يمكنها أن ترضى باستبدال نفوذها في المنطقة بالنفوذ الصهيوني، واستبدال قيادتها المباشرة بقيادة إسرائيلية، وهو ما نراه يتحقق على الأرض من خلال سلوك هذه الأنظمة تجاه العدو الصهيوني وسعيها لتطوير إجراءات التطبيع معه.

وبالعودة إلى تصريح المنسّق الأول لعمليات السلام المزعومة مع العدو الصهيوني «دينيس روس»، نتوقف عند تصريحه بأنّ « تراجع أمريكا بشكل ملموس في الشرق الأوسط هو أحد العوامل التي عزّزت الروابط الإسرائيلية مع بعض القيادات العربية؛ وبالتالي يمكننا استشراف ملامح المقاربة الأمريكية والخليجية للوضع في الإقليم بعد المستجدات وتغيّر التوازنات[2]».

1- https://www.alestiklal.net/ar/view/12050/dep-news-1643440168
أوراق بحثية : مجموعة باحثين، إعداد قسم البحوث، ضم إسرائيل إلى «القيادة المركزية الأميركية»الأسباب والتداعيات على مصر،23 \6\2022

2- https://www.alahednews.com.lb/article.php?id=44312&cid=124 -
إيهاب شوقي، هل تنجح محاولات أمريكا تسليم راية القيادة للعدو الصهيوني؟ 23/07/2022

الكيان والوعد الإلهي المزعوم :

خطوة خطوة، وكلمة كلمة، تمّ تتبّع زيارة «جو بايدن» إلى «إسرائيل»، والتي هي كل شيء في العقل وفي الخيال الأميركي،ولا مكان للعرب في اليوميات الأميركية؛ «فإسرائيل» هي التكنولوجيا، وهي الديموقراطية، وهي الوعد الالهي. أمّا العرب فهم مجرّد نواطير للنفط. وهنا يستحضرنا قول لشاه إيران (رضا بهلوي): من هنا ـ أي من إيران ـ إلى مصر لا بشر؟[3] و في نظر الأميركي، من ضفاف المتوسط الى سد مأرب، ومن الفسطاط الى القيروان، لا بشر. هذه هي المعادلة الأبدية، من هنا نفهم الأطروحة التي حملها بايدن: «أن يندمج العرب في الحالة الإسرائيلية».

إنّ الصهاينة هم شعب الله المختار، وقد أضحوا شعب أميركا المختار، ولا يليق بهم أن يندمجوا في أي حالة أخرى. هذا ما يقوله المنطق الأميركي؛ فكيف لدولة ضالعة وضليعة في صناعة الزمن، أن تندمج في دول ما دون الدول، وربما ما دون القبائل؟ ولعلّ من أصدق ما قاله بايدن إنّ امريكا تتشارك مع الكيان في الفطرة، القِيم، والمبادئ.

نعم، هم يتشاركون نفس القِيم، وهي: الاحتلال وإبادة الشعوب والحروب ونهب ثروات الأمم الاخرى، احتقار القانون والتضليل والمجازر وتجويع الشعوب، وحصار الدول والعنصرية؛ فهذه هي القِيم التي يؤمنون بها ويتشاركونها.

إنّ الكيان الغاصب قتل ملايين العرب ولا يزال، واقتلع الملايين من العرب، كما شتّت منهم الملايين. أمّا اليوم، فهم حلفاء العرب، وخشبة خلاص العرب من الهيمنة الإيرانية. لذا نجد بأنّ «بايدن» هزّ رأسه طربًا حين قال «يائير لابيد»، رئيس الوزراء الصهيوني، إنّ إيران ليست خطرًا على الشرق الأوسط فحسب إنما هي خطرٌ على العالم!

منذ اندلاع الحرب الباردة، والأجهزة الأميركية تبتدع الصراعات العبثية، بما فيها الصراعات الإيديولوجية والصراعات الإثنية والطائفية والمذهبية، في الشرق الأوسط،

3 – بندر بن سلطان مقارِناً شاه إيران بالخميني: عدوٌ عاقلٌ خير من صديق جاهل، 31\1\2019
https://arabic.rt.com/middle_east/998388 أيضًا
https://al-akhbar.com/Opinion/19969

لتتولّى إدارتها في وضح النهار، بينما في مناطق أخرى من العالم جهود جبّارة للإنماء والازدهار.

لطالما كانت منطقة الشرق الأوسط، لاسيما دول محور المقاومة، ضحيّة في هذا التاريخ، وفي حالة احتضار دائم نتيجة اللعب البهلواني الأميركي، تزامنًا مع برمجة مجتمعات المنطقة بما يتناسب مع مصالح الأميركي وربيبته «إسرائيل».

ونتساءل هنا: هل بعض اللاوعي العربي تمّت برمجته على مقولة لكي تكون عربيًا يُفترض أن تكون إسرائيلياً تبعًا إلى ميثاق إبراهام حتى قيام الساعة؟ وهل أنّ الطريق إلى واشنطن يمر، حتماً، من أورشليم، أو أنّ الطريق إلى السماء يمر عبر هيكل سليمان المزعوم بعقيدة الصّهاينة؟ صحيح أنّ فلسطين خرجت من أجندة الأنظمة العربية لتحلّ محلّها «إسرائيل»، ولكن ماذا عن الشعوب العربية؟ هل سيهلّلون للزمن الإسرائيلي؟ وهل يقتنعون بفرضية أميركا الساذجة في تصويرها المبالغ فيه لخطر الدور الإيراني الجيوسياسي والجيوستراتيجي على منطقة الشرق الأوسط؟ فإيران المنهكة اقتصادياً، وهي تحت الحصار القاتل، لا تستطيع حتى أن تمد يد العون إلى دولة حليفة مثل سوريا بالأهوال الاقتصادية التي تواجهها؛ قطعاً، لا يمكننا أن نغفل أن بعض من تولّوا السلطة السياسية، أو السلطة العسكرية، أو السلطة الدينيّة، في إيران، قد أطلقوا مواقف حول تصدير النموذج الثّوري إلى بلدان أخرى، مما أثار الذعر في الضّفة الأخرى من الخليج، فكان اللجوء أكثر فأكثر إلى الحماية الأميركية، ثم إلى الحماية الإسرائيلية. لكن ألم يطرح «محمد خاتمي» فكرة تشكيل منظومة إقليمية باستطاعتها إرساء قواعد ديناميكية للتعاون، أو للتكامل، الاستراتيجي بأبعاده السياسية، والاقتصادية، والأمنية، ما يجنّب المنطقة من التدخلات الخارجية، كما من الهيمنة الخارجية؟ وكان أوّل من اعترض الولايات المتحدة الأميركية. إذاً، من هو الخطر على المنطقة؟ أليست أميركا، بتاريخها الاستعماري للمنطقة وإنهاكها مجتمعاتها وتدخلها اللامتناهي في الشؤون الداخلية، وتنصيب أزلامها في الحكومات ورئاسة البلاد، وزرعها الغدّة السرطانية « إسرائيل» ظلمًا وعدوانًا، هي الخطر الأكبر في منطقة الشرق الأوسط؟

قوّة الحديد والنّار بين «بايدن» و«بوتن»

وصل الرئيس الأميركي «جو بايدن» إلى مطار «اللّد» في بداية جولة شرق أوسطية اختتمها في السعودية. وقد تمّ تجهيز بطاريات الصواريخ لحماية «بايدن» في مطار «اللد الدولي» الذي بناه الفلسطينيون في العام 1938، مستهلًا زيارته للكيان ومناطق السلطة الفلسطينية، في زيارة استغرقت 3 أيام، روّج فيها الإعلام حول ما جرى من محادثات مع القيادتين، حيث «حلّ الدولتين»، والملف الإيراني، وإقامة قنصلية أمريكية في شرقي القدس لخدمة السكان الفلسطينيين ؛ واختُتمت الزيارة ب «إعلان القدس».

إلاّ أنّ الأوساط الصهيونية رأت أن هدفَ زيارة «بايدن» إلى المنطقة هو النفط والغاز وتثبيت التحالف مع أوروبا في ظل الأزمة الأوكرانية.

وقبل مناقشة وتحليل في زيارة «بايدن للسعودية»، محطّته الأخيرة في الجولة التي قام بها إلى منطقة الشرق الأوسط، نتوقف عند لقاء «بايدن» برئيس السلطة الفلسطينية، والذي لم يتجاوز مدّة 40 دقيقة، ناهيك عن تهميش دور الرئيس محمود عباس في قمّة جدة أساسًا بعدم توجيه دعوة له؛ وهذا دليل على مدى الهامش الضّيق المخصّص لقضية فلسطين.

بعدها توجّه بايدن إلى السّعودية لحضور قمّة دول مجلس التعاون الخليجي + 3 في جدّة مع قادة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث اجتمع الحلف بقيادته وأدواته التابعة له، ولم يكن إلاّ اجتماعًا وحلفًا غير متكامل، لعب المسرحية بمنتهى السذاجة، في ظل تثبيت حلف محور المقاومة لمعادلات الردع الجديدة مع تشبيكات دولية، راجت تفاصيلها أنّها إعدادٌ لحرب إقليمية، إن حدثت، ستكون يده هي العليا فيها.

والحدث الأبرز والنادر في هذه الظروف كان زيارة الرئيسين الروسي والأمريكي في وقت واحد إلى منطقة الشرق الأوسط، في ظل مرحلة مواجهة روسيا لدول الغرب، حيث بلوغ مرحلة اللاعودة عن الردّ على كل الإجراءات الغربية، وعلى رأسها الأمريكية، التي لم تحترم لا القوانين ولا الاتفاقات والشرائع الدولية التي تحكم العلاقات الدوليّة على أساس المصالح والقانون الدولي واحترام الذات والسيادة، ما جعل روسيا تصل إلى ذروة صبرها

وإمكانية نفاده أمام التصريحات الغربية التي أطلقها زعماء الغرب ضدّها بشكل علني وصارخ، دون أدنى اعتبار لمصائر بلدانهم وشعوبهم أمام نتائج سلوكهم الاستفزازي، وغير آبهين بمصالحهم القومية.

هؤلاء الزّعماء لا يهمّهم حتى مصيرهم السياسي، من خلال إصرارهم على تحقيق نصر إعلامي فحسب على روسيا التي فرضت معادلة جديدة، ومن دون أن تتخذ حتى اللحظة أي إجراءات هجومية حقيقية وجادّة، وهي قادرة عليها وواثقة من نتائجها؛ لكن مازالت تعطي الفرص لتهدئة الأوضاع رأفة بشعوب العالم ودرءاً لتطوّر الخلاف إلى ما لا يُحمد عقباه؛ وهنا كان الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» واضحاً بأنّ روسيا حتى اللّحظة لم تتّخذ الإجراءات الحازمة، و لم تردّ بجديّة، و لم تبدأ الحرب أصلًا، لا في أوكرانيا ولا ضدّ من يدعمها.

وهنا تُطرح إشكالية في ظل هذا الواقع: هل نحن أمام مفترق طرق، أم أمام بركان خطير تتدافع حممه بتسارع كبير، ما قد يؤدّي بالعالم إلى مرحلة اللا خيار من المواجهة الكارثية، والتي قد تجعله كتلة من نار لا يمكن أن يطفئها أحد أو يحدّ من انتشارها؟ هل وصل الوضع إلى مرحلة يُنتظر فيها قرار من السماء لمنع دمار العالم الشامل؟

ما يؤشّر على خطورة الأوضاع هو تصريحات وإجراءات ومواقف المسؤولين والمؤسسات الغربية؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، ما قاله الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» عن أنّه لا بدّ من التوجه بقوّة نحو اقتصاد الحرب، ما يعني أنّ المرحلة القادمة هي مرحلة التسلح وسباق التسلح والاستعداد للحرب، وأنّ كل الحلول المطروحة ركيزتها الحروب والتسلح؛ أما وزيرة الخارجية البريطانية «ليز تراس» التي تحلم أن تأخذ مكان «بوريس جونسون»، فأكدت أنّ هناك فرصة للانتصار على روسيا. بالمقابل، وبحسب تصريحات إعلامية، فإنّ الرئيس «بوتين» لديه الكثير من المفاجآت لدول غربية وأوربيّة أخرى صغيرة وكبيرة لن يتحملوا نتائج فتحها أبداً، لا على المستوى الشخصيّ ولا على مستوى بلدانهم في حال طرحها للرأي العام.

وبالعودة إلى منطقة الشرق الأوسط، والتي تؤدّي، شئنا أم أبينا، دوراً محوريًا في انتصار هذا الطرف أو ذاك، لأسباب جيوسياسية واقتصادية بات الجميع يعرفها، كان ومازال الشرق الأوسط في زمن الحرب كما في زمن السلم، ليس فقط بيضة القبّان في السياسات والاستراتيجيات العالمية، بل المقصلة ومجزرة المشاريع العالمية.

وفي السياق، فقد كانت أهداف جولة الرئيس بايدن في المنطقة معروفة من خلال التصريحات وتتبّع لقاءاته جغرافياً؛ فهذه الجولة كان لها هدف سياسي هو محاصرة إيران وإدماج «إسرائيل» أكثر في المنطقة، بتوسيع مجال قيادتها إليها، وهدف اقتصادي هو خفض أسعار النفط.

على الجهة المقابلة، كانت زيارة الرئيس الروسي «بوتين» في نفس التوقيت إلى الجهة المقابلة لجولة « بايدن»، أكثر من واضحة، خاصة مع إيران، وهي أصل الحكاية، في إطار ترتيب الردود المنتظرة على الساحة الإقليمية الشرق أوسطية، وصولًا إلى الساحة العالمية، وذلك بناءً على الحلول المطروحة لمشاكل المنطقة والتحالفات السياسية والعسكرية والاقتصادية اللازمة للجم الغرب في ميزان التوازنات العالميّة.

لقد تمّ التداول في وسائل الإعلام، وبحسب آراء الخبراء المختصين، بأنّ الرئيس «بوتين» قد أفرغ زيارة الرئيس «بايدن» إلى الشرق الأوسط من مضمونها حتى قبل أن يصل «بايدن» إلى المنطقة، وقبيل وصول «بوتين» إلى طهران في ال 19 من الشهر الحالي، على الرغم من أن «بوتين»، في ظلّ الهجوم الغربي ضدّه وضدّ روسيا من قِبل الغرب، قد خاطر بشكل كبير في حياته، لأنّ سلوك الغرب يُظهر أنّه يريد أن ينتصر على روسيا بأي ثمن، حتى لو وقعت الكارثة؛ لكن الرئيس «بوتين»، وفي أكثر من تصريح له ذكر «أنهم يذهبون إلى حتفهم في حال القيام بأي حماقة كانت، إن كان يهمّهم الإبقاء على هذا العالم.[4]»

وهنا نستحضر قول الرئيس بوتين: « نحن لا نريد الحرب لكنّنا مستعدّون لها؛ والأكثر

4– قمّة طهران: بوتين يبحث عن حلفاء لمقاومة الضغط الغربي – التلغراف – 20 \7\ 2022
https://www.bbc.com/arabic/inthepress-62217151

من ذلك أنه ما نفع هذا العالم بدون وجود روسيا» [5]؛ فهذه ليست كلمات، بل هي تهديد خطير ومدروس بدقّة من قِبل القيادة الروسية، والتي تحذّر زعماء دول الغرب من الاستمرار في استفزازها ومن مغبّة التفكير في محاولات إذلالها؛ وهذا ما حذّر منه سابقاً الرئيس الفرنسي ماكرون الذي ينتظره مصيرٌ مجهول؛ وهذا ما يجعل السؤال عمّا إذا كان الغرب ينتظر الكثير من الانهيارات والانكسارات في الوقت اللاحق، وروسيا تعي ذلك، سؤالًا ضروريّاً.

وهنا نتوقف عند خطاب الرئيس الروسي في 15 آب 2021 أمام البرلمان، وما تضمّنه من مكنونات ورسائل، والذي يمكن للكثير من الدول الحليفة والعدوّة على حد سواء أن تبني ما بين سطوره استراتيجياتها للمرحلة القادمة، وتعي تمامًا كيف وأين تصطفّ، وماهي السياسات المطلوبة منها، لتعرف على الأقل أو تتكهن بمصيرها في ظل الطحن القائم واللاحق على مستوى المنطقة، وعلى مستوى العالم ككل، مع بروز بوادر انفجار الغرب داخليًا واجتماعيًا وسياسيًا وحتى إرهابيًا؛ وهذا نقرأه في البيان الذي أعلن فيه قادة تنظيم «داعش» الإرهابي، وغيره من التنظيمات الإرهابية، التي ولدتها دول الغرب ودعمتها، أنّهم يستعدون للانتقام من الغرب مستغلّين الانشغال العالميّ بالحرب في أوكرانيا، وما تردّد عنها من اهتزازات[6] ؛ وهنا نذكر بأنّه لم يأت عبثاً ما نشرته صحيفة «فايننشال تايمز» حرفياً: «إن دول الناتو والاتحاد الأوروبي تضغط من أجل تتبّع أفضل للأسلحة التي زوّدتها لأوكرانيا استجابةً للمخاوف من قيام العصابات الإجرامية بتهريبها خارج البلاد إلى السوق السوداء في أوروبا»[7].

لكن لا تبدو احتمالات المواجهة المباشرة بين الولايات المتحدة وروسيا، كبيرة، خاصة

5 – روسيا وأوكرانيا: بوتين يقول في خطاب عيد النصر إن الناتو يمثّل "تهديداً واضحاً" لموسكو،\4\ 9 2022.

https//:www.bbc.com/arabic/world61339204-

6 –Jenny Hill - Ukraine war: Russians fed twisted picture and one voice - that of Putin

https://al-ain.com/article/isis-ukraine-war,7\4\2022

7 – فاينانشال تايمز: السوق السوداء تجبر الناتو لتشديد الرقابة على نقل الأسلحة الى أوكرانيا، 13\7\ 2022

https://arabicradio.net/news/133746

أنّ الولايات المتحدة قد حقّقت جزءًا كبيرًا من أهدافها في استدراج روسيا إلى الحرب والمواجهة، وتاليًا في إنزال أوروبا إلى الدرك الأسفل؛ وهكذا تمّ إلهاء روسيا، ولو لبعض الوقت ما يضمن تبعية أوروبا الأبدية لأميركا، وبما لا يعني أو لم يعد يعني روسيا، لا من قريب ولا من بعيد، كونها غيّرت خارطة تواجدها ومصالحها الجيوسياسية والاقتصادية وحتى العسكرية، التي ستّتضح في وقت لاحق، والتي تتمثل في التوجه نحو الشرق وآسيا وأفريقيا؛ إذاً الويل يبدو قادماً على أوروبا؛ وهذا التحوّل بطبيعة الحال لا يحتاج إلى اتفاق بين موسكو وواشنطن بخصوص أوروبا، حيث سيبدو طبيعياً دفن القارّة العجوز تحت الرماد؛ وهذا ما جنته أوروبا على نفسها بتبعيّتها للأمريكي الذي أراد قتلها كي يبقى القطب الأوحد مع الصين وروسيا في ترتيبات العالم الجديد .

وهنا لا يمكن أن نجهّل تأثير بعض دول المنطقة، وعلى وجه الخصوص سوريا ولبنان، ودورهما وموقعهما الاستراتيجي، وأهمية تموضعهما في ظل المتغيّرات الحالية جنباً إلى جنب مع روسيا؛ فسوريا لن تقف على الهامش، وستثبت حضورها وأهمية دورها في العالم الجديد. أمّا لبنان، وعلى الرّغم من أزمته الاقتصادية والاجتماعية، إضافة الى أزمة الحكم المستعصية فيه، والّتي عانى وما زال يعاني الكثير بسببها، كما بسبب سرطان الفساد والهدر الذي استحكم بالنظام الطائفي القائم على المحسوبيّة؛ إضافة إلى المبرمج الخارجي لأهداف متوسطة وبعيدة المدى، من أجل الحفاظ على أمن الكيان الصهيوني ومصالحه في المنطقة، سيّما الصّراع القائم حول حصول لبنان على حقوقه المشروعة في الثروات البحرية، بحيث تتم محاربة لبنان عبر فرض حصار اقتصادي كبير عليه، لا يمكن أن يُوصّف بأقل من حرب اقتصادية مدروسة ومشغول عليها لسنوات مضت، ولا زال العمل عليها قائمًا.

ومن المهم جدًا هنا تحليل خطابات الأمين العام لحزب الله،«السيد حسن نصر الله»، فيما يتعلق بموضوع ترسيم الحدود البحرية، واستخراج النفط والغاز، سيّما وأنّ الغاز والنفط هما الإنعاش الوحيد للبنان قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة. فقد بدا «السيد حسن» واضحاً في أكثر من خطاب له، وبكلّ حرف قاله، إلى أي حد يمكن أن يذهب فيه الحزب لحماية ثروة لبنان البحرية، معتبرًا أنّها خطٌ أحمر، في ظلّ ما يجري من حرق مراحل

بشكل خاطئ وخطير، بحسب تعبير السيد. لذا ما قاله السيد وكرّره لأكثر من مرّة، من الأسلم مقاربته بدقّة وحذر من مغبّة الجنون القائم والمفتعل، أمريكياً وغربياً وإسرائيليًا، إقليميًا ودوليًا، والذي بات على غير رغبتهم، يسير بالتوازي مع مصالح روسيا ودول المنطقة المتحالفة معها، بما فيها تحالفات الضرورة لبعض دول الإقليم، والتي لا مفرّ لها منها إذا ما أرادت البقاء على قيد الحياة بعد الانفجار العظيم لاحقاً..

من هنا نجد أن «قمّة طهران الثلاثية» تم تقديمها على أنّها الردّ المباشر على جولة بايدن و«قمّة جدة»، وأنّها ستشهد نشوء جبهة بديلة للغرب، ما يوحي باحتدام الصراع الدوليّ في الشرق الأوسط وحوله، وانقسام المنطقة إلى محورين متصارعين.

قمّة الخيبة بعد «إعلان القدس»

منذُ أن وصل الرّئيس الأميركيّ «جو بايدن» إلى المنطقة وإلى حين مغادرته لها، لم تتوقف التحليلات السياسية، في الصحف العربية والعالمية، سيما الصحف العبريّة، والتي هاجمت «بايدن»، مع تأكيدها على خيبة أملها الكبيرة من الزيارة على مستوى الهدف السياسي، ألا وهو إدماج الكيان الصّهيوني في المنطقة، ضمن تحالف يجمع الكيان مع الدول العربية ضد إيران.

لقد ترك «جو بايدن» خلفه العديد من الأسئلة، وهي كانت القاسم المشترك بين أغلب المعلّقين عليها، إذ تحدّث محلّلون كثر حول حصول «بايدن» على مكاسب قد تتبلور نتائجها في العام القادم، حيث راهن البعض على أنّ ما بعد جولة «جو بايدن» إلى الكيان الصهيونيّ والمملكة العربية السعودية وقمّة جدة، لن يكون كما كان قبل ذلك.. وستشهد المنطقة نشوء تحالف جديد وتبدّلات استراتيجيّة، عنوانها الرئيس «المواجهة المفتوحة لاحتواء إيران».

وبالعودة الى ما وراء «إعلان القدس» الذي تمّ توقيعه بين «بايدن» ورئيس الوزراء الإسرائيلي «يائير لابيد»، والذي كان بمثابة رسالة من «تل أبيب» إلى «الرياض»، حيث جرى التركيز على عدم امتلاك إيران لأي سلاح نووي، حتى لو تمّ منعها بالقوّة، وإعادة

بناء الهيكل الإقليميّ للمنطقة على خلفيّة تعميق العلاقات بين كيان الاحتلال وشركائه ودمجه في المنطقة، وتوسيع دائرة «السلام» لتشمل دولًا عربيّة وإسلاميّة أخرى.

ولا يسعنا أن نستثني طريقة الاستقبال السعوديّ للرئيس «جو بايدن»، والخرق الذي حصل لبروتوكول استقبال الرؤساء، سيّما وأنّ الضيف هو رئيس الولايات المتحدة الأميركية، رغم أنّ الغرب لا يهتم بالشكليات بقدر ما يهتم بالتواقيع والاتفاقيات التي تحفظ مصالحه، على عكس الزعماء العرب.

في القمّة، رغم الحفاوة والاستقبال الكبيرين للقيادات السعوديّة، والتي رتّبت لهذه الزّيارة بدعوات إلى زعماء دول عربيّة من أجل حضور قمّة «جدّة : الأمن والتنميّة»، والّتي كرّسها الرّئيس «بايدن»، من خلال اجتماعه مع دول مجلس التعاون الخليجيّ الست إضافة إلى مصر، الأردن، والعراق، بعنوانها الأهم، وهو كيفية الحصول على الطاقة، لسدّ العجز الكبير جرّاء العمليّة العسكريّة التي قامت بها روسيا في الأراضي الأوكرانية، والتي أتت تأثيراتها عكسية على الأوروبيين والأمريكيين، بعد فرضهم للعقوبات الكبيرة على الروس.

واذا ما أردنا تلخيص أبرز أهداف هذه القمّة، نبدأ من ترميم العلاقات الأميركية – السعودية بعد أزمة اغتيال الصحافيّ «جمال الخاشقجي»؛ يلي ذلك تشكيل نيتو عربي لمواجهة إيران والحفاظ على أمن الكيان، ومن ثمّ ضم الكيان الصهيوني إلى المنطقة، وجعله جزءًا أساسيًا منها، وإدخاله في جامعة الدول العربية، وصولًا إلى الهرولة للحصول على النفط والغاز من السّعودية وبقية دول الخليج؛ وهذا ما يجعل أمن السعودية مطلبًا مهماً لتوفير وزيادة إنتاج النفط، بهدف خفض أسعاره عالميًا، مما يتطلب وضع الحلول السريعة لحلحلة الملف اليمني وإنهاء الحرب السعودية على اليمن.

فما هي الأهداف التي حقّقها «بايدن» من خلال زيارته إلى السعودية وتنسيق قمّة جدّة ؟ وهل تعدّ هذه الزيارة إنجازًا إغاثيًا له في حال تحقّق أيّ من أهدافها؟ وما هي الفرص التي أتيحت ل «محمد بن سلمان» جرّاء هذه الزيارة؟

من خلال مقاربة موضوعيّة، نجد أنّ زيارة الرئيس الأميركي إلى المنطقة لا يمكن أن تحصل بدون تخطيط مسبق لها من قِبل المستشارين ورؤساء الوزراء، مما يجعل الزيارة تحصيل حاصل لمجمل الخطوات التي سبقتها، من مباحثات بين الطرفين لإعداد برنامج العمل المتّفق عليه سابقاً. من هنا نجد أنّه كان بين الطرفين المعنيّين نوع من التنسيق المبطّن ؛ فزيارة بايدن إلى السّعودية هي بمثابة إعطاء صك الشرعية إلى «محمد بن سلمان» في حكمه وتنصيبه ملكًا على البلاد، بعد زيارة كلٍ من «ماكرون»، و«أردوغان » و«جونسون» له سابقًا، ليثبّت شرعيّة حكمه من قِبل رؤساء الدول الفاعلة، خاصّة مع إهدائه جزيرتي «تيران» و«صنافير» المصريّتين من قِبل «بايدن» والكيان الصهيوني، من خلال «إعلان القدس»، كون «محمد بن سلمان» كان قد نفّذ الأجندة الأمريكيّة، والتي كان آخرها فتح المجال الجويّ أمام الكيان الصهيوني، ولعلّها الأحرف الأولى في «اتفاقية سلام» تجمع بين الرّياض وتل أبيب، ويحلم «بايدن» بحضور مراسمها يومًا ما، في حين نجد أنّ الرئيس الأمريكي ركّز على ما يُفترض أنّه جاء من أجله، ويحاول أن يأخذ الضوء الأخضر من السعودية حوله؛ وهو ما تمّ طرحه في «إعلان القدس»: خفض سعر برميل النفط عالميًا، من خلال رفع إنتاج النفط السعودي. ولكن جاء الردّ السعوديّ مباشرًا من قِبل وليّ العهد «محمد بن سلمان»، ولا نعلم إن كان الهدف ترويج بروبغندا إعلامية، بأنّ «المملكة أعلنت عن زيادة مستوى طاقتها الإنتاجية إلى 13 مليون برميل يومياً، وبعد ذلك لن يكون لدى المملكة أي قدرة إضافية لزيادة الإنتاج» [8]. وبحسب البيان: « اليوم إنتاج السعودية هو بحدود 10 إلى 11 مليون»[9]؛ أي بزيادة 2 مليون كحد أقصى، وهذا يسهم في انخفاض سعر النفط من 120 إلى 80 دولارًا تقريبًا للبرميل الواحد. ولكن هل «بايدن» حصل على ذلك فعليًا؟

8- بيان قمّة جدّة: ندعم سيادة لبنان وأمنه واستقراره وبسط سيطرة الحكومة على جميع الأراضي اللبنانية وندعو الجهات لاحترام الدستور والمواعيد الدستورية، 16\7\2022
https://www.elnashra.com/news/show/ -

9 – المصدر نفسه.

لقد أكد «محمد بن سلمان» أنّ السعوديّة تصل إلى أقصى مستوى لها لإنتاج الطاقة، وهو 13 مليونًا، ما يعني أن «بايدن» أخفق في تحقيق أي إنجاز فيما يتعلّق بموضوع الطاقة؛ وما كان لافتًا هو دخول الرئيس الروسي «فلاديميربوتن» على الخط والتواصل مع «محمد بن سلمان» والاتفاق معه حول التعاون التجاريّ بين البلدين، وتوثيق العلاقات بين روسيا والسعودية، مع التمسك باتفاق «أوبك+» القائم على تنسيق وتثبيت عمليات إنتاج النفط وأسعاره، مع وضع الملف السّوري على طاولة المباحثات، ما يطرح تساؤلات عدّة حول الدور السعودي في سوريا؟ هل هو دور اقتصاديّ حيث تسهم السعودية في عمليّة إعادة الإعمار؟ أم هو دور سياسي من أجل وقف الحرب وتشكيل تحالف إقليمي جديد؟ هذا بالإضافة إلى التحرّكات الدبلوماسيّة لكلٍ من دولة الكويت ودولة الإمارات على الخط الإيراني، من خلال قرار رفع تمثيلهما الدبلوماسيّ في إيران إلى مستوى السفراء.

وبحسب تصريح «أنور غرقاش»، المستشار الدبلوماسيّ للرّئيس الإماراتي الراحل، «الشيخ خليفة بن زايد»[10]، وطلب المملكة العربية السعودية، فقد يتم رفع مستوى الحوار بين إيران والسعودية إلى المستوى السياسي، وربما إلى مستوى وزراء الخارجية ؛ وسيكون ذلك بشكل علنيّ وواضح؛ هذا ما قاله وزير الخارجية الإيراني «حسين أمير عبد اللهيان»[11]؛ وربما يكون طبيعياً انعكاس هذا التقارب السعوديّ – الإيرانيّ على الملف اليمني، والتوصّل إلى مرحلة الإقرار بالأمر الواقع، إذ إنه لا أمان ولا استقرار ولا حصول على النفط والغاز في المنطقة إلّا بعد حلحلة الملفات الشائكة، لأنّ استقرار السعودية، والحصول على نفطها، يتطلبان استقرار اليمن وإنهاء الحرب فيها، والنظر في كل متطلبات وحقوق الشعب اليمنيّ وتلبيتها، ممّا ينعكس إيجاباً على كلّ الواقع اليمني.

10– إيران: السعودية مستعدة لنقل الحوار إلى المستوى السياسي العلني.. ودولتان خليجيتان سترسلان سفيريهما إلى طهران، 22\7\2022
- https://www.france24.com/ar/

11 – وزير الخارجية الإيراني أمير عبد اللهيان: استعراض الصهاينة وواشنطن يزيدنا إصراراً على تحقيق أهدافنا، وكالات+ الميادين،15\7\2022
https://www.almayadeen.net/news/politics

الخاتمة

في ضوء ما سبق، هل يمكن توصيف جولة «بايدن» في المنطقة بأنّها الجائزة الكبرى وفق المنظور «الإسرائيليّ»؟ هذا الكيان المُصاب بذهول الخيبة، وخاصة بسبب فشل ما رشح من تطبيع محتمل بين السعوديّ و«الإسرائيلي»؛ لا بل إنّ وزير الخارجية السعوديّ نفى وجود أيّ نوع من التعاون العربي التقني مع الكيان الصهيوني؛ كما نفى وجود ما سمّي الناتو العربي، والذي روّج بأنّه سيُعلن عنه في أثناء قمّة جدّة.

وتزامنًا، حمل كلام وليّ العهد السعودي ووزير خارجيته رسائل وديّة وإيجابية تجاه إيران، تحت عنوان التعاون لتحقيق الاستقرار في المنطقة؛ وهذا الأمر له دلالات سياسية قد تفوق نتائجها، القريبة خصوصاً، ما كُشف عنه حتى الآن، لتتعرّى حقيقة هذه الجولة التي هدفت إلى «تبييض سجل بايدن» قبل خسارته المتوقعة في الانتخابات النصفية للكونجرس، وذلك من خلال كسر عزلته مع وليّ العهد السعوديّ، كإنجاز يحاول تسويقه قبل انتهاء صلاحيته؛ ولكن هل هذه الزيارة بالنسبة ل«جو بايدن»، حتى في ما يتعلّق بهدنة اليمن.. كافية؟ فقد تمّ تثبيت الهدنة الحالية، مع إمكانية تمديدها وتقديم المساعدات الإنسانية للشعب اليمني، وليس أكثر.

لكن ماذا عن التحالفات الدولية الجديدة، وخاصّة تحالف منظّمة «بريكس»؛ والأهم من ذلك منظمة «شنغهاي» الصّاعدة، والتي تضم دولاً تعاني بشدّة من الضغوط ومن الحصار الأمريكيّ والغربي، وقد ضاقت ذرعًا بهذا الحصار، وهي تمتلك إمكانيات كبيرة: جغرافية، وسياسية، واقتصادية، وعسكرية، وحيوية، من شأنها أن تعطيها القدرة اللازمة على مواجهة الغرب في كافة المنازلات المقبلة، وتضع حدًا نهائياً لهيمنته المطلقة؛ هذا عدا عن أنّ مشروع المنظّمة الأهم، وهو «طريق الحرير»، والذي يجب أن تؤدّي فيه سوريا وإيران دوراً محورياً، سوف يدعم مركزيتها الإقليمية العالمية حتماً.

من فريدريك هوف إلى عاموس هوكشتاين:

الثروات البحرية والخيانة

د. علي عباس حميّة*

فريدريك سي هوف: متابع لملفات الشرق الأوسط، وبالأخص الصراع العربي – الصهيوني؛ وصل إلى منصب ضابط منطقة خارجية في الشرق الأوسط بالقوات العسكرية الأميركية؛ حاصل على درجة الماجستير من كلية الدراسات العليا البحرية، وهو يجيد اللغة العربية. عمل كملحق للجيش الأميركي في بيروت، ولاحقاً في مكتب وزير الدفاع كمدير للأردن ولبنان وسورية والشؤون الفلسطينية.

لمع نجم هوف في العام 2001 كمدير العمليات الميدانية في القدس للجنة شرم الشيخ لتقصّي الحقائق برئاسة زعيم الأغلبية السابق في مجلس الشيوخ الأميركي حينها جورج ميتشل. وبصفته ضابطاً في الجيش الأميركي، كان هوف المسؤول الرئيسي عن صياغة تقرير اللجنة للعام 2001 المتعلق بانفجار بيروت في تشرين الأول/أكتوبر العام 1983 لمقرّ قيادة البحرية الأميركية.

كما شاعت الشبهة بأنه صديق مقرّب من رئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة، وربما دون علم الرئيس رفيق الحريري. وكان ملف النفط مع بداية 2004 يطفو بشكل جديّ على السطح، حيث كان هوف متابعاً جيداً لملفات البحار والنفط والغاز في منطقتنا. وما بين تمرير موضوع الملف البحري والنقطة رقم واحد، تم بيع حدودنا البحرية الاقتصادية

* باحث لبناني.

من قِبل السنيورة ومبعوثه المهندس عبد الحفيظ القيسي ولجنته، وإهداؤها للعدو الصهيوني على طبق من فضّة؛ وما بين هذه وتلك جرى اغتيال الرئيس رفيق الحريري لاستكمال المؤامرة علينا وجعل لبنان يتآكل داخلياً وإلهائه بالحدث الجلل، لتمرير عملية بيع الحدود البحرية والثروات الكامنة في المحصّلة.

عن قصدٍ وبعلم، أو من غير قصدٍ ودون علم، وفي الحالتين، تم اغتيال حدود لبنان وثرواته ورئيس وزرائه والوطن بكامله. ثم وبسحر ساحر، ظهر فردريك هوف مجدداً ليكون صاحب نظرية الخط رقم 2 في بحر لبنان؛ ولنكتشف اليوم أنه بعد رسم «خط هوف» تم تعيينه زميلاً بارزاً في «مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط» التابع للمجلس الأطلسي، ومتخصصاً في شأن سورية، وداعماً لما يسمّى الثورة، لتدمير سورية. وقد جرت مكافأته لربما من قِبل السنيورة لشغل منصب مدير المركز من 2016 إلى 2018 بعدما كان زميلاً أول مقيماً من 2012 إلى 2015.

بعد أن أحكم هوف قبضته على حدود لبنان البحرية بخطّه المشؤوم، وبالتزامن مع ما سبق من معلومات أعلاه، انتقل في 28 مارس 2012 ليتم منحه من قِبل الرئيس أوباما رتبة سفير في ما يتعلق بمهامه الجديدة كمستشار خاص لعملية «انتقال الحكم» في سورية، حيث كان قد شغل هوف سابقاً منصب المنسق الخاص للشؤون الإقليمية في مكتب المبعوث الخاص بوزارة الخارجية الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط، وبالأخص ملفات التطبيع والتسوية العربية – «الإسرائيلية» التي تقع ضمن اختصاصه، مع التركيز على تسريع انهيار سورية، ومسائل متعلقة بالعدو «الإسرائيلي» ولبنان.

ولنعد مجدداً إلى ثروتنا في بحرنا. فقد أثقلتنا الولايات المتحدة بالتهديد والوعيد والحصار، وذلك بعد احتجاز رئيس وزراء لبنان سعد الحريري في السعودية لإجباره على الاستقالة، لتمرير موضوع الغاز في البحر وإكمال موضوع التطبيع الصهيو–أعرابي؛ ولربما أجبِر الحريري على ترك السياسة لأنه ربط خيوط اللعبة في عملية اغتيال والده ما بين الشهود الزور، وعدم تعاون أميركا في تزويد لجنة التحقيق بصور القمر الصناعي «كويك

بيرد» الشامل على كافة تفاصيل عملية اغتيال الرئيس الحريري، والاعتداء الصهيوني في تموز 2006 على لبنان، وبيع حدودنا البحرية الاقتصادية 2007، ومن ثم تسليم هوف تلك الصفقة وخطّه المشؤوم رقم 2، مع تزامن الحرب العالمية على سورية، ودعم المقرّبين للرئيس السنيورة للإرهاب بمقولة إن لبنان ممر وليس مقراً، وإشهار عقد الزواج التطبيعي بين الأعراب والصهاينة مع بداية 2015، ملحقة بعملية «الريتز كارلتون» في السعودية، ومن ثم تقطيع المعارض السعودي جمال خاشقجي في تشرين الأول/أكتوبر 2018. وكان قبلها قد تم اعتقال الرئيس سعد الحريري (حسب صحيفة نيويورك) بحجّة لقائه مع المسؤول الإيراني علي أكبر ولايتي، وكأنه فهم منها اتهامه بتمرير معلومات له.

إذاً، ما الرابط بين معلومات الصحافي السعودي خاشقجي ومعلومات الرئيس سعد الحريري، وعدم تعاون أميركا بإرسال صور القمر الصناعي، والشهود الزور، ومن ثم انكفاء الحلفاء عن سعد الحريري، وصلة الرئيس السنيورة بالأميركي وبيع حدود لبنان البحرية وكأنّ فريدريك هوف كان عرّاب كلّ تلك الشبكة من المعلومات.

لقد نام لبنان مجبراً، منشغلاً بحروب الإرهاب عليه وعلى سورية، ومهدّداً لمدة عشر سنوات عن المطالبة بحقوقه، إلى أن أتى وقت حصاد الحقول الغازية والنفطية في بحر فلسطين، ليأتي المبعوثون الأميركيون تباعاً بصفات متعددة، والذين كانت تسمّيهم الإدارة الأميركية بالمفاوضين وليس بالوسطاء، ليعبر موضوع كارثة انفجار المرفأ، ومن ثم يعيدون علينا نفس سيناريو الشهود الزور والقضاة أصحاب الولاءات المتعددة والتضليل الإعلامي؛ ونحن نائمون في لبنان لا نميّز بين المفاوض والوسيط، وبشكل غير تتابعي، ديفيد ساترفيلد، جيفري فيلتمان، ديفيد شينكر؛ وأخيراً «آموس هوكستين» كما يحب أن تتم مناداته وليس عاموس هوكشتاين؛ منهم من أرسلته حكومته لشراء حدود لبنان البحرية، ومنهم من أرسلته لدفع أموال طائلة للتضليل الإعلامي وتشويه صورة المقاومة، ومنهم من أتى بحجّة تحرير الشعوب وحقوق الإنسان، ومنهم من كانت مهمته التهديد والوعيد ومحاصرة لبنان من خلال ثورته المزعومة وعبر زيادة أعداد الفاسدين، وحصار اللبنانيين عبر سرقة أموالهم من قِبل البنك المركزي وجمعية المصارف.

إن كلّ هؤلاء المفاوضين أو الوسطاء أو المندوبين الساميين الأميركيين كانوا لا يعملون ولا يعلمون ما يتوجب فعله إلاّ عبر أدواتهم الصغار في لبنان، أصحاب بيع وشراء الذمم والأوطان. أما الأخير (السيد عاموس)، فإن الحكومة الأميركية أرسلته متعمدة إلينا لتحقيرنا واستصغارنا، وهي تعلم أنه جندي صهيوني قد دنّس أرض لبنان ضمن قوات الاحتلال فاستجلبته إليها، كما فعلت مع مارتن أنديك، وعيّنته كبير مستشاري أمن الطاقة ليأتي إلى لنبان متسلطاً ويجتمع مع السلطات الزئبقية المنفلتة والمتناحرة بواقع الفدرلة الطائفية غير المعلنة؛ هذا الجندي الصهيوني عاموس أتى إلينا كـ بول بريمر في العراق، مندوباً سامياً متسلطاً، جامعاً أدواته من مجتمعنا ليفرحوا ويلتقطوا معه الصور التذكارية، وهم خائفون على أنفسهم من العقوبات الشخصية، ولربما بشحطة قلم مكسور من عاموس يتم معاقبتهم وسلبهم أموالهم التي يمكن أن يكونوا قد سلبوها بفسادهم من الشعب اللبناني.

وقد حاول الأميركي تقطيع الوقت، عبر الوعود الكاذبة باستجرار الغاز من مصر والكهرباء من الأردن وكسر «قانون قيصر» وفك الحصار استثنائياً عن سورية والمساعدة عبر صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي... كل ذلك كان شراءً للوقت، وكانت المقاومة تنتظر تحرّك المفاوض اللبناني ليكون قوياً وتقوم بدعمه ومساندته مباشرة عبر خطابات الأمين العام السيد حسن نصرالله، وعبر إرسال المسيّرات والوقفات التضامنية؛ ولكن هل هناك من دولة قوية أو مفاوض عنده الشجاعة ليقول جملة حق من أجل لبنان غير محور المقاومة.

المقاومة تقول وتثبت دائماً أنها ليست بديلاً عن الدولة، ولكنها تكون حيث يجب أن تكون، وبالأخص حين تختفي الدولة تأتي المقاومة لتسدّ الفراغ وتقوم بالتضحيات من أجل سيادة الوطن، ابتداءً من أول حبّة تراب على الحدود وأوّل قطرة ماء في البحر؛ إلاّ أن معظم الأدوات المريونات الدمى في لبنان لا يجيدون إلاّ إظهار الضعف والأكل والشرب كما الغربان في أقفاصها.

إن جلّ اهتمام أدوات أميركا في لبنان منحصر بكيفية العمل على نزع الكرامة الوطنية التي لا يمتلكونها، وقد باعوا ما تبقى منها بمطالبتهم نزع سلاح المقاومة خلال الانتخابات الماضية ، حتى يحصلوا على مكافأة مالية في سوق بيع الكرامات الأميركي أو الحصول على علامة جيّدة في ملفهم عبر وضع نجمة سداسية على جباههم تجنّبهم العقوبات الشخصية.

لبنان سينتصر في نيل حقوقه، وكما فعل دائماً، عبر المقاومة منذ 1982 إلى زمن المسيّرات، إلى وقفة الناقورة بعنوان «ثروتنا خط أحمر»، بعد أن جرى حصارنا ومحاولة تجويعنا من قِبل الحلف الأميركي التطبيعي الصهيو–أعرابي.

لقد أصبح لبنان ضعيفاً باستراتيجيته الاقتصادية، والمتمثلة بالمقدّرات والسياسات الخرقاء، ولكنه قوي وقوي جداً باستراتيجيته الدفاعية، والمتمثلة بقدراته العسكرية والمادية والمعنوية في المقاومة.

ومختصر الكلام: لن تضيع حقوق ولن تُهزم أمّة فيها هكذا مقاومة، وعلى رأسها سماحة السيد حسن نصرالله، ولو أتى ألف هوكشتاين وهوف مهدّداً.

أسعار الطاقة تُوتّر الديمقراطيين على أبواب الانتخابات النصفية:

سيناريو إيقاف روسيا لإمدادات النفط

بقلم : إيفان هالبر*
ترجمة : رينا حمّود

قد يتعرّض السائقون في الولايات المتحدة، الذين يشعرون بالارتياح من الانخفاض الأخير في أسعار الوقود، لصدمة عندما ينتهي الصيف، حيث يحذّر محلّلو الطاقة من أن جولة جديدة من ارتفاع الأسعار قد تظهر في أقرب وقت، أي في تشرين الأوّل المقبل.

إن احتمال حدوث صدمة جديدة في أسعار الوقود، والتي تتزامن مع انتخابات التجديد النصفي، يجعل البيت الأبيض والعديد من الديمقراطيين في حالة توتّر.

ترتبط مخاوف الأسعار بالجدول الزمني لفرض عقوبات أكثر صرامة على روسيا، والتي ستزيد من خنق إمدادات النفط العالمية. حذّر « جي بي مورجان»(أكبر بنك في أمريكا) من أنه في أسوأ السيناريوهات – حيث تردّ روسيا بإغلاق إمداداتها تمامًا – يمكن أن يقفز سعر النفط إلى 380 دولارًا للبرميل، أي أكثر من ثلاثة أضعاف ما هو عليه اليوم.

«إذا سألتني أين يمكن أن تذهب أسعار النفط، فسأقول اختر رقماً»، قال مايكل تران، المدير الإداري لاستراتيجية الطاقة العالمية في شركة RBC Capital، الذي يوضح أنه مع

* إيفان هالبر هو مراسل أعمال لصحيفة «واشنطن بوست»، ويغطّي تحوّل الطاقة. يركّز عمله على التوتّرات بين الطلب على الطاقة وإزالة الكربون من الاقتصاد.

التوقعات الغامضة، فإن العديد من المؤشرات تشير إلى انتعاش الأسعار. هذه أضيق سوق نفط شهدناها منذ جيل أو أكثر».

علاوة على ذلك، إن التكهّن المقلِق للمستهلكين، الذي يأتي في الوقت الذي تكافح فيه الأمّة (الأمريكية) بالفعل مع مستويات تاريخية من التضخم، جعل إدارة بايدن تتمسك بالتدخلات التي يمكن أن تجلب الإغاثة.

مع ذلك، يواجه القادة السياسيون الأمريكيون حقيقة أنه حتى الإجراءات السياسية والسياساتية المحلية الأكثر عدوانية، غالبًا ما يكون لها تأثير ضئيل على الأسعار في سوق النفط العالمية الموجّهة بقوىً خارجة عن سيطرتهم.

من هنا، يحذّر الاقتصاديون من مختلف الأطياف الأيديولوجية، من أن التدابير التي يروّج لها البيت الأبيض – السماح للنفط الروسي بالدخول إلى السوق العالمية بأسعار مخفّضة، وفرض ضرائب على أرباح شركات النفط «غير المتوقعة»، وخفض ضريبة الغاز الفيدرالية – يمكن أن تؤدّي في النهاية إلى تفاقم أزمة الطاقة في الولايات المتحدة، بدلاً من تخفيفها.

«عندما تحدث أشياء من هذا القبيل، فإننا نميل إلى التركيز على الإصلاحات قصيرة الأجل»، قال كريستوفر كنيتل، أستاذ الاقتصاد التطبيقي في كليّة سلون للإدارة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. لكن لسوء الحظ، فإن أسعار الوقود ليست في الحقيقة شيئاً يمكنك إصلاحه على المدى القصير».

تأتي مخاوف البيت الأبيض في لحظة يرى فيها المستهلكون أن أسعار الغاز هي واحدة من الأشياء القليلة في الاقتصاد التي تتّجه في الاتجاه الصحيح. انخفضت تكلفة «غالون الوقود» (البنزين) من أكثر من 5 دولارات قبل شهر، إلى متوسط وطني قدره 4.60 دولار. يتم تداول النفط بأقل من السعر الذي كان عليه قبل غزو روسيا لأوكرانيا.

وقد لعبت المخاوف بشأن الركود المحتمل الذي يثبط الطلب دوراً كبيراً في انخفاض الأسعار.

سبب رئيسي آخر لانخفاض الأسعار في الآونة الأخيرة، هو أن العقوبات الأوليّة ضد

روسيا أقل فعالية بكثير ممّا كان مخططاً له. يشقّ النفط الروسي طريقه إلى الأسواق العالمية على الرغم من القيود، ويتدفق إلى أماكن مثل الصين والهند. وهذا يعني أن الإمدادات العالمية ليست ضيّقة كما كان متوقعاً، عندما وحّدت الولايات المتحدة وأوروبا قواهما في البداية لمعاقبة روسيا على غزوها.

وعليه، يمكن أن يتغيّر ذلك مع الجولة التالية من العقوبات المخطّط لها. ومن المقرّر أن يترسخ الحظر الكامل لشحنات البضائع من النفط الروسي إلى أوروبا في 5 كانون الأول المقبل؛ ومن المتوقع أن تأخذ السوق في الاعتبار تأثيره في وقت أقرب بكثير.

حينها، ستكون العقوبات مصحوبة بحظر على تأمين السفن التي تحمل النفط الروسي، مما يمنعها من الوصول إلى الممرّات المائية الدولية. الجدير ذكره أنه تتم كتابة بوالص التأمين لمعظم سفن شحن النفط في العالم من أوروبا.

نتيجة لذلك، ستواجه روسيا عقبات جديدة حادّة أمام نقل نفطها إلى أي مكان. تهدف العقوبات إلى مضاعفة كمية النفط الروسي المسحوبة من السوق منذ بدء الحرب.

يشير مشروع تحليل داخلي للخزانة الأمريكية، إلى أنه يمكن أن يدفع سعر النفط للارتفاع بنسبة 50 في المائة فوق ما هو عليه اليوم. ويحذّر بعض محلّلي السوق من احتمالية حدوث ارتفاعات أكثر حدّة، مما قد يدفع أسعار الوقود إلى ما بعد 6 دولارات للغالون.

كل التحذيرات تأتي مع محاذير. في حالة وجود المزيد من الأخبار الاقتصادية السيئة التي تشير إلى ركود طويل الأمد، على سبيل المثال، فمن المرجّح أن تستقر الأسعار. يتم استخدام كميات أقل من البنزين عندما يكون الاقتصاد في حالة تراجع.

ليس هذا فحسب؛ فحدوث جولة جديدة من عمليات الإغلاق بسبب فيروس كورونا في المدن الصينية الكبيرة، من شأنه بالمثل إضعاف الطلب العالمي وتخفيف الضغط التصاعدي على الأسعار.

قال كيفين بوك، العضو المنتدب في ClearView Energy Partners، وهي شركة أبحاث، إن عدم التوازن بين العرض والطلب على النفط والبنزين، واضح للغاية في الوقت الحالي، حيث يمكن أن تتأرجح الأسعار مرّة أخرى قبل شهور من سريان العقوبات

الجديدة، في خضم حملة منتصف المدة..

أضاف بوك: «الأشخاص الذين يشترون النفط يقدّمون عروضهم مبكراً». يستغرق تسليمها من أربعة إلى ستة أسابيع. إذا كانوا يعتقدون أن النقص قادم، فإنهم يخطّطون لذلك «.

أكثر من ذلك، تشير المعضلة السياسية والاقتصادية إلى تحديات استخدام الطاقة كعصا السياسة الخارجية.

قال إدوارد تشاو، الباحث في أمن الطاقة في «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» وعمل في صناعة النفط لعقود، «إن عقوبات الطاقة لم تكن أبدًا الحلّ السحريّ الذي يأمله الناس». السياسيون يُخبرون الناخبين أنه يمكننا القيام بذلك ولا يتعيّن على الناس التضحية. إنه يعمل فقط إذا كنت على استعداد لتقديم تضحيات وخفض الطلب فعليًا «.

أظهر المشرّعون الأمريكيون القليل من الإقبال على تدابير الحفظ التي تحثّ وكالة الطاقة الدولية على تنفيذها كجزء من الجهود المبذولة لمساعدة أوكرانيا. الخطة المكوّنة من 10 نقاط، التي كشفت عنها الوكالة قبل أشهر – والتي تهدف إلى خفض الطلب على النفط بما يعادل جميع السيارات في الصين – تدعو الدول المتقدمة اقتصاديًا إلى خفض حدود السرعة على الطرق السريعة، وجعل المدن خالية من السيارات يومًا في الأسبوع وتنفيذ مشاركة المركبات..

يُنظر إلى تلك الخطط على أنها خاسرة سياسيًا في الولايات المتحدة، مما يعكس مبادرات الحفاظ على البيئة التي لا تحظى بشعبية، والتي حُكم عليها بالفشل في عهد إدارة كارتر عندما واجهت أزمة طاقة في السبعينيات.

وبدلاً من ذلك، يضغط البيت الأبيض على زعماء العالم للاتفاق على حد أقصى جديد للأسعار، من شأنه أن يسمح لروسيا بمواصلة بيع نفطها بعد الخامس من كانون الأول (ديسمبر) المقبل، ولكن بسعر مخفّض للغاية. الفكرة هي تجنّب النقص العالمي مع خفض أرباح النفط، التي تستخدمها روسيا لتمويل مجهودها الحربي.

على الرغم من أن الخطة لها بعض الأبطال البارزين، إلاّ أن خبراء الطاقة متشككون

بشدّة ؛ وهم يحذّرون من أن لدى روسيا أدوات مختلفة يمكن أن تسحبها لإلقاء السوق في حالة من الفوضى، بما في ذلك قطع جميع الشحنات إلى الخارج، ممّا يُغرق دولًا مثل الهند في أزمة أعمق.

إن تحذير مصرف جيه بي مورجان، من أن أسعار النفط يمكن أن تتضاعف أكثر من ثلاثة أضعاف، في أسوأ سيناريو، يستند إلى اكتشافه أن الاقتصاد الروسي يمكن أن يحافظ على خفض إنتاج النفط بملايين البراميل يوميًا.

قال بوك: «المشكلة هي أن روسيا تحصل على حق التصويت أيضاً». «فقط لأن شيئًا ما لم يتم القيام به من قبل لا يعني بالضرورة أنه لا يمكن القيام به. لكن في بعض الأحيان يكون هناك سبب لعدم حدوث ذلك «.

وصف « تشاو» هذا الجهد بأنه «محيّر». قال: « لم أقابل شخصًا واحدًا عمل في صناعة الطاقة يعتقد أن هذا يمكن أن ينجح».

الإجراءات الأخرى التي تتّبعها إدارة بايدن قد تستهدف شركات النفط، وتفرض ضرائب كبيرة على الأرباح «المفاجئة» التي تجنيها من ارتفاع الأسعار. يجادل كبار الديمقراطيين بأن مثل هذه الإجراءات قد فات موعدها.

قال السناتور شيلدون وايتهاوس (ديمقراطي): «من وجهة نظري، هناك قدر كبير من التدخل مناسب في هذه السوق». أنت لست مثل الحكومة تتدخل في السوق. أنت تتصدى للآثار المناهضة للمنافسة للكارتل. حتى لو كنت مسوّقًا حرًا، فمن الإنصاف القضاء على الممارسات المناهضة للمنافسة والتي يقودها الكارتل «.

إنها حجّة قوية تلقى صدىً لدى الناخبين الذين يلومون شركات النفط على ارتفاع الأسعار. لكن للولايات المتحدة تاريخ يعود إلى إدارة نيكسون في محاولة استخدام اللوائح للتحكم في الأسعار في محطات الوقود. أوضح كريستوفر كنيتل، أستاذ الاقتصاد التطبيقي في ورقة أكاديمية مفصّلة، كيف قادت هذه الجهود إلى نتائج عكسية، مما أدّى إلى حصول نقص النفط ونشوء أزمة الطوابير الطويلة في محطات الوقود في السبعينيات.

تواجه البلدان التي تتلاعب الآن بالتدخلات العنيفة في السوق نفس المعضلة مرّة

أخرى. قبل غزو روسيا لأوكرانيا، فرضت الحكومة المَجَرية ضوابط على الأسعار حدّدت تكلفة الوقود عند 4.80 دولار للغالون؛ تبع ذلك نقص. يُحظر الآن على السائقين هناك شراء أكثر من 13 غالونًا من الوقود يوميًا.

وقال كنيتل: «يتم تحديد أسعار الوقود على أساس سوق النفط العالمية؛ ومن الصعب على أي دولة أن يكون لها تأثير ملموس على تلك السوق في فترة زمنية قصيرة». إن السبيل لوقف هذا هو دعوة حاشدة للتشريعات الفيدرالية التي تقلّل الطلب على النفط على المدى الطويل. لذا في المرّة القادمة التي ترتفع فيها الأسعار على هذا النحو، لن تضرّ بنا بنفس القدر».

التطوّر التاريخي للتهديدات وانعكاساتها على النظرية الأمنية الإسرائيلية من خلال سيرة رؤساء الأركان (1948 - 2022م)

موسى محمد حدرج*

ملخّص البحث:

يتناول هذا البحث بالتحليل المكثّف مفهوم الأمن القومي، وارتباطه بالنظرية الأمنية التي تبنّاها الكيان الصهيوني، والتطوّر التاريخي للتهديدات التي واجهت الكيان منذ قيامه إلى وقتنا الحاضر، من خلال سيرة رؤساء أركان الجيش الإسرائيلي. تلك التهديدات التي تمثّلت بداية في جيوش نظامية (مصر وسوريا)، لتتحوّل لاحقاً إلى تهديدات من قِبل منظمات اعتمدت حرب العصابات دون استراتيجية واضحة؛ وبعدها تطوّرت التهديدات بوتيرة متسارعة، من دون وجود قدرة للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية على مجاراتها، ممّا أدّى إلى تآكل النظرية الأمنية للكيان ، حيث استطاع محور المقاومة تشكيل شبكة تهديدات فريدة من نوعها في تاريخ الصراع مع هذا الكيان، بدءاً بأفراد وحالات فردية، ووصولاً إلى دولة وازنة على العتبة النووية ، مروراً بتشكيلات تعتمد حروب العصابات ، إلى مقاومة شبه نظامية، ليجد العدو نفسه اليوم في مواجهة مخاطر وتهديدات متعدّدة الأبعاد والساحات والقدرات.

* باحث لبناني.

Abstract: This research deals with a quick look at the concept of national security, its connection with the Israeli security theory, and the historical developments of the threats they faced since the establishment of the entity to the present time through the biography of the chiefs of staff of the Israeli army. Threats that began in the form of regular armies, led by Egypt and Syria, to later turn into threats against organizations that adopted guerrilla warfare without a clear strategy, and then the threat developed in an accelerated manner without the ability of the military institution to keep up with it, which led to the erosion of the security theory, and how the resistance axis was able to form a unique network of threats in the history of the conflict with the entity, starting with individuals and ending with a nuclear state, passing through formations that depend on guerrilla wars to semi-regular resistance, so the enemy found itself facing dangers and threats of multiple arenas, dimensions and capabilities.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي – الاستراتيجية العسكرية – رؤساء الأركان – بناء القوّة – النظرية الأمنية – الكيان الإسرائيلي – إيران – المقاومة.

key words: National security - Military Strategy - Chiefs of staff - Force building - Security theory - The Israeli entity - Iran - Resistance.

مقدّمة:

تحوي طبيعة الصراع مع العدوّ الصهيوني أبعاداً عديدة، لكن لا يزال البعد الأمني والعسكري هو الأكثر تأثيراً مقابل هذا الكيان، المدعوم اقتصادياً وسياسياً من الدول الكبرى، وفي ظلّ بيئة عربية لم تزل مرتبطة حتى الآن بالرأسمال الغربي، بحيث لا توجد ضغوط اقتصادية وسياسية عربية مؤثّرة حتى الوقت الراهن.

ترتبط النظرية الأمنية بالأمن القومي الإسرائيلي، والذي يهدف إلى إبقاء هذا الكيان المؤقّت على قيد الحياة. ويُعدُّ الجيش المؤسسة المعنية مباشرة بمواجهة التهديدات العسكرية والأمنية، والتي من الممكن أن تهدّد روتين الحياة المدنية والاقتصادية للمستوطنين الإسرائيليين. وتحاول هذه المؤسسة، وعلى رأسها رئيس الأركان، أن تقوم باستمرار بتقدير هذه التهديدات والمخاطر، من أجل بناء قوّة متماثلة وقادرة على مواجهتها؛ لذا وجدنا من المفيد – سيما مع قرب انتهاء ولاية رئيس الأركان الحالي أفيف كوخافي – إعداد قراءة

شاملة وموجزة لسِير رؤساء أركان الجيش الإسرائيلي ، في محاولة لإعادة تحليل المسار التاريخي لهذا الجيش منذ تأسيس الكيان، بغية فهم الإجراءات والتدابير المختلفة التي قام بها رؤساء الأركان في مواجهة التهديدات المتعدّدة التي نشأت وكيفية انعكاسها على النظرية الأمنية، وخطط المؤسسة العسكرية في المحطات المفصلية للمواجهة ؛ وصولاً إلى رصد قدرة تلك النظرية على كبح التنامي المتسارع للتهديدات المقبلة للكيان، وذلك من منظار رؤساء الأركان الصهاينة تحديدًا.

مفهوم الأمن القومي بين التعريفات والتفسيرات المتعدّدة

يُعدّ مفهوم الأمن القومي من المفاهيم الأساسية الذي لديه ارتباط وثيق ببقاء الدول، حيث حظِي باهتمام الساسة والقادة العالميين. ويتّفق العديد من الباحثين على الحداثة النسبية للدراسات المتعلّقة بظاهرة الأمن القومي كظاهرة علمية وكمستوى للتحليل[1]، وهو ارتبط في بداية نشأته وتعريفه بالبعد العسكري بشكل وثيق جدّاً. فقد عرّفه المفكّر والتر ليبمان – Walter Lippmann بأنّه عبارة عن أمن الدولة الذي هو مساوٍ للقوّة العسكرية ومرادف للحرب[2]؛ والأمن في اللغة هو نقيض الخوف، والفعل «أمن» يعني حقّق الأمان؛ أما المفهوم الاصطلاحي ، فيشير عموماً إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف.

إنّ مفهوم الأمن ليس من المفاهيم المتّفق عليها بصورة عامة، وإن كانت المعاجم اللغوية تشير إلى أنّ تعريف الأمن يُقصد به «التحرّر من الخوف والقلق»؛ وتعرّفه دائرة معارف العلوم الإجتماعية Sciences Social of Encyclopidia The بـ «قدرة الدولة على حماية قِيمها من التهديدات الخارجية»[3].

1- Richard N Rosecrance, International Relations: Peace or War?, New York ,Macmillan, 1966, p.33-35.

2- David Sills, International encyclopedia of the Social Sciences, New York, Macmillan, 1968, vol,2 p. 40-45.

3– عمر عبد الله كامل، الأمن العربي من منظور إقتصادي: التحديات الراهنة.. والتطلعات المستقبلية، الطبعة الأولى، باريس، فرنسا، مركز الدراسات العربي– الأوروبي،1996م، ص84 .

يشمل مفهوم الأمن القومي العديد من التعاريف الاصطلاحية، نظراً لتنوّع واختلاف وجهات النظر بين الباحثين في ميدان الدراسات الأمنية والعسكرية بشكل خاص، والعلاقات الدولية بشكل عام. وقد تناولنا مجموعة من التعاريف للإلمام بكلّ مضمون ومحتوى معرفي لكلّ تعريف، لتفادي الوقوع في التحيّز والذاتية. ومن بين هذه التعاريف :

يرى وولتر ليبمان Lippmann Walter أنّ «الأمّة تبقى في وضع آمن إلى الحدّ الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقِيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرّضت للتحدّي على صون هذه القيم عن طريق انتصاراتها في حرب كهذه»[4]؛ يركّز هذا التعريف للأمن على البعد العسكري كركيزة أساسية لمواجهة أيّ خطر يهدّد القِيم المركزية للدولة. وفي نفس السياق، نجد أنّ فرديريك هارتمان فيري Ferry Hartman Frederick يعرّف الأمن الوطني أنّه «جوهر المصالح القومية التي تدخل الدولة من أجلها الحرب فوراً أو في فترة لاحقة»[5]؛ يركّز هذا التعريف بدوره على أهمية البعد العسكري في حماية الدولة والذي بدونه لا يتحقّق أمنها. كذلك نجد أن جوزيف ناي Nye Joseph يتناول مفهوم الأمن القومي باعتباره «غياب التهديد عن القِيم الكبرى»؛ أي أنّ الأمّة آمنة ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً من الدمار والأضرار الكبرى[6].

أمّا روبرت ماكنمارا McNamara Robert، فحدّد مفهوم الأمن الوطني في كتابه «جوهر الأمن»، من خلال تركيزه على البعد التنموي؛ فلا أمن من دون تنمية[7]. ويعرّف مكنمارا الأمن بقوله : «إنّ الأمن ليس المعدّات العسكرية، وإن كان يتضمنها؛ والأمن

4– جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص414.

5– طروب بحري، الأمن الغذائي: المفاهيم والأبعاد، مجلة المفكّر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 07، نوفمبر 2011، ص 294.

6- Jams Wyllie," Force and Security", in: Trevor C. Salmon and others, issues in international relations, London and New York, Routledage ,2nd edition,2008, P. 74.

7– عمر عبد الله كامل، الأمن العربي من منظور إقتصادي: التحديات الراهنة.. والتطلعات المستقبلية، مرجع سابق، ص85.

ليس القوّة العسكرية، وإن كان يشملها، ... إنّ الأمن هو التنمية...»[8].

ريتشارد أولمان Ullman Richard، في عام 1983، وفي مقال له بعنوان إعادة تعريف الأمن"Security Redefining "عرّفه أنّه نشاط أو سلسلة من الأعمال تؤدّي إلى تدهور معيشة سكّان دولة ما، وتهدّد مجال الخيارات السياسية لكيان ما[9]. وقد عرّف أرنولد ولفرز Wolfers Arnold الأمن، في مقال نُشِر له في عام 1952 بعنوان «الأمن الوطني كرمز غامض»، أنّه مقياس التهديدات على القِيم المركزية، وأن لا تتعرض هذه القِيم للهجوم[10].

انتقد الواقعيون التفسير الواسع للأمن الذي قدّمه أولمان، وتمسّكوا بمقولة أن الأمن هو دراسة التهديد واستعمال القوّة العسكرية. فالواقعيون التقليديون يخشون من توسّع مفهوم الأمن الذي قد يجعل منه مفهوماً شاملاً ومميعاً، لأنّ التهديدات العسكرية هي في الواقع الأكثر وضوحاً في فترة ما بعد الحرب الباردة[11].

ممّا سبق نستنتج عدم وجود تعريف جامع وشامل لمفهوم الأمن. ويعود ذلك لتنوّع مدارس الدراسات الأمنية، وهو مفهوم متنازع عليه جوهرياً. هناك زيادة في التمييز بين الأمن التقليدي والأمن الحديث؛ وعلى أقل تقدير، فإنّ معظمنا يتّفق على أنّ مفهوم الأمن توسّع إلى حدٍّ كبير، وبشكل مستمر، ليشمل الأبعاد المختلفة، سواء العسكرية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئة؛ ويشمل كذلك حتى الترابطات فيما بينها[12].

8– سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته – دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 2008 ،17 صيف، ص 19.

9- Richard H. Ullman," Redefining Security", International Security, Vol.8, N°:1, Summer 1983, P. 133. 2.

10- Arnold Wolfers, '' National Security as an Ambiguous Symbol'', Political Science Quarterly, Vol. 67, N°:4, December 1952, P 485.

11- Peter Hough, Understanding Global Security, London and New York, Routledge, 2004, P.7.

12- Oliver Richmond and Jason Franks, "Human Security and the War on Terror", in: Felix Dodds and Tim Pippard, human and Environmental security: An agenda for change, London, Earthscan, 2005, P.28.

مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي

وردت عدة تفسيرات للمفهوم التقليدي للأمن القومي الإسرائيلي على لسان قادة ومفكّرين في الكيان الإسرائيلي. يقول الأستاذ في العلوم السياسية في جامعة «بار إيلان»، الدكتور أفرايم إنبار إنه منذ تأسيس إسرائيل وزعماؤها يشعرون بأنها تواجه خطراً وجودياً نابعاً من رغبة الدول العربية في القضاء عليها[13].

ويقول اللواء يسرائيل طال، في مقالة له عن الأقليّة مقابل الأكثريّة، إن ضمان أمن الأمّة هو الحفاظ على مصالحها الحيوية[14]؛ أما اللواء فلنائي، فيعرّف الأمن أنّه الإطار الذي يعمل فيه الجيش كجزء من جهد قومي عام يعبّر عن مجمل قدرات الدولة لضمان وجودها[15].

إنّ نظرية الأمن الإسرائيلي هي المنبع الذي يستقي منه العسكريون الإسرائيليون توجّهاتهم، ومن ثمّ بناء عقائدهم؛ كما أنّها الأساس الذي ترتكز عليه استراتيجياتهم وأساليبهم في إدارة الصراع مع الدول العربية، أو أيّ عدوّ يهدّد أمنهم. كما ترتبط نظرية الأمن الإسرائيلي ، بالمفهوم الشامل لها، بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية، ولكن لم تُكتب بشكل دقيق. وأوّل من صاغ النظرية الأمنية الإسرائيلية هو ديفيد بن غوريون، والتي عُرفت بثلاثية بن غوريون: الردع والإنذار والحسم ، والتي لم تعد صالحة بصفتها المعيار الأوحد والرئيس، حسب اللواء ديفيد عفري، القائد السابق لسلاح الجو الاسرائيلي[16].

13– مجلة شؤون الأوسط، العدد 57، تشرين الثاني 1996 ، ص 30 الرابط : http://www.cssrd.org.lb

14– يغآل ألون وآخرون، أمن إسرائيل في الثمانينيات، ترجمة مؤسسة الدراسات العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1980م، ص62.

15– زئيف شيف وآخرون، الوضع الأمني الإسرائيلي، ترجمة محمد فياض صلاحات، مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية، نابلس فلسطين، كانون أول 1999م، ص 127.

16– رندة حيدر، العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت لبنان، 2015م، ص24.

وقد جرت محاولات عدّة لتطوير وصياغة وكتابة العقيدة الأمنية بشكل علمي ومنهجي؛ الأولى كانت من قِبل إسحاق مردخاي، حيث شكّل في العام 1998، ورشة عمل، بحضور كبار المسؤولين والخبراء الأمنيين؛ وهي جُمعت في خمسة مجلّدات، ولكنها لم تُعرض على المجلس الوزاري المصغّر. والمحاولة الثانية كانت من قِبل الوزير دان ميريديدور، الذي شكّل في العام 2006 لجنة صدرت عنها توصيات، وقدّمت لوزير الأمن «موفاز»؛ ولكنها أيضاً لم تُقر[17]؛ ولاحقاً، حاول غادي آيزنكوت صياغة الأهداف القومية والاستراتيجية العسكرية، والتي في حال فشل تحقيقها تؤدّي إلى تهديد وجودي للكيان الإسرائيلي. وقد حدّدتها الوثيقة الاستراتيجية للجيش الإسرائيلي فيما عرِف بوثيقة غادي آيزنكوت[18]، وهي :

– ضمان وجود دولة إسرائيل وحماية سلامتها الجغرافية وأمن مواطنيها وسكّانها.

– الحفاظ على قِيم دولة إسرائيل وصبغتها كدولة يهودية ديموقراطية وكبيت للشعب اليهودي.

– ضمان المناعة الاجتماعية والاقتصادية لدولة إسرائيل.

– تعزيز موقع دولة إسرائيل الدولي والإقليمي ضمن سعي للسلام مع جيرانها.

نظرية الأمن الإسرائيلية مقابل التهديد البشري والجغرافي العربي

تعني نظرية الأمن الإسرائيلي «مجموعة المفاهيم التي تُنتجها إسرائيل» لضمان أمنها، أو هي مجموعة من القواعد والمبادئ والأساليب التي في إطارها يتمّ تحديد التهديدات وطرق مواجهتها، عبر الاستغلال الأمثل للقوّة العسكرية، في مقابل تحجيم القوّة العربية، مثل الضربة الاستباقية أو الحرب الوقائية[19]؛ ويعتبر الباحثون أن نظرية الأمن الإسرائيلي تحدّد مجموعة التدابير والاحتياجات النظرية والعملية الخاصة بحماية المجال الإقليمي

17– المرجع نفسه، ص5.

18– غادي آيزنكوت، استراتيجية الجيش، نيسان 2018 ص 11.

19– يوسي بيليد، ندوة تحت عنوان "حزب الله لا يتسلح من أجل القيام باستعراضات عسكرية"، موقع والاه، بتاريخ 2010–12–18.

والحيوي للكيان، والذي لا يقتصر على البعد الجغرافي فقط، بل يشمل الجوانب العسكرية والاقتصادية والأيديولوجية والسياسية والأهداف التوسعية والتدابير الواجب اتخاذها لتكريس السيادة الصهيونية على الأراضي المحتلة[20]، ومنطقة غرب آسيا.

وبالتالي ، فإن نظرية الأمن القومي الإسرائيلي لا تتضمن تعزيز القوّة العسكرية وحسب، بل وتشمل أيضاً السياسة الخارجية والتقدير الاستراتيجي، ومدى التناقض أو التقارب الفكري بين الكيان والدول المجاورة، وتحديد أماكن القصور ونقاط الضعف لدى هذه الدول ونقاط التفوّق معها.

ونستطيع القول إنّ إسرائيل بنت نظريتها الأمنية على التقدير الدقيق والمتواصل لجوانب القوّة والضعف للبلدان العربية؛ فهي دولة عسكرية بالدرجة الأولى. لذلك انصبّ اهتمام إسرائيل الأمني الأوّل على الناحية العسكرية قبل السياسة الخارجية، والتي أمست تابعاً يخضع للاحتياجات العسكرية بهدف توفير الاستعداد الدائم للمواجهة والمشروعية «السياسية والقانونية»؛ وبالتالي فقد صاغت إسرائيل نظرية أمنها القومي طبقاً لاستراتيجية وتكتيك حربيين، بالاعتماد على إدراك دقيق لإمكانيات الدول العربية المواجهة لها، والتي تتمثل بثلاثة عوامل رئيسية هي: عامل التفوّق البشري العددي للدول العربية، والقدرة الاقتصادية الهائلة، والرقعة الجغرافية التي تؤمّن عمقاً استراتيجياً لهذه الدول.

وكلّ تلك العوامل وفّرت للعرب قدرة عالية لإدارة صراع أوحرب طويلة الأمد، ليس باستطاعة إسرائيل تحمّلها، بسبب المحدودية البشرية والجغرافية والاقتصادية لديها؛ ولذلك تسعى إسرائيل دوماً إلى تقليص مدّة الحروب وإلزامية كسب تلك الحروب والمعارك ضد العرب، ومنعهم من كسب ولو حرب واحدة، ما يعني تهديداً وجودياً لإسرائيل، بخلاف العرب الذين لا تتسبّب هزيمتهم في أي معركة أو حرب في خلق خطر وجودي عليهم، لاعتبارات الأرض والسكان والتاريخ المذكورة آنفاً.

20– إحسان مرتضى، الأمن القومي "الإسرائيلي " في تطوراته المفهومية والعملانية، مركز باحث للدارسات، بيروت، لا ت، ص37.

وقد أخذت إسرائيل هذه العوامل الأساسية في الحسبان لأجل صياغة نظرية أمنها القومي، والتي تركّزت وفقاً لهذه العوامل في اتجاهين: الأوّل اتجاه نظري عام، يتمّ من خلاله وضع المبادئ والمنطلقات؛ والثاني، وهو الأهم، اتجاه استراتيجي عسكري خاضع للمؤثّرات السياسية والجغرافية والعسكرية؛ ومن التحام هذين الاتجاهين تتكامل نظرية الأمن القومي الإسرائيلي[21].

الردع، الحسم، بناء القوّة وتشغيلها : مصطلحات جوهرية

لقد أكد بن غوريون مرّة تلو الأخرى أنّه يجب على إسرائيل أن تتصرف على افتراض أن حرباً جديدة قد تندلع في كل لحظة؛ وأراد الإجابة على سؤال مصيري يواجه الدولة الناشئة بقوله: «كيف يمكن تحقيق الأمن لشعبٍ قليل العدد، يعيش في دولة صغيرة المساحة ومحدودة الموارد، ومُحاطة بكثرة عددية معادية»[22].

وبناءً على هذا التصريح، تدرك القيادة الإسرائيلية أنّ الإجابة على هذا السؤال ليست سهلة، وأنّه يجب التغلّب على محوري السؤال المتمثّلين في صغر حجم الدولة والكثرة المعادية لها؛ فتمّ الاتفاق على تحديد ركيزتين أساسيتين لنظرية الأمن الإسرائيلي اللتين تمثّلتا بالآتي: عسكرة الشعب كلّه، والاعتماد على قوّة كبيرة من الاحتياط، ونقل الحرب الى أرض العدو، وتحييد الداخل الإسرائيلي عن التهديد. وهذه المسائل محكومة للثلاثية الأمنية: الردع، الإنذار، والحسم.

وقد اعتُبِر مصطلح الردع، الذي اعتمِد عليه في التفكير الأمني لإسرائيل، مُحيّراً وإشكالياً؛ فهو دائماً مرسومٌ وفق معايير الجيش الإسرائيلي وليس وفق معايير محور المقاومة، التي لديها وضعيتها الثقافية والقيادية والشعبية الخاصة؛ وأكبر دليل تاريخي على فشل تحقّق مفهوم الردع ،هو أنّ الحرب التي انتصر فيها الجيش الإسرائيلي بكلّ وضوح وهزِم فيها

21– علاء طاهر، حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائيلي، الطبعة الأولى، الصلاح للدراسات الاستراتيجية، باريس،ص 52 .
22– لورن إيغال، تكوين الجيش الإسرائيلي ، ترجمة عثمان سعيد العودة، لبنان، ص 11.

العرب في المقابل، لم تحقّق الردع؛ ونقصد فيها حرب الأيام الستّة؛ بل بالعكس، كان ذلك حافزاً لتطوير القدرات المصرية وزيادة حجم جيشها ثلاثة أضعاف[23]؛ وحتّى أنّ من دلالات خروج الجيش الإسرائيلي إلى عملية «عمود السحاب» هو تآكل في الردع الإسرائيلي الذي تشكّل، حسب رأيه، من عملية «الرصاص المسكوب»[24].

ومصطلح الحسم أيضاً هو من المصطلحات التي دارت حولها نقاشات طويلة لتحديد مفهومها وجوهرها. وفي النظرية الأمنية الأساسية، تعني إحباط التهديد قبل اكتماله. ولفهم مفهوم الحسم، لا بدّ من فهمه كجزء من مصطلحات أخرى يعتبرها الجيش أهدافاً لعملياته، مثل الانتصار، الحسم، الاستيعاب والردع[25]. وقد عرّف الدكتور آفي كوبر مفهوم الحسم أنّه سلْب الخصم القدرة على القتال خلال الحرب، بحيث يكون الانتعاش منها هو ذو معقوليّة متدنيّة؛ وعرّفها آخرون أنّها عرقلة برنامجه وقدرته على تشغيل قوّته[26].

كثيراً ما يرِد على لسان كبار الضبّاط، وفي الكتب والمجالات العسكرية الإسرائيلية ، مصطلح «بناء القوّة»؛ وهذا المصطلح يُعتبر من المصطلحات الأساسية لفهم نظرة العدوّ إلى تطوّر البنية القتالية لقوّاته العسكرية مقابل التهديدات المحتملة؛ فهو يقوم ببناء وإعداد الجيش من خلال الخطط الخمسية بشكل أساسي. وبناء القوّة هو عملية تغيير مستمرّة في التنظيم العسكري وحجمه وتقنياته وقدراته بشكل دوري روتيني وطارئ، من أجل أداء المهمات المستقبلية؛ وهو ينبثق من عملية تكيّف مع البيئة الديناميكية والواقع الحالي[27].

23– داف تمري، مجلة معرخوت، العدد 437، حزيران 2011م، مقالة القوّة الجويّة إلى أين؟ بتاريخ 01– 06–2011.

24– شلومو بروم، بعد عملية عمود السحاب قطاع غزة في تشرين الثاني 2012، معهد دراسات الأمن القومي، 2012م، ص7.

25– ندوة حوارية بمشاركة يتسحاق بريك وإيتاي بارون، مكور ريشون، بتاريخ 2019–12–08.

26– موقع معهد أبحاث القتال البرّي، بتاريخ 2010–04–01.

27– شعبة العمليات في الجيش الإسرائيلي ، بناء القوّة ، مجلة بين هكتافيم، مركز دادو للتفكير العسكري متعدد المجالات، الجزء الثاني، العدد 2019 ،7م.

الجيل الأوّل من رؤساء الأركان وتأسيس الجيش مقابل تهديدات محدودة

عيّن بن غوريون يعقوب دوري أوّل رئيس أركان للجيش الإسرائيلي، والذي كان رئيساً للهاغانا، ومن خرّيجي الجيش البريطاني. ومن أبرز الأمور التي واجهها هي إعداد الجيش وشراء السلاح وتوحيد العصابات الصهيونية في بوتقة جديدة هي «جيش الدفاع الإسرائيلي»، لمواجهة الحرب العربية الأولى، أي ما أطلقوا عليه «حرب الاستقلال». لقد كان التحدّي الأساسي مع الجانب العربي في ذلك الوقت هو الحفاظ على صلة الوصل بين المستعمرات الصهيونية وتأمين الطرقات بين بعضها البعض.

انتهت فترة ولاية يعقوب دوري، واستلم مكانه نائبه «يغآل يدين»، من خرّيجي الجيش البريطاني أيضاً. وقد بدأ مهامه في تنظيم وترتيب بُنية الجيش، فقام بتقسيم قيادات المناطق والشُّعب، وطوّر من النظريات القتالية نموذجاً شبيهاً بالأنموذج البريطاني، فحوّل العصابات إلى شكل جيش نظامي يرتكز على الاحتياط. ومن أبرز التهديدات التي واجهت «يدين» في هذه الفترة هي العمليات الفدائية المحدودة.

في العام 1952، عُيّن رئيس الأركان الثالث مردخاي مكليف في رئاسة الأركان؛ وهو كما سابقيه من خرّيجي الجيش البريطاني، وكان همّه زيادة عديد الجيش الإسرائيلي، حيث زاد عن الجيش المصري والأردني والسوري، وأنشأ بضغط من بن غوريون الوحدة الخاصة 101 بقيادة شارون. ولفت في أفكار مردخاي نزوعه نحو عمليات الاغتيال، حيث كان من أوائل رؤساء الأركان الذين وضعوا خططاً لتنفيذ اغتيالات تطال مستويات سياسية وعسكرية في سوريا. فحسب ما ورد في مذكّرات شاريت أنّه طلب الإذن بحرّية التصرف لقتل زعيم سوريا الكولونيل الشيشكلي[28].

موشيه ديان ونظرية جباية الثمن.. لاسكوف وتسور تكريس لما سبق

حتّى مجيء موشيه ديان واستلامه لهيئة الأركان، لم يكن لرؤساء الأركان حتى ذلك الوقت حضور شعبي وميداني واسع وكبير. قام ديان بنقلة نوعية على مستوى الحضور

28– محمد البحيري ، حروب مصر في الوثائق الإسرائيلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 2011م، ص53.

الميداني والعسكري والسياسي، ومن أبرز أعماله أنّه عارض السياسة الدفاعية التي فرِضت على الجيش، وبدأ ينتقل إلى المبادرة والهجوم وتنفيذ ضربات عسكرية وقائية وعمليات استباقية وثأرية. ففي العام 1955 كثرت العمليات الانتقامية التي نفّذها الجيش، وبدأ يعزّز من فتح المسارات والطرقات التي تعطيه إمكانية أكبر للعمليات الهجومية[29].

كتب ديان في يوميّاته: «ليس بوسعنا حماية كلّ أنبوب من الانفجار، وكلّ شجرة من الاقتلاع، لكن يُمكننا بقوّتنا تحديد ثمن مرتفع لدمنا؛ ثمنٌ أغلى ممّا يمكن لقرية عربيّة، أو دول عربيّة أو جيش عربي، أن تبذل عناء دفعه».

ديان الأسطورة لم يظهر إلّا على إثر حرب سيناء 1956، حيث خرج فيها إلى حرب استباقية بتعاون دولي، هدفه تدمير التواجد المصري في شبه جزيرة سيناء وقطاع غزّة، وتأمين حرّية الملاحة في خليج العقبة، والمساس بهيبة جمال عبد الناصر وإسقاط حكمه[30].

على أثر انسحاب الجيش الإسرائيلي من صحراء سيناء التي احتلّها في العدوان الثلاثي عام 1956م، بدأت تتبلور فكرة الحدود الآمنة، والتي ترتكز على وجود عمق إقليمي وموانع طبيعية كما حدّدها يغال آلون وليفي أشكول[31]، أو الحدود التي يمكن الدفاع عنها كما اعتبرها أبا إيبان، أو الحدود الرادعة كما أكدتها غولدا مائير[32].

حاولوا في قيادة الجيش أن يسعوا إلى التعويض عن التفوّق الكمّي عبر إيجاد تفوّق كيفي. فقد عبّر يغال آلون عن ذلك بقوله : «إنّ الجيش القادر على كسب الحرب هو وحده الجيش الذي يردع؛ وإن الأمل في الردع لا يعتمد على القوّة العسكرية وحدها،

29– عمي شامير، الموسوعة العسكرية الإسرائيلية – سلاح الهندسة، ترجمة دار الجليل، الطبعة الأولى، المجلد 3، 1989م، ص35–34.

30– يغآل الون وآخرون، تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال 35 عاماً، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1983م، ص59.

31– العباد إبراهيم، مدخل إلى الاستراتيجية الإسرائيلية، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، 1971م، ص13 و26.

32– الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول، ص598.

ولكن على التأكيد من أن هذه القوّة ستُستخدم في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة»[33].

فترة استلام حاييم لاسكوف، بين العام 1958 و1961، كرئيس الأركان الخامس للجيش، لم تشهد تهديدات واسعة؛ وكانت فترة تعاظم في بناء القوّة وبداية البرنامج النووي الإسرائيلي. والحادثة التي حصلت في عهده تعكس عمق الخوف وفقدان الأمن الاجتماعي الذي كان يعيشه الكيان في ذلك الوقت، بسبب ما عُرف في حينها بـ «ليلة البطّة»[34]؛ وقد استلم خلَفه «تسفي تسور»، وكان الجيش في كل تلك الفترة يقوم ببناء قدرته بما يتناسب مع الحرب القادمة وليس على أساس الحرب التي مرّت، فتمّ تطوير سلاح الجوّ وشراء طائرة «ميراج3» في العام1963م ، التي سيكون لها دور حاسم في حرب الأيام الستة[35].

الجيل الثاني من رؤساء الأركان: بين التوسع، الاستنزاف ، وتآكل نظرية الردع

إنّ أهم انجاز تحقّق من وراء كسب إسرائيل لحدود جديدة في مرحلة ما بعد حرب عام 1967 بالنسبة للأمن القومي الإسرائيلي، هو عزل البلاد وإبعادها عن خطر التقهقر الكارثي في حرب تقليدية شاملة. فلقد غيّرت حرب عام 1967 الوضع الإقليمي للصراع العربي– الإسرائيلي تغيّراً جذرياً[36]؛ واستطاعت إسرائيل خلال الحرب من احتلال مساحات لا بأس بها من أراضي تلك الدول، إذ انتزعت سيناء وقطاع غزّة من مصر، والضفّة الغربية من الأردن، ومرتفعات الجولان من سوريا، بما يعادل أربعة أضعاف المساحة[37] التي كانت تحتلّها إسرائيل قبل حزيران 1967، الأمر الذي وفّر لها جزءاً من العمق الاستراتيجي

33-Glubb, John Bagot. A Soldier with the Arabs, London, Hodde.r, P49.

34– يديعوت أحرونوت ، 5155 ، 1959–4–2.

35– زئيف شيف، الموسوعة العسكرية الإسرائيلية – سلاح الجو الإسرائيلي، ترجمة دار الجليل، الطبعة الأولى، المجلد 1989 ،1م، ص82.

36- David Rodman, The Israeli security theory, Middle East Review of International Affairs, December2001.p188-207

37– عدنان السيد حسين، التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية، الطبعة الأولى، دار النفائس، بيروت ، لبنان، 1989م، ص43.

وثروات طبيعية ويد عاملة رخيصة ، حيث لم تعد مراكز التجمع السكاني فيها، والمرافق الصناعية والعسكرية، في مرمى الجيوش العربية أو القوّات غير النظامية.

من هنا بدأ التفكير في إقامة مستوطنات من أجل أن يكون لها دور أمني وعسكري في إدارة الصراع. فقد اعتبر (إسحاق) رابين، رئيس الأركان آنذاك، أنّ للمستوطنات دوراً استراتيجياً في تقوية الوضع الأمني، وتهدف إلى تجديد وتوسعة الحدود التي يمكن الدفاع عنها[38]؛ كما وطوّر من تكتيكات العمليات الانتقامية من خلال استخدام سلاح الجوّ في عمليات وغارات محدودة[39].

بدأ الجيش الاسرائيلي في هذه المرحلة العمل على المحافظة على إنجازات حرب حزيران 67، فانتقل بين حرب 67 وحرب تشرين73 إلى تعزيز الدفاعات، وأنشأ ما يسمّى «خط بارليف» ، على اسم رئيس الأركان الثامن الذي استلم قيادة الجيش بين العامين 1968و 1973، كتكريس لسياسة الانكفاء والانتظار لتسوية سياسية. أبرز التهديدات التي واجهت «بارليف» هي تهديد حرب الاستنزاف التي كانت حرباً جديدة من نوعها، واعتُبرت من أعنف وأقسى الحروب التي خاضتها تشكيلات الجيش[40].

مع استلام دافيد أليعازر رئاسة هيئة الأركان التاسعة في الجيش (1974 –1972م)، وجد نفسه معنياً بشكل كبير في مواجهة التهديد الجديد لمنظمة التحرير في لبنان ، بعد انتقالها من الأردن على أثر ما عرِف بـأيلول الأسود عام 1970، عبر البدء بنوع جديد من العمليات، كان أبرزها عملية تحرير المخطوفين من طائرة «سابينا» في شهر أيار 1972، وعملية «ربيع الشباب» ضد أهداف ل»فتح» في بيروت الغربية في نيسان من العام 1973. ولكن حصول حرب تشرين مع مصر دفعه إلى مكان آخر مغاير لما خطّط له.

كان لحرب تشرين 1973، والهزيمة العسكرية المدويّة التي تعرّض لها الكيان، أثر كبير في سقوط الأسطورة الصهيونية؛ لذلك تجد تلك الحرب حاضرة دائماً في أدبيات الجيش

38– صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية، 1977–01–07.
39– زئيف شيف، الموسوعة العسكرية الإسرائيلية– سلاح الجو الإسرائيلي، مرجع سابق، ص55.
40– زئيف شيف، الموسوعة العسكرية الإسرائيلية سلاح الجو الإسرائيلي، المرجع السابق ، ص108.

الإسرائيلي. فقد قالت صحيفة «عل همشمار»، في 1973–10–9 ، حول الأحداث المتسارعة في حرب تشرين: «إن السوريين والمصريين فاجؤونا وأمسكونا عندما كنّا نثق بقوّتنا أكثر مما ينبغي»[41]. كما واهتزّت نظرية الأمن الإسرائيلي القائمة على التفوّق العسكري والحرب الخاطفة[42]؛ وبذلك فشل رئيس الأركان التاسع دافيد أليعازر في تطبيق النظرية الأمنية ، وخاصة بعنوان الإنذار والردع؛ وبالتالي عدم إمكانية استثمار القوات النظامية المؤلّفة من 177 دبابة، والتي كانت في هضبة الجولان، في المهام الدفاعية المطلوبة[43].

بعد حرب تشرين بدأت النخب تنتقد النظرية الأمنية الإسرائيلية التي وضِعت منذ الخمسينيات و لم تتعرض للتطوير والتحسين؛ وهذا ما أشار له المؤرّخ والأستاذ الجامعي أفيعاد كلينبرج، الذي انتقد آليات اتخاذ القرار في الكيان، وأنّ حرب تشرين لم تُبدّل من النظرية الأمنية بشكل جوهري، بحيث لم يتم بناء جيش كبير وقوي ينقل الحرب بسرعة إلى أرض العدو[44].

رؤساء أركان السبعينات ... تهديدات غير نظامية

بعد ثلاث سنوات من انتهاء حرب تشرين ، وقّعت مصر والكيان الإسرائيلي اتفاقية سلام، فتحوّلت أنظار رئيس الأركان العاشر موردخاي غور(1978–1974م) شمالاً. ففي فترة المفاوضات مع مصر، تنامت قدرات منظمة التحرير الفلسطينية التي أنشأت بُنية تحتية في الجنوب اللبناني، عرِفت بـ«فتح لاند»؛ وتحوّل لبنان إلى منصّة انطلاق لعمل منظمة التحرير في أنحاء العالم، فيما تحوّلت المنظمة إلى شبه جيش نظامي وكيان شبيه بالدولة ولديها بنى تحتية. ولذلك وجد الجيش الإسرائيلي أن منظمة التحرير لن ترحل عن لبنان ما

41– مجلة الموقف، العدد 1987 ،47، ص20.
42– عدنان السيد حسين، التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية،مرجع سابق، ص 78.
43– محمد البحيري ، حروب مصر في الوثائق الإسرائيلية، مرجع سابق، ص229 –226.
44– المرجع السابق، ص239.

لم يشعر قادتها بخطر وجودهم في بيروت وتغيير النظام هناك[45]؛ وحصلت عدّة عمليات في سافوي وكريات شمونة وبيت شان، جعلت نظرية الردع تحت الاختبار مجدّداً، فانتقل الجيش إلى تطبيق النظرية عبر عملية عسكرية جنوب الليطاني «عملية الليطاني» ، في شهر آذار من العام الأخير في خدمة موردخاي غور عام 1978، لإزالة «فتح لاند» وإبعاد التهديد الفلسطيني عن شمال الكيان.

دخل رئيس الأركان الحادي عشر رفئيل إيتان (1983 – 1978م) وقد آمن من خلال تجربته بمقاربة هجومية لخوض معركة «حسم» وحرب المبادرة والخيار مع منظمة التحرير، تحت اسم «سلامة الجليل»، واعتبار إيتان أن هذه الحرب هي حرب دفاعية كباقي الحروب السابقة، ولكنها بتكتيك هجومي هدفه القضاء على الوجود الفلسطيني، الذي أدّى من عام 1965 حتى العام 1982 إلى مقتل 1392 شخص وإصابة 6246 آخرين[46].

من الأعمال التي طبّق فيها إيتان فكرة الذراع الطويلة للجيش وفكرة الإحباط والحسم قبل تنامي التهديد وتجذّره، هي عملية «أوبرا» التي أعطى فيها الأوامر لتدمير المفاعل النووي العراقي؛ في ذلك الوقت كان التهديد الإيراني بقيادة (الإمام) الخميني لا يزال يُتابع عن بعد دون دخوله مرحلة التهديد الفعلي.

في العام 1983م استلم رئاسة الأركان الجنرال موشيه ليفي ، أوّل رئيس شرقي من المهاجرين العراقيين، فكانت في عهده عملية انسحاب تجاه الأوّلي وإيجاد منطقة أمنية في الجنوب اللبناني؛ ولم تجر في فترة ولايته أيّ تغييرات مهمّة على صعيد بناء الجيش وتحسين وتطوير النظرية الأمنية، على الرغم أنّه كرّس نظرية اليد الطويلة في عملية «الساق الخشبية» في استهداف منظمة التحرير على بعد 2300 كلم في تونس، في تشرين الأول من العام 1985م[47]، ممّا عزّز الردع ونظرية جبابة الثمن ولو في مناطق بعيدة.

45– دافيد شانوف، مذكّرات أرييل شارون، الطبعة الأولى، ترجمة أنطوان عبيد، مكتبة بيسان، بيروت، لبنان، 1992م، ص453 و643.
46– المرجع السابق ، ص 657.
47– أفيغدور شاهان، مقال إعادة النظر في الدائرة الثالثة، الموقع الإلكتروني العبري لمركز دادو،

«جيش صغير ومتطور» هو من المصطلحات التي أدخلها رئيس الأركان الثالث عشر دان شمرون في الجيش، كتعبير عن قدرات الجيش في عمليات الفتك والفعالية القتالية. واجه الجيش في فترة ولايته بين الأعوام 1987 والعام 1991 واقعاً وتهديداً جديداً من نوعه، وهو الانتفاضة الأولى، فتحوّلت نظريته من جيش ذكي يقاتل ويخطّط للقتال كأكثر الجيوش حداثة في العالم، ومقابل جبهات وجيوش عربية، إلى جيش يحمل الهراوات والعصي والحجارة لقمع المتظاهرين بأكثر الطرق بدائية ووحشية. وهنا بدأت تتبلور فكرة القتال مقابل منظمات تتبنّى حرب العصابات، والتي أصبحت لاحقاً مع حزب الله مدرسة خاصة.

«نحاش تسيفع» ... حرب الاستنزاف الثانية، الانسحاب من لبنان وتعديل النظرية

مع نهاية ولاية «دان شومرون»، دخلت تهديدات جديدة إلى خارطة التهديدات السابقة. فقد تعرّضت «إسرائيل» للمرّة الأولى لصواريخ بالستية نوع «سكود» من العراق، أطلقت خلالها صافرات الإنذار «نحاش تسيفع» في كانون الثاني من العام 1991م، وسقطت في مناطق حسّاسة في عمق الكيان[48]؛ لم يحصل ردّ على الرمايات العراقية، ولكن حصلت تعديلات جوهرية على النظرية الأمنية، بزيادة عنوان جديد عليها، وهو «الحماية»، والتي ستتكرّس لاحقاً في كل مراحل المواجهة مع حزب الله في لبنان، في مرحلة التسعينيات وصولاً لوقتنا الحالي.

على إثر تنامي الضغوط بعد العام 1992 ، وتحديداً بعد استشهاد السيد عباس الموسوي، كان للمقاومة في لبنان تعديلات بنيوية في تكتيكات وزخم عملياتها القتالية؛ فقد شهدت تطوراً تقنياً مهماً من ناحية زرع العبوات والاشتباكات المباشرة، وتطوّر العمليات المركّبة بين عبوات وكمائن، إلى جانب استخدام صواريخ مضادة للدبابات جديدة من نوع

.(https://2u.pw/4zM7P (20–06–2022 retrieved on @

48– مقالة عبرية، 30 سنة على حرب الخليج، Ynet الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت ، @ https://2u.pw/6e5Al .

«ساغر»[49]؛ وقد اعترف إسحاق رابين في ذلك الوقت بعمق الأزمة الأمنية التي واجهت الكيان في تلك المرحلة ، حيث كشف أنّ حزب الله شنّ 882 هجوماً في الشريط الحدودي منذ أول سنة 1993، وأنّ 99 جندياً قتِلوا في هذه المنطقة منذ أن انسحبت إسرائيل إليها عام 1985م[50].

أمام هذا المشهد الذي أحدث تصدعاً عميقاً في نظرية الحسم والردع، كان على إيهودا باراك، رئيس الأركان الرابع عشر (1995–1991م)، أن يبلور خططاً نارية لاستعادة زمام المبادرة؛ فنفّذ الخطّة الأولى منها في العام 1993 تحت اسم «تصفية الحساب» ضمن ثلاث مراحل: الأولى قصف المواقع القريبة من القرى، والثانية قصف المواقع على أطراف القرى، والثالثة ملاحقة المجموعات والأفراد داخل القرى، من خلال أسلحة جوية وبرية، مع استهداف موانئ صور وصيدا وتنفيذ حصار بحري، والعمل على دفع السكّان والمدنيين شمالاً للضغط على الدولة ونشر اليأس والإحباط والفوضى بين مؤيدي المقاومة[51]. كان جزء من أهداف الدخول بعمليات عسكرية محدودة مع لبنان تحريك العجلة السياسية والمفاوضات، التي كانت قد بدأت مع الأردن ومنظمة التحرير.

على إثر تفاهم تموز 1993 انتقلت المقاومة للقتال بأريحية عالية؛ فهي حمت المدنيين من أي ردود فعل على عملياتها العسكرية في الشريط الأمني، وحقّقت بذلك توازن رعب وردع. لذلك دعا رفائيل إيتان إلى استقالة باراك ، واعتبر أنّ الاتفاق هو إذنٌ لحزب الله بقتل الجنود الإسرائيليين[52]؛ فوجد باراك نفسه في حرب استنزاف جديدة ويواجه خصماً سريع التعلم والتأقلم والتطور[53]، وأمام تحديات جوهرية للنظرية الأمنية. فالردع أصبح مقيّداً ، والحسم يعاني من محدوديات الجغرافيا والانتشار والتكتيك المستخدم من المقاومة، والإنذار تعرّض للتشويش في تشخيص طبيعة المخاطر والتهديدات المتنامية.

49– إيغال أفيدان، صحيفة دافار، 1993–07–16.
50– صحيفة النهار، 1993–08–25.
51- Le Monde, 27-07-1993.
52– افتتاحية هآرتس، 1993–08–22.
53– صحيفة معاريف، 1993–08–20.

رئيس الأركان الخامس عشر أمنون شاحاك (1998–1995)، تميّز عمّن سبقه أنّه بدأ بصياغة نظريات قتالية جديدة، فأسّس وحدة إيغوز لتقاتل حزب الله على طريقة حرب العصابات؛ وبالتزامن، أكمل الخطط النارية التي اعتمدها باراك قبله، ودخل بعملية عسكرية لإعادة رسم قواعد الاشتباك مع المقاومة في لبنان، فنفّذ عملية «عناقيد الغضب» في العام 1996، والتي شغّل خلالها قوات خاصة في العمق اللبناني لضرب المنصّات الصاروخية ونقل المعركة إلى نقاط ودشم المقاومة[54]؛ هذه العملية التي استمرت حوالي 17 يوماً انتهت باتفاقات وتفاهمات، على غرار سابقتها في العام 1993؛ ولكن نظرية أمنون شاحاك لم تدم طويلاً بسبب حادثتين كارثيتين حصلتا في جنوب لبنان في العام 1997؛ الأولى اصطدام المروحيتين العسكريتين الإسرائيليتين، ومقتل 73 جندياً وضابطاً كانا داخلهما؛ والثانية مقتل 12 جندياً من وحدة الشييطت 13 في كمين أنصارية الشهير.

في العام 1998م، استلم شاؤول موفاز رئاسة الأركان العامة السادسة عشر للجيش. وأبرز ما قام به في فترة ولايته هو الانسحاب من جنوب لبنان في أيار 2000، والانتفاضة الثانية في 28 أيلول 2000، والتي امتدّت إلى عمليات نوعية في العمق المحتل، وعملية «السور الواقي» في الضفة الغربية في آذار 2002م.

ويمكن اعتبار الانتفاضة الثانية وعملية «السور الواقي» من انعكاسات أو ارتدادات الانسحاب من الجنوب اللبناني، والتي عبّر عنها الكاتب أوري مسغاف، واقترح تسمية فترة التواجد في لبنان أنّها حرب الاستنزاف[55].

الجيش دون هدف ... أيام قتالية أم حرب شاملة؟

دخل موشيه يعلون العام 2002م من الباب الواسع لجهة فكرته حول تحويل التهديدات إلى حروب أوعمليات ضد عصابات ومنظّمات شبه دولة، وفضّل استخدام نمط «الإحباط

54– غال بيرل فينيكل، حزب الله بقي عدواً محنّكاً ومريراً كما كان، موقع زمان www.zman.co.il.، بتاريخ 28–04–2020.

55– أوري مسغاف، هآرتس، نقد لكتاب "أمّي خرجت من لبنان" لرئيس حركة الأمّهات الأربعة، بتاريخ 16–11–2021.

المركّز»، القائم على تصفية شخصيات مؤثّرة ومحورية في المقاومة؛ فأعطى الضوء الأخضر لتنفيذ عمليات اغتيال لأحمد ياسين وصلاح شحادة (قادة من حركة حماس في غزة).

لكن يعلون ترك رئاسة الأركان قبل أن تتلطّخ يداه بتنفيذ أكبر عمليات انسحاب وإخلاء للمستعمرات قادها الجيش ضمن عملية «فك الارتباط» مع قطاع غزّة، والتي قام بتنفيذها رئيس الأركان الثامن عشر دان حالوتس مع بداية ولايته، والذي هو نفسه سيدخل في العام التالي في حرب لبنان الثانية في تموز 2006م، ويخرج منها مع نظرية أمنية مهشّمة ونظريات قتالية وجدت نفسها في بيئة تهديدات جديدة ومفاجئة لم يتحضّر لها الجيش كما يجب.

دخل الجيش الإسرائيلي في حرب لبنان الثانية على أساس خطط نارية نوعية وأيام قتالية، ولكنّه وجد نفسه في سياق حرب بريّة لم يرغب بها؛ وهذا ما عبّر عنه حالوتس لاحقاً بقوله إنه حاول ربط أرجل أودي آدم، قائد المنطقة الشمالية، لعدم السماح بتمدّد العملية البريّة[56]؛ وقد قيل الكثير حينها عن فشل الإسرائيلي في مدى إدراكه لمفهوم الحرب، وأنّ عليه إعادة بلورة مفاهيم تفعيل القوّة وبنائها واستراتيجيته في مواجهة التحديات[57].

حرب تموز التي أطاحت بأعلى ثلاثة مستويات قيادية في الكيان، كانت لها ارتدادات لا تزال أصداؤها تتفاعل حتى وقتنا الحالي. وقد كشفت لجنة الخارجية والأمن في تقرير لها حول الحرب، أنّ المواجهة التي حصلت بدأت كعملية عسكرية وليس كحرب، وأنّه كان من المفترض استيعاب مفهوم أمني جديد بشأن التهديد الذي حصل تجاه الجبهة المدنية[58].

وبعد وجوده لفترة 19 شهراً فقط في منصبه، أعلن دان حالوتس عن استقالته في ظلّ حرب دون انتصار، وعيوب خطيرة في عمليات اتخاذ القرارات وغياب التخطيط

56– عنيان مركزي، نقلاً عن كتاب مذكّرات دان حالوتس في حرب لبنان الثانية " بنظرة مباشرة"، بتاريخ 04–02–2010.

57– العميد المتقاعد دوف تمري، يديعوت أحرونوت ، لماذا فشل الجيش الإسرائيلي في الحروب الأخيرة؟، 28–02–2010.

58– لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، تقرير لجنة دراسة استعدادات الجبهة الداخلية في حالات الطوارئ، 2006، ص 11.

الاستراتيجي لمواجهة التطورات والتحديات الناشئة. وعُيّن بدلاً عنه غابي أشكنازي (2007–2011) كأوّل رئيس أركان من لواء غولاني، الذي خبِر وألِف لبنان في الريحان والشقيف؛ وهو جاء ليعزّز من معنويات القوّات البريّة في الدرجة الأولى أكثر من أي أهداف أخرى، وعمل على إعادة تكييف الجيش وجعله ذي صلة بنوع التهديدات، والساحة التي من المفترض مواجهتها.

بدأ أشكينازي مسيرته بتنفيذ عمليات الإحباط المركّزة، فتمّ استهداف المفاعل النووي السوري، والتي ستكون له إلى جانب حرب تموز تداعيات كبيرة ، ستنعكس توثيقاً أكثر للعلاقة بين الأسد ومحور المقاومة[59]؛ وأيضاً، هو لجأ إلى خيار نظرية جزّ العشب وتقليص التعاظم المتسارع لقدرات المقاومة في قطاع غزّة ، والذي بدأ يتبلور بعد عملية فك الارتباط، فكان الخيار عملية عسكرية تحت عنوان «الرصاص المسكوب»، وكأنّها ميدان اختبار ورفع الحالة المعنوية للجيش بعد حرب لبنان الثانية.

بدأ الجيش بلورة الخطط العسكرية مقابل التهديد النووي الإيراني الحديث العهد، في أواخر أيام أشكينازي ؛ ولكن التهديد الداهم كان تنامي القدرات الفلسطينية لحركتي حماس والجهاد في قطاع غزة خلافاً للتقديرات المتوقّعة. وقد سجّل في عهده تشكيل أول بطارية نظامية للقبّة الحديدية في شهر أيار من العام 2010، كمؤشّر على الانتقال إلى الدفاع، ممّا زاد من مستوى الحماية للجبهة الداخلية مقابل تهديد الصواريخ المتنامي؛ واعتُبرت الخطوة استيقاظاً متأخّراً لإسرائيل على استراتيجية قتال جديدة[60].

مع بداية العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين، استلم بيني غانتس رئاسة الأركان العشرين للجيش الإسرائيلي (2011–2015)، مع تحديات متراكمة ومركّبة ومعقّدة. وقد حاول خلالها تنفيذ عملية عسكرية ببصمة خفيفة، وذات أثر عسكري ميداني، تجاه قطاع غزة، والتي افتُتحت باغتيال أحمد الجعبري (قائد حماس العسكري) ؛ وأُطلق على

59– عاموس هرئيل، هآرتس، السلاح خارق التوازن الذي نقلته سوريا إلى حزب الله: سكاد، بتاريخ 14–04–2010.

60 – عاموس هرئيل، هآرتس، بتاريخ 11–01–2010م.

العملية اسم «عامود السحاب». انتهت الحرب دون نصر واضح وغياب الحسم.

مع بداية العام الأخير من ولايته، وبعد عملية اختطاف لثلاثة صهاينة في الخليل، وكردّ فعل على عملية «عودوا أيها الأخوة»، تصاعدت وتيرة الاحتكاك بين حماس والإسرائيلي، فلجأ الأخير إلى عملية عسكرية جديدة «الجرف الصلب» على إثر زيادة التهديد على الجبهة الداخلية، ولكن هذه المرّة مع تعزيز أكثر لعنوان الحماية في النظرية الأمنية من خلال القبّة الحديدية، مع عملية برّية لتقويض الأنفاق الهجومية لحماس.

لكن، ومع تطوّر التهديدات الهجومية لمحور المقاومة في المجال الصاروخي والبري، تحوّل معيار الدفاع إلى مرتكز أساسي في النظرية الأمنية ؛ وهذا ما عبّر عنه حرفياً قائد سلاح الجو اللواء عيدو نحوشتان في مؤتمر لخطة العام 2011: » معيار الدفاع يعكس نظرية استراتيجية لتعزيز الدفاع كمفهوم عملاني حديث التطبيق، كما أنّه ينعكس على النظرية الأمنية»[61].

الجيش كلّه إلى الدفاع در... بين الذئاب المنفردة وإيران النووية

بعد عدّة أشهر من انتهاء عملية «الجرف الصلب»، ومع بداية العام 2015، انتهت رئاسة بيني غانتس وعيّن غادي آيزنكوت (2018–2015)، الممثّل الثاني للواء غولاني، في المنصب؛ وهو بدأ ولايته الجديدة بمواجهة تهديد جديد من نوعه، لا يملك بصمة استخبارية ولا هويّة ولا مؤشرات. إنّها العمليات الفردية وأعمال الطعن، التي تجاوزت الإنذار المبكر في النظرية الأمنية.

آيزنكوت سعى لإعادة بلورة النظرية الأمنية، من خلال تقديم وثيقة مكتوبة عرِفت بـ«استراتيجية الجيش الإسرائيلي» ، في محاولة منه لتقديم إجابات على أسئلة بشأن مصطلحات، مثل الحسم والانتصار والحرب اللاتناظرية؛ لكن اصطدمت تلك النظرية الأمنية بتهديدات داخلية وخارجية، وساحات متعدّدة تبدأ بعرب 48 وتكاد لا تنتهي مع

61 – جيش الدفاع الإسرائيلي، تحدي السلاح المنحني وتشكيل الدفاع الفعّال لدى دولة إسرائيل، 2011م، ص26.

إيران.

وأخيراً، عزّز الرئيس الثاني والعشرون لأركان جيش الاحتلال، أفيف كوخافي (–2019 2023)، من أنشطة المعركة بين الحروب، التي اعتبرها كخيار بديل عن حرب عسكرية مفتوحة مع المقاومة، وخيار ما دون شبح الحرب التي لا إمكانية لخوض غمارها[62].

خلال المراحل الماضية سيطر التكتيك الهجومي على الوعي العسكري لدى عدّة أجيال ، وأهمِل الدفاع. ولكن في عهد كوخافي ، بُدء العمل على إعادة التوازن في التفكير بين الدفاع والهجوم، الدفاع عن الأجواء والدفاع عن الأرض، ولا سيّما في ظل تنامي قدرات المقاومة الهجومية مع تجربة متراكمة من الساحة السورية مقابل المسلّحين، وتجارب هجومية ذات أثر في حروب غزة[63].

وتبرز هنا عملية «حارس الأسوار»، وما جرى فيها من تحوّل المقاومات إلى مقاومة واحدة متجانسة، وبتنسيق عالٍ جدّاً لأوّل مرّة بهذا المستوى في تاريخ الصراع. وقد اعتبر اللواء الاحتياط غرشون هكوهين أنّ التوقّع بإخضاع «حماس» كان مبالغاً فيه، وأنّ وقف إطلاق النار كان مبكراً جدّاً، وأنّ الكلام عن الحسم هو غير دقيق ومهني[64].

من أخطر التحديات التي كانت على رأس الاهتمامات لدى الكيان، تحدي القدرات الإيرانية المتزايدة، إلى جانب الجرأة، وهي في العادة لوازم الشعور بالخطر، حيث تجتمع القدرة مع الجرأة. وحسب التقدير الاستراتيجي الإسرائيلي، فإنّ إيران تقدّمت خطوة إضافية في المواجهة مع الولايات المتحدة وشركائها في المنطقة، من خلال الهجوم على مرافق النفط السعودية ومهاجمة الطائرات غير المأهولة الأميركية فوق جنوب إيران؛ وبعدها وجّهت إيران ضربات للقواعد الأميركية في العراق، إضافة إلى اقتحام السفارة

62 – إحسان مرتضى، المعركة بين الحروب: تكتيك العجز الإسرائيلي، مجلة الجيش اللبناني، العدد 405، آذار 2019، @ https://2u.pw/zZ7dz.

63– دوف تمري، مجلة معرخوت، العدد 437، حزيران 2011م، مقالة القوّة الجويّة ألى أين؟ بتاريخ –01 06–2011 ص 4–13.

64– غرشون هكوهين، القناة السابعة، www.inn.co.il بتاريخ 2021–05–24.

الأميركية في بغداد، ومشروع الصواريخ الدقيقة لحزب الله؛ وكلّ ذلك جعل إسرائيل أمام تحدّيات وجودية صعّبت عليها العمل وحدها في المواجهة القادمة[65]، وجعلتها في حالة انكفاء في حدّها الأقصى منذ نشأتها.

وقد ختم كوخافي مسيرته بنبرة مرتفعة من التهديدات للبنان، اعتبر الباحث أرئيل لفيته أنّها تعكس عدم فهمه لجوهر وطبيعة المواجهة القادمة؛ فهو لم يتعلّم من عِبر الحرب الأوكرانية، واعتبر أنّ الجيش يمكنه أن يصل إلى إنجازات عملياتية. ولكن كلام وتهديد كوخافي هو وصف لهزيمة استراتيجية قادمة[66].

الخلاصة

يعتمد مفهوم تشغيل القوّة بشكل أساسي على تحذير مسبق. وفي حال فشل التحذير المسبق، فإنّ تشغيل القوّة سيكون بحدّه الأدنى.

حرب سيناء 1956 وحرب حزيران 1967 طبّقتا بنجاح عسكري نظرية الحرب الاستباقية ونقل الحرب لأراضي العدو؛ ولكن مفعول الردع لم يدم طويلاً، بل تعرّض للتآكل والضرر.

تحضيرات الجيش على مستوى بناء القوّة وتشغيلها كانت متلائمة ومتناسبة مع التهديدات المتنامية منذ الخمسينيات حتى الثمانينيات من القرن الماضي؛ ولكن في فترة التسعينيات حصل توازن وتقلّصت الفجوة بين الطرفين لصالح المقاومة، فكان لجيش العدو خطط تعالج الحاضر ولا تنظر للمستقبل؛ وهذا خلاف نظرية الإنذار .

مع العقد الأول من القرن الحالي، بدأ ميزان القدرات في نظرية القتال لدى محور المقاومة يتزايد بوتيرة أسرع وأعلى من عملية البناء التي أجراها الجيش الإسرائيلي مقابل التهديدات والمخاطر المحتملة؛ وهذا ما أكّدته عدة حروب شنّتها إسرائيل، في تموز 2006

65– إيتي بارون وإيتاي شابيرا، التقدير الاستراتيجي لإسرائيل 2020–2019، معهد دراسات الأمن القومي، 2020م، ص3.
66– أرئيل لفيته، الإرث الخطير لكوخافي، هآرتس، بتاريخ 2022–06–19.

(ضدّ لبنان) وحروب غزة خلال الأعوام 2008 و2012 و2014؛ وتجلّت بشكل أوضح في معركة سيف القدس 2021.

في العقد الثاني من القرن الحالي ، وجدت المنظومة الأمنية الإسرائيلية نفسها مقيّدة بأبعاد وساحات جديدة من المخاطر والتهديدات، انتقلت خلالها إلى نمط المعركة بين الحروب كبديل عن العمليات الواسعة. وقد واجهت تهديدات مختلفة، بدءاً من السكّين و«الذئاب المنفردة»، إلى منظمات اعتمدت حرب العصابات، وصولاً إلى دولة إقليمية كبرى تمثّلت بإيران.

النظرية الأمنية المحدّثة لـ«بن غوريون» أصبحت خماسية وليست ثلاثية؛ فقد زيد عليها الحماية والدفاع. وبالتالي انتقلت المنظومة الأمنية إلى موقف دفاعي أمام التهديدات المتنامية؛ وهذا يعني الانتقال إلى مرحلة خطيرة قد تُضعف من قدرة الكيان المحتل على الصمود في الحروب القادمة مع محور المقاومة.

ندوات المركز الدورية

حلقة نقاش خاصة حول

الثروة الغازية والنفطية اللبنانية بين الحقوق والحصار الأمريكي

بتاريخ 22/6/2022، عُقِدت في مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية حلقة نقاش خاصة حول قضية ترسيم الحدود البحرية بين لبنان والكيان الإسرائيلي وأزمة حقل كاريش المتنازع عليه بينهما، وذلك بحضور رئيس مركز باحث، الدكتور يوسف نصرالله وعدد من الخبراء والباحثين المختصّين في الشؤون السياسية والأمنية والاقتصادية، وهم:

- **النائب محمد خواجة: عضو كتلة التنمية والتحرير.**
- **اللواء الركن عبد الرحمن شحيتلي.**
- **العميد الركن بسام ياسين: رئيس الوفد التقني العسكري اللبناني المفاوض السابق حول الحدود البحرية الجنوبية.**
- **الدكتور حسن مقلّد: خبير وباحث اقتصادي.**
- **الدكتور عباس اسماعيل: الباحث والخبير في الشأن الإسرائيلي.**
- **العميد حسن بشروش.**

* **الدكتور يوسف نصر الله** (مدير مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية)

افتتح مدير مركز باحث للدراسات، الدكتور يوسف نصرالله حلقة النقاش بقوله:

أودّ في البداية أن أرحّب بكم جميعاً، وأشكر لكم حسن تلبيتكم لهذه الدعوة إلى هذه

الحلقة من النقاش للوقوف على آخر المستجدات حول ترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة وحول الثروة النفطية والغازية وحول التهديدات والمخطّطات التي يُمكن أن تُحبط لبنان على أكثر من صعيد.

لا شك أن ارتفاع منسوب التوتر والتصعيد والاشتباك بين لبنان والكيان الإسرائيلي على خلفية استخدام العدو لمنصة الغاز وتموضعه إلى الجنوب (من الخط 29) للمباشرة بأعمال الاستخراج والمعالجة والإنتاج، جاء بموازاة متغيرات متداخلة محلياً وإقليمياً ودولياً.

خارجياً، يمكن القول إن هذا التصعيد حصل وسط انشغال أمريكي باحتواء تداعيات الحرب الأوكرانية، لاسيما ما يتصل بتوفير بدائل الطاقة الروسية لأوروبا، من خلال العمل والسعي إلى إنشاء ائتلافات غازية ونفطية، ومن خلال الضغط على الدول النفطية لزيادة إنتاجها، مما يفضي إلى ضبط أسعار السوق عالمياً ولجم انعكاساته على الناخب الأميركي عشية ما يُسمّى الانتخابات النصفية للكونغرس.

داخلياً، حصل هذا التوتر وهذا التصعيد في ظلّ وضع لبناني داخلي بالغ الصعوبة، من تأزّم سياسي وانهيار مالي واقتصادي يسمح بالاستثمار على حاجة لبنان، وابتزازه وإرغامه على تلقي مساعدات مشروطة، ودفعه إلى تقديم تنازلات جوهرية تتصل بحقوقه وثرواته النفطية والغازية، وفي ظلّ رهان الإسرائيلي على أن هذا الانهيار المالي والاقتصادي من شأنه أن يُسهم في تكبيل خيارات حزب الله، وفي تقييد قدراته على المبادرة والفعل، وجعله يحاذر الاندفاع باتجاه التصعيد العسكري، وباتجاه أي مستوى من التأزيم الذي قد يُفضي إلى تفاقم الوضع الراهن.

وفي ظلّ رهان أمريكي أيضاً على إمكانية استيلاب حقوق وثروات لبنان من خلال الدفع بمسارين متلازمين: **مسار تطميعي**: من خلال احتمال منح لبنان حقل قانا مقابل تنازله رسمياً عن كامل الخط 29؛ و**مسار ابتزازي**: أداته عامل الوقت، لأن لبنان لا يستطيع أن ينتظر طويلاً ربطاً بحاجته الملحّة للتزوّد بالطاقة الأردنية وبالغاز المصري وربطاً بما يعانيه من انهيارات وأزمات اقتصادياً ومالياً ونقدياً، لا سيما أن وقف هذه الانهيارات

وحل هذه الأزمات يرتبط بقدرته على الاستثمار في ثرواته النفطية والغازية المفترضة هذا من جهة.

ولأن استفادة لبنان من هذه الثروات محكومة أيضاً بمحدودية الوقت، من خلال الحديث عن أن اتجاه العالم إلى اعتماد الطاقة البديلة، قد يؤسّس لاحقاً لأن تكون ثروات لبنان بعد سنوات، إذا لم يتم الاستفادة منها، من دون أي قيمة فعلية أو جدوى اقتصادية بالقياس إلى كلفة الاستخراج.

والأسوأ أن هذا التوتر حصل في ظلّ إرباك رسمي لبناني حول سقف الحدود اللبنانية البحرية (الخط 29 أو 23 أو 23 معدّل)، وما إذا كان الخط 29 هو سيادي حقوقي لا يمكن التنازل عنه، أو مجرّد خط يطرح في بازار تحسين الشروط وتحسين المكاسب، وذلك قبل أن يُسقط المسؤولون اللبنانيون بأنفسهم، وسلفاً، أي قيمة تفاوضية لهذا الخط من خلال ما أدلوا به من تصريحات إعلامية ذهبت إلى حد اعتباره خطاً تفاوضياً ليس إلا، قبل أن ينتهي بهم الأمر إلى تقديم عرض بتعديل الخط 23 ، ما يخرج حقل قانا من أن يكون منطقة متنازع عليها.

واليوم، هناك جملة أسئلة تتصل:

- **بكيفية مقاربة لبنان لهذا الملف؛**
- **بقدرته على تثبيت حقوقه وحفظها؛**
- **بقدرته على الاستثمار في موارده وفي ثرواته؛**
- **بقدرته على قطع الطريق على أي مناورة تفاوضية أمريكية تهدف إلى «تنييم» هذا الملف من جديد، ما قد يتيح للإسرائيلي بفرض أمر واقع؛**
- **بقدرة لبنان على الإمساك بالمعادلات الجديدة التي أرستها المقاومة، والتي أُريد لها أن تُعزّز قدرة المفاوض اللبناني؛**

ملاحظة: ستحاول هذه الحلقة من النقاش أن تجيب عن هذه الأسئلة وسواها وتنشر إضاءة حولها.

* **العميد الركن الطيّار بسام ياسين:** رئيس الوفد التقني العسكري اللبناني المفاوض السابق حول الحدود البحرية الجنوبية

عندما ذهبنا إلى المفاوضات البحرية، كان معنا ملف تقني قانوني متين يتعلق بقوّة ومتانة الخط 29، مرجعه دراسات مرجعها القانون الدولي للبحار. كان ينقص هذا الملف إيداع هذا الخط في الأمم المتحدة لتتغير لعبة المفاوضات. بعد الجلسة الأولى التي كانت فقط كلمات افتتاح، والثانية التي وضِع فيها شرعياً الخط 29، وعند الشرح التقني؛ وبدأنا نحن بالعرض الأول؛ كان هناك إرباك إسرائيلي أمريكي واضح حول الموضوع. فهم اعتبروا أن أي طرح جديد غير مقبول، نحن كنا جاهزين، فحسب القوانين لا شيء يمنع لبنان من تقديم أي خط جديد لكن يجب دعمه بها. إن الخط 23 وضعه لبنان في 2009 وفي عام 2011 أودعه بموجب مرسوم في الأمم المتحدة؛ ومع القفز إلى الخط رقم 1 كان هناك تعارض قانوني ما يجعل من حق لبنان أن يطرح أي خط جديد طالما هو قانوني. في الناقورة، الكلام كان تقنياً وليس سياسياً.

كان يمكن للبنان طرح ما يريد، لكن كان الهدف حشر لبنان في مساحة الـ 860، وبالنسبة للبنان الخط 23 غير موجود، لأن وضعه في الناقورة قانوني وإلا فسيسقط كالخط رقم 1 الإسرائيلي، الذي سقط فوراً عند إبراز البراهين لأنه ليس قانونياً.

ظهر خط 29 في الـ 2011 مع PHO، وفي الـ 2012 ظهر الخط 29 مع دراسة مازن بصبوص. وتبين التقرير عندما ذهب إلى قبرص، ثم في الـ 2014 جاءت دراسة حول العلوم البحرية قام بها خبير في قوانين البحار نجيب مسيحي، الخبير في أكثر من دولة لحل مشاكل فيما يتعلق بالقانون الدولي. خلال عامي 2018 و2019 أُرسلت دراسات من قيادة الجيش إلى مجلس الوزراء عن هذا الخط و لم تُعرض. في عام 2020، أعددنا كتاباً عن الخط 29، وكان من المفترض أن يمشي لكن جاء انفجار المرفأ و لم نكمل.

كان تصوّرنا بعد دراسة الملف، أن هناك قناعة بحق لبنان في الخط 29. هناك لغط بين خط حدودي وخط تفاوضي في البحار وتسميات ومصطلحات تهدف إلى تضييع الحقيقة. عندما يكون هناك دول متجاورة وهناك اختلاف على نقاط، وفقاً للقانون

الدولي، و بالاستعانة بخبراء من الخارج أو من الداخل، تقوم كل دولة بدراسة بما يسمى بالحقل الأقصى وتودعه الأمم المتحدة، وتنشأ منطقة النزاع؛ ويتم الحل عبر التفاوض المباشر أو غير المباشر أو الوساطة أو التحكيم لفضّ النزاع.

نشأت منطقة النزاع 860. نحن كنا مقتنعين عند دخولنا في المفاوضات أنه ضمن 860 لدينا هوف، أن الخط الوحيد المبني على خط الوسط هو خط هوف الخارج عن البحر 3 أميال، هذا الخط أعطى 100% من المطلب الإسرائيلي، لا يوجد خط اسمه 1.

هناك مبدأ قانوني مهم جداً Disproportional effect مأخوذ من محاكم العالم الدولية التي تنظر في هذه النزاعات، إن رسمت خط ضمن قاعدة يتفق عليها الطرفين ثم يتم النقاش على معايير تؤثر على الخط: جزيرة، طول الشط، وغيرها، إن كان تأثير هذه العايير على الخط مناسب أو لا. ونحن في الناقورة حجتنا كانت قوية فالجزيرة هي مجرد صخر ولكن تأثيرها يحرم لبنان 1800 كلم^2.

نحن بيننا وبين قبرص احتسبنا الجزر ولكن التأثير كان 20 كلم^2، ومع سوريا يوجد جزيرة أرواد التي تنشأ Counter Balance مع هذا الخط، كان هناك منطق للدفاع عن الخط.

نحن لم نقبل بالـ860، قبل أن ننزل إلى المفاوضات كان هناك لقاء مع الرئيس، كان هناك سعي لأخذنا إلى الناقورة للتفاوض المباشر مع الإسرائيلي بغطاء من الكل، ولكننا لم نقبل دون جدل لأنهم ينتظرون منا خطأ واحد.

إضافة إلى أن هذا ليس الخط الحدودي، لأن الخط الحدودي هو الخط الأدنى الذي لا يُناقش فكان الخط الأدنى هو الخط 23، إذ اعتبرنا أن الحكومة اللبنانية غير متجاوبة مع تعديل المرسوم ووضع حد للأمم المتحدة في الدفاع المستميت عن الخط.

ثم ظهر في شهر 4 حقل قانا في دراسة في الجامعة اليسوعية. نحن في لبنان نؤخذ بسرعة، لكن من الممكن أن يكون هناك أكثر من حقل بيننا وبين قبرص. فتغير الهدف من التفاوض، كان هدفنا في البداية ألا نخسر دون الخط 23، تبين أن هناك هدف جديد وحقل قانا يساوي مرتين ونصف حقل كاريش و لم نعرف بعد مدى امتداده (نحتاج إلى

دراسة ثلاثية الأبعاد لنتعرف عليه أكثر) أو اتصاله مع حقول ثانية من الجهة الفلسطينية. فأصبح هدفنا حماية حقل قانا، ممنوع الدخول في التطبيع والعقول المشتركة. لا يوجد ما يُلزم الدولتين الالتزام بخط قانوني إذا اتفقوا فيما بينهما، لكن قوة الخط مع تغير الحكومات والأنظمة مهم أن تكون صلبة.

نحن كنا نطالب أن الاتفاقات بيننا وبين الإسرائيليين يجب أن تنتج عنها خط تُبعد الحقول عن بعضها (بيننا وبين الإسرائيليين) بناءً على قواعد قانونية صلبة وإذا اضطررنا في حال وجود اشتراكات من الممكن أن تنشأ شركة من عندنا مثلاً تسحب حقوقهم وتعطيهم من دون اتصال مباشر. إن الخط 29 لم يأت من لا شيء؛ إن الوفد الذي كان يُفاوض لم يكن ينقصه القانونية بل الإرادة السياسية. الآن الدولة اللبنانية تتكلم عن الخط 23، لا يمكننا أن نتكلم عن الخط 23 ونحصل عليه؛ يجب أن نبدأ بالخط 29 لنصل إلى أقل منه.

*** اللواء الركن عبد الرحمن شحيتلي**

إن الملف هو ملف مركّب: تقني– قانوني– سياسي. لم نستطع أن نصل إلى شيء لأن «إسرائيل» دائماً تنصب لنا فخاً وتوقعنا فيه. أول فخ وقعنا فيه هو في عام 2007 عندما أعطيناهم الخط رقم 1. عندما ذهبت إلى قبرص معي الخط 29 في العام 2011، أردنا مناقشة خط الناقورة تجاوب الوفد الإسرائيلي في أول جلسة؛ ثم في الجلسة اللاحقة سحب الإسرائيليون يدهم باعتبار أنه من شأن وزارة الخارجية، أي أنه ملف سياسي وليس تقني. من بعده مباشرة، ذهبنا إلى نيويورك وطلبنا تدخل أمين عام الأمم المتحدة، الذي كان قد ساعدنا في الخط الأزرق، فأجابنا بأنه سيُرسل قائد القوات البحرية في «اليونيفيل» كوسيط بيننا وبين الإسرائيليين؛ أتى إليّ وفد 10 ضباط من البحرية لكنه ذهب و لم يعد. فإسرائيل تريد الانتقال من وضعية الكيان إلى وضعية الدولة؛ أي من كيان سياسي إلى دولة سياسية، بحيث تكون لها حدود معترف بها دولياً؛ لكن حدودها البحرية والشمالية البرية لا تزال غير معترف بها دولياً، لذا هناك انتقاص من شرعيتها وهي تريد الاتفاق معنا من أجل أهداف سياسية استراتيجية.

من الناحية الاقتصادية، أميركا تحتاج لتأمين الغاز من لبنان وإسرائيل ويحتاجون لزيادة

انتاج الطاقة في المنطقة، فالحرب الروسية–الأوكرانية طويلة، والموضوع الاقتصادي الدولي معقّد.

لقد تعمقت كثيراً في الناحية التقنية الذي يحتاج إلى الناحية القانونية. من جهتنا، كلّفنا لجنة من الجيش دراسة كل خط، لكن لم يتكلموا عن الخط 29. في بريطانيا، يأتي الدكاترة المخضرمين، كان معنا الدكتورة عسف والعميد بصبوص يقول أحد من الPHO ويقول أنه قد تم رسم الخط 29، وعندما أثار العميد في الإعلام موضوع الخط سألت المستشار خوري إن كان هذا الخط أُرسل إلى الجيش أجاب بالإيجاب لكنني لم أره. كلفنا قيادة الجيش أن تقوم بدراسة على كل الخطوط، لم يأتوا على ذكر الخط 29.

إن الخط 29 هو خط قانوني رسمي، لكن كان يجب أن نبدأ بالتفاوض حوله قبل الآن.

إن خط الحدود هو ما يتفق عليه الطرفين، هل إن أعلنا الخط 29 سيؤثر علينا؟

إن دور الأمم المتحدة دورها أن تُعلن الخط ولكن هل تُلزم الدول بهذا الخط. فالأمم المتحدة لا تتدخل إلا بطلب من الدولتين معاً.

إن المادة 74 من القانون الدولي تقول إنه إن لم تصل الدول المتنازعة إلى حلّ خلال فترة زمنية معقولة من الزمن، يذهب المتنازعون إلى ترتيبات مرحلية تسمح بالاستفادة من ثرواتهما. برأيي فإن الغاز مقابل الغاز معقول لكن هذا يعني أن إسرائيل تمنعنا من الغاز وتستعمل نفوذها والنفوذ الأميركي لمنعنا.

فما هي الطريقة التي سنعتمدها لمنعها من سحب الغاز دون جر حزب الله؟ حزب الله حتى الآن لا يُصنف إرهابياً لأنه يعتمد قانون الإنسانية الدولية. ولكن إذا ضرب حزب الله صاروخاً على منشأة عسكرية فإن الخسائر التي ستدفعها أميركا وإسرائيل أكبر من حقل غاز. ونحن إذا أرسلنا إلى حزب الله احداثيات الخط باعتبار قطعه انتهاك للسيادة اللبنانية هل يحق لنا الدفاع عنها؟

إن الموضوع بحاجة لدراسة عميقة، وخاصة من الناحية القانونية والتقنية. وأنا أطلب أن يتم التعريف عن كل خبير. يجب أن تتشكّل لجنة أو هيئة فيها خبراء لمناقشة ما وصلت إليه آخر الدراسات حول هذه القضية.

* **الدكتور عباس إسماعيل:** (باحث بالشؤون الإسرائيلية)

السلام عليكم. سأتكلم تحديداً عن المقاربة الإسرائيلية للملف من ناحيتي المفاوضات واستخراج النفط والغاز في حقل كاريش.

يدّعي الإسرائيليون أنهم يعملون في حقل كاريش من مساحة مشروعية كاملة ومنطلق قانوني. وهم منذ عقدين وأكثر إلى الآن يعملون على استخراج وتنقيب الغاز، بالإضافة لآبار أخرى؛ كما أنهم يستغلّون الموقف اللبناني المربك الحاصل حول المسألة.

وتنطلق المقاربة الإسرائيلية من ضرورة الاستفادة والجدوى من الطاقة المستخرجة كحد أقصى، وفي الحد الأدنى من الوقت. والإسرائيليون يستثمرون في أزمة الطاقة العالمية وغيرها من الأزمات الدولية لتحسين مكانتهم السياسية.

كما يراهن الإسرائيليون على تأثيرات الأزمة الاقتصادية والإرباك السياسي الداخلي في لبنان من جهة، وعلى المشروعية الإسرائيلية في العالم من جهة أخرى للتحرّك في مواجهة أي عمل يمكن لحزب الله أن يقوم به.

أيضاً، تنطلق إسرائيل من أن كل إجراء ينفّذونه هو ربح صافٍ لهم؛ فهم لديهم الإمكانيات والحيوية والقدرة على التطوير، ولن يخسروا إذا ما راعوا المشروعية، ومقابل الدولة اللبنانية المربكة.

إن كل العناصر السابقة حكمت الخطاب الإسرائيلي الرسمي من ناحية التنقيب في كاريش والكلام اللبناني عن الأزمة. وخطاب الإسرائيليين اليوم هو خطاب تهدئة وليس خطاب تصعيد ينطلق على التأكيد على حق ومشروعية إسرائيل من جهة وتشجيع لبنان على الاستفادة من موارده، وكان محكوماً بمصلحتهم لأن خطاب التصعيد في هذه المرحلة لا يخدمهم. وإذا حصلت مواجهة، سوف يضطرون لنقلها من الساحة البحرية إلى ساحات أخرى لإيجاد نوع من التوازن في الخسائر لأن لبنان ليست لديه منشآت بحرية.

إن التغيير في الموقف الإسرائيلي ليس محكوماً بالاعتبارات القانونية لأنه في القانون من الأساس، وجود إسرائيل غير قانوني، بل بمعادلات الصراع، لأنه يدرك أن العالم الغربي يراقب عن كثب ما يحصل. لذا، فإن التغيير في الموقف الإسرائيلي لن يحصل على المستوى

القانوني؛ بل فقط إذا شعر بأن تمسكه بموقفه ضد الدولة اللبنانية سيجعله يدفع الثمن من قِبل حزب الله. هنا تأتي أهمية موقف حزب الله في هذه المسألة لأن لحزب الله أصبح لديه مشروعية داخلية للعمل. الخطاب الإسرائيلي يعكس مراعاته لهذه المسألة وعدم الوصول إليها.

إن التعامل مع مذكّرة التفاهم التي وقّعت بين أوروبا ومصر وإسرائيل كان تهليلي؛ ولكن معظم الخبراء والمحللين في إسرائيل اعتبروها مذكرة وليست اتفاق. وهذه المذكّرة غامضة وتعطي هامشاً كبيراً لموقّعيها بعدم الالتزام، لأن قدرة إسرائيل على استخراج النفط تُعدّ محدودة مقارنة بحاجات أوروبا. وأهمية المذكّرة جيوسياسية أكثر من كونها أهمية اقتصادية.

*** الدكتور حسن مقلّد:** (خبير وباحث اقتصادي).

مهما قامت به إسرائيل أو ستقوم به لاحقاً فهي عدوّتنا.

نحن كلنا قبلنا أن لبنان الذي يمتلك 32مليار دولار و17 مليار دولار في الخارج أن يُعلن إفلاسه من دون أن يهتز أحد حتى أصبح الإفلاس أمراً واقعاً، وكانت النتائج كارثية.

عندما أعلننا الإفلاس، تواصلت مع رئيس أكبر كتلة نيابية وقال لي أننا نملك 4 مليارات دولار لكنني قلت له أننا نملك 32 مليار دولار فأنا مسؤول عن الأرقام. ثم بعد سنتين، هو بنفسه سألني عن صرف 20 مليار دولار فأجبته نعم وهذا دليل على كلامي. وهذا الإفلاس جاء بقرار أمريكي.

إن قرار إفلاس المصارف هو قرار أمريكي وليس عبقرية لبنانية مثل تدمير المرفأ. عندما جرى الحوار اللبناني مع الصينيين كان بالاتفاق مع رئيس الجمهورية وغيره، وكنت معهم على تواصل على الهاتف في شباط 2018، وكان الاتفاق على 12 مليار و800 مليون دولار على 10 مشاريع محددة ولكن الداخل لم يوافق. واليوم أتى الروس بمصفاة جديدة وبكفالة مصرفية من بنك أجنبي، ووافقوا على تأمين غاز للبنان من الآن حتى بدء استخراج 5 ملايين متر مكعب مجّاناً؛ ولكن لم تتم الموافقة على ذلك. فمن اتخذ هذه القرارات؟

قيل لي أن الخط 29 هو بدعة، وآخر قال لي أننا سنتفق مع إسرائيل بسرعة كبيرة،

والمسؤولين غير مهتمين به لأنهم لا يريدون الوصول إلى حل مهما بذلنا جهداً.

مشروع طاقة شمسية 958 ميغا يحتاج لتسعة شهور لينتهي، والأموال موجودة لكن من تكلف لمتابعة الموضوع غير قادر على متابعته لأسباب شخصية.

إذا كنّا مقتنعين بالخط 29 ولكن المسؤولين غير مهتمين به، فماذا نفعل؟

اليوم بـ 3 مليارات دولار من الـ 12 مليار الموجودة يمكن عمل الكثير ولكن عندما تكتشف أن من يلعب بالدولار موجود في الشياح وفي النبطية وهم غير مستعدين للوصول إلى حل.

إن الإسرائيليين يضيعون الوقت؛ فهذا الخط لا جدوى اقتصادية منه. ومن خلال طريقتنا في إدارة ملف حقل كاريش وحقوقنا البحرية، نحن ننفّذ ما يريد الأمريكيون والإسرائيليون فقط. وهذا الخط إذا عمل لن يغطي 5% من حاجات أوروبا.

*** سعادة النائب محمد خواجه** (نائب في البرلمان اللبناني – كتلة التنمية والتحرير)

بداية أشكر مركز باحث على إتاحة الفرصة وأشكر الدكتور يوسف نصر الله على هذه الحلقة من النقاش، وأقدّر مداخلات الأساتذة في هذا الموضوع.

إن سوء إدارة الأزمة أسوء من الأزمة بحد ذاتها، فإن سوء إدارة الأزمة من قِبلنا ينبع من تركيبة النظام السياسية والطائفية ومن تعدّد الرؤوس فيه وتعدّد الارتباطات وتعدّد الإرادات. ومع الوقت هذا النظام الطائفي ركب طبقة سياسية اجتماعية متسلطة أفراد ومؤسسات، قادرة على حساب أنفاسنا وليس فقط حساب أموالنا. لذا فعلى الرغم من إرادة المواجهة لدى الناس فإن طبيعة النظام اللبناني وطبيعة ارتباط المسيطرين على هذا النظام مع الخارج فالفساد منتشر في النظام. هذا يرتقي إلى مستوى الخيانة. لذا، نحن بحاجة إلى عملية إصلاحية جذرية.

وإذا كان العنوان الثابت هو الفشل فيما يخص معالجة أزماتنا الداخلية، أفلا نملك خياراً للنجاح في معالجة أزمة خارجية واحدة؟

نحن متمسكون بالخط 29، لكن التقدير الأقرب إلى الواقع أنه سيُترك.

بالنسبة لي فأنا أريد كل فلسطين؛ لكن واقعياً نحن علينا العمل بالقانون. فأي مستند غير مدعّم بالقانون سيسقط فوراً.

مثلاً، الآمن يستطيع أن يقنعني لماذا لا نستطيع توفير الكهرباء؟ لقد قدّمت شركة سيمنز الألمانية هدية لنا وهي التي تعرف الخريطة اللبنانية للكهرباء فقد عملت في الخمسينات على ما أظن في لبنان، قدمت عرضاً قبل سنوات لتنفيذ معملين للكهرباء وتأمين 1100 ميغاوات خلال سنة ونصف على الغاز، والكلفة على الغاز 7.1 سنت بينما الآن ندفع بين 19و 20 سنت على كل كيلوواط، مع خمس سنين سماح، على أن يتم دفع 15% من الكلفة نقداً، وهم يدفعون 85% ندفعهم مقابل فائدة 2% على مدى 30 سنة. بالإضافة إلى إعادة ترميم شبكات الكهرباء والمحطات لأننا لدينا أكبر كمية هدر في العالم، كل هذا مقابل 750 مليون دولار بالتقسيط. وكان يمكن لنا أن نذهب مع رئيس إدارة المناقصات لمزيد من الشفافية ونقوم بالتفاوض معهم ونطلب منهم أن ندفع 550 مليون دولار الموجودة في السحوبات الخاصة دفعة واحدة وأنا متفق مع الرئيس بري حول هذا الموضوع، ونطلب منهم أن يتم تأمين الكهرباء خلال سنة بدل السنة والنصف؛ ولكن، كالعادة، لا نتلقى أي جواب من قِبل السياسيين.

*** مداخلة الدكتور حسن مقلّد:** (خبير وباحث اقتصادي).

لدينا الآن معملين كل واحد منهما يمكنه أن يزودنا 450 ميغاوات إذا وفرنا الغاز ولكننا غير قادرين على تشغيلهما. بالإضافة إلى بناء معامل جديدة.

*** سعادة النائب محمد خواجه** (نائب في البرلمان اللبناني – كتلة التنمية والتحرير)

الآن وزير الكهرباء، يحضر القليل من الأردن ومن مصر ومن غيرها. هذا ليس إدارة لهذه الأزمة بل «لملمة».

نحن، كمجتمع وكشعب وكدولة، في مأزق كبير، وعلينا أن نفكّر بكيفية الخلاص منه. نعم، يمكن لنا أن نتمسك بحقوقنا البحرية النفطية والغازية أساس للخلاص، لكننا

لا نعرف حتى الآن الإجابات على أسئلتنا. مثلاً، ماذا حدث بالبوك رقم4؟ أين التقرير النهائي في التحقيق؟

ليس هناك غاز هذا ما يقوله لنا فقط. هناك إرادة أميركية بمحاصرتنا؛ فلماذا لا نبحث في العالم عن شركة جديدة تعمل على التنقيب عن النفط عندنا؟

*** مداخلة الدكتور حسن مقلّد:** (خبير وباحث اقتصادي).

أنا ذهبت لدى الروس من أجل هذا الموضوع فماذا كان الجواب؟ أنتم لا تستطيعون تامين مصفاة أو غاز؟ اتفقوا أنتم فيما بعضكم وتعالوا عندما تصبحوا جديين.

*** العميد حسن بشروش**

بداية، أشكر مركز باحث للدراسات. وأريد أن ألفت النظر أنه خلال وجودي في لجنة ترسيم الحدود، وكنت الرئيس التقني فيها، حيث بدأنا بالترسيم البريّ منذ 2006 حتى 2017، اقترحنا المقطع التجريبي، وأن نبدأ من البحر؛ وقد صدرت حينها الموافقة الدولية على المقطع التجريبي.

كان معنا مهندسين طوبوغرافيا وغيرها يومها، وضعنا خلال عشر سنوات نقاط الحدود ولكن لم نرسّم الحدود، وبقي الخلاف حول نقطة الناقورة. خلال مراحل، أنهينا خلال عشر سنوات. خلال هذه الفترة كنا لجنة وضع النقاط السابقة على الحدود.

تفاجأنا أن هناك تغيير في النقطة، تم رفعها 33،32،30..

*** مداخلة اللواء الركن عبد الرحمن شحيتلي**

عام الـ 2000عندما حدث الانسحاب، أزاحوا نقطة الحدود 30 متر لم تُذكر هذه العملية. عندما قدمنا خط رقمي Digital line للأمم المتحدة لم يقبلوا به الإسرائيليون. وبعد الرجوع للرئيس السنيورة، والمفاوضات اعتمده الإسرائيليون لأسباب تقنية و لم يعترفوا به فعلياً.

*** العميد حسن بشروش**

وعن مراحل وضع النقاط على الحدود، أقول إنه بعد تحرير سنة 2000 ظهر الخط الأزرق الذي وضعه لارسن؛ ثم في عام 2006. خلال رئاستي للجنة ترسيم الحدود تبين أن هناك 13 نقطة خلافية لم يتم التوافق حولها بشأن الحدود اللبنانية.

نحن لن نقبل أن تبقى نقطة الناقورة نقطة خلاف وفي كل مرة نؤجلها.

ومن بين النقاط الخلافية الأهم كانت منطقة الناقورة، لكننا حتى الآن لم نصل إلى حل.

*** مداخلة العميد بسام ياسين**

عام 2018، وقف الشباب على نقطة الناقورة. هذه النقطة مصيرية بالنسبة للإسرائيلي وهم يتحركون فوراً عندما نحاول أن نأخذ احداثياتها.

أي حلّ لهذا الموضوع من الممكن أن يكون سياسياً، ولكن يجب أن يكون فيه أيضاً جانب تقني. الحدود هي موضوع مبدأي سيادي لا مزح فيه، وأي حل يجب أن يكون مبنياً على قاعدة تحقق أهداف المرحلة، حتى لا نعود إلى اتفاق 17 أيار فبعد 3 سنوات يعتبرنا الجيل الجديد أننا بعنا. هذا الموضوع بحاجة إلى فريق ولجنة لدراسة النقاط الخلافية بعمق.

أنا عملت مع أهم من يدرس علم التفاوض في السوربون في فرنسا في هذا الموضوع.

آمل أن نصل لحل لهذا الموضوع دون اللجوء إلى الحرب. وبرأيي، لا مصلحة لحزب الله ولا للإسرائيليين في الحرب والمقاومة لا يمكنها الدخول في عمل من شأنه أن يجعل العالم يُشكك في مشروعيته لأن الكل في انتظار خطأ من هذا النوع.

إن الإسرائيلي لا يبيع دون أن يحصل على الثمن لكننا نبيع ولا نحصل على أي ثمن.

ولكن هناك رفض إسرائيلي لنقاش نقطة الناقورة لأنها تعتبرها نقطة أساسية بالنسبة لها.

*** مداخلة اللواء شحيتلي**

لدينا 6 طرق بالقانون لرسم الحدود البحرية، وإحداها تتقسم إلى 3 أجزاء. أنا كان عندي معلومات أن الإسرائيلي يراهن على ثلاثة أمور: 1– الخلاف الداخلي في لبنان،

2–وغياب المصداقية مع الخارج؛ وبالتالي 3– ليس هناك مستثمرون من الخارج، بسبب هذه النقاط الثلاث؛ لذا، قد لا يتم استخراج الغاز من المياه اللبنانية.

كتبت السفير في 9/10/2015: طالب شحيتلي الحكومة بالقيام بالخطوات الدبلوماسية اللازمة لاستعادة الحدود البحرية الجنوبية المعلنة والإستعاضة عنها بحدود أخرى (تكون نقطة prime 23) أنا أسميت الخط 29 نقطة prime 23 يومها، لتصبح المنطقة المتنازع عليها 1720 كلم مربع نصفها في المنطقة اللبنانية ونصفها الآخر في الجهة الجنوبية المقابلة.

كان من المفترض أن نُبلغ المفاوض الأميركي أن وقت التفاوض انتهى وأن المفاوضات فشلت، ونذهب إلى حل المشاكل عبر التفاوض التحكيم أو غيرها.

بحضور الرئيس بري، أنا عرضت على رئيس الوفد المفاوض الأميركي أن نأخذ هوف ونكمل بالمفاوضات لكن الأميركي أوقف المفاوضات وأوقف الحل.

ولكن الأميركي ليس مفاوضاً نزيهاً، وهو أوقف التفاوض منذ العام 2013. على الحكومة اللبنانية إيقاف التعاون مع المستشارين في التفاوض، وعليها أن تشكّل هيئة قانونية ترعى ولكن تدير عملية التفاوض، وتعطي الأميركيين مهلة محدّدة وغير مفتوحة لإيجاد حل عادل لهذه القضية المصيرية.

الندوة السياسية الدورية

الشرق الأوسط بين قمّتي (جدّة – طهران):

قراءة في المخاطر والتحديات والفرص

بتاريخ 28/7/2022، عُقدت في مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية حلقة نقاش بعنوان: «الشرق الأوسط بين قمّتي (جدّة – طهران): قراءة في المخاطر والتحديات والفرص»، وذلك بحضور رئيس مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، الدكتور يوسف نصرالله، وعدد من الباحثين المختصين في الشؤون السياسية والأمنية؛ وهم:

- **الدكتور سيف دعنا: عميد كليّة العلوم الاجتماعية في جامعة ويسكونسن**
- **الدكتور عماد رزق: رئيس الاستشارية للدراسات الاستراتيجية.**
- **الأستاذ مروان عبد العال: مسؤول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في لبنان.**
- **الدكتور عباس إسماعيل: الباحث والخبير في الشؤون الإسرائيلية.**
- **الدكتور جمال واكيم: أستاذ محاضِر في العلاقات الدولية.**

الدكتور يوسف نصر الله: رئيس مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

هذه الحلقة من النقاش تهدف إلى تكوين قراءة معمّقة للفرص والتهديدات، أو للمخاطر والتحديات والانعكاسات الناتجة عن القمّتين المذكورتين.

هناك سمات تاريخية بلحاظ غنى هذه المنطقة بالموارد، وبلحاظ الموقع الاستراتيجي لها، كما بتعدّد اللاعبين الفاعلين وتداخل مصالحهم فيها. وهذه السمات عبّر عنها

بوضوح المسؤول الأميركي السابق دنيس روس، بقوله: إنك قد لا تريد الانخراط مع الشرق الأوسط، لكن الشرق الأوسط يريد الانخراط معك.

لقد حفرت الحرب الروسية – الأوكرانية الأخيرة في الشرق الأوسط عميقاً وبدّلت في معطياته. فهي من جهة ألزمت الرئيس الأميركي جو بايدن بتعديل سياساته وإعادة ترتيب أولوياته، حيث أجرى استدارة أو التفافة، وأعاد الاتفاق النووي الإيراني إلى الرف؛ كما جعل الوقوف على المطالب والمخاوف والهواجس الخاصة بالحلفاء الخليجيين والسعوديين في صدارة الاهتمامات الأميركية مجدّداً.

وقد حملت هذه الزيارة أهدافاً طموحة، منها ما يتصل باحتواء تداعيات الحرب الأوكرانية، خاصة لجهة تأمين بدائل عن الطاقة الروسية إلى أوروبا، ولجم انعكاسات ارتفاع أسعار النفط على الداخل وعلى الناخب الأميركي، سيما عشية الانتخابات النصفية المرتقبة ؛ ومنها ما يتصل بالمساعي الأميركية لتعميق اندماج الكيان الإسرائيلي في المنطقة وتعزيز تكامله مع بعض الدول العربية، وتحديداً تلك التي عقدت معه «اتفاقيات إبراهيمية»، من خلال الدفع باتجاه بناء تحالفات أمنية وعسكرية وإنشاء تعاون دفاعي فيما بينها؛ وكان الحديث عن ما يسمّى الناتو العربي، بدعوى أن هذه الدول أصبحت تتشارك المخاوف بشأن التهديد الوجودي الذي تمثّله إيران؛ ومنها ما يتصل بالرغبة الأميركية في إعادة ترتيب أو تحصين ساحة الشرق الأوسط، التي بدا أنها ساحة قابلة للاختراق من قِبل خصوم الولايات المتحدة والأعداء الاستراتيجيين لها. ومن جهة ثانية، دفعت التطورات الأخيرة الرئيس الروسي لإعادة النظر برهاناته السابقة حول الشراكة مع الأوروبيين، بموازاة تعزيز توجهاته الشرقية والعمل على تمتينها مع أعداء الولايات المتحدة الأميركية وخصومها، سواء من خلال توسيع التحالفات الأمنية والعسكرية، أو عبر تعزيز التبادل التجاري مع تلك الدول.

هذه الحلقة النقاشية تطمح للوقوف على ما حملته هاتان القمّتان من رسائل، وانعكاس هذه الرسائل على المنطقة وعلى الصراع العربي– الإسرائيلي، وعلى مستقبل القضية الفلسطينية .

د. سيف دعنا: عميد كليّة العلوم الاجتماعية في جامعة ويسكونسن

مساء الخير، وشكراً لمركز باحث للدراسات على هذه الدعوة.

قال السيد حسن نصرالله في أحد خطاباته الأخيرة، حين تحدّث عن زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن الأخيرة للمنطقة، إن حالة بايدن الصحية والنفسية هي تعبير عن حال أميركا. وفي الحقيقة، هذه الكلمة هي كلمة مفتاحية لفهم زيارة بايدن من حيث الأهداف. فالرئيس الأميركي زار المنطقة في مرحلة تجد الولايات المتحدة نفسها في أضعف حالاتها، من حيث مؤشّر القوّة السياسية أو القوّة الاقتصادية، وحتى القوّة العسكرية.

وأيضاً، لقد زار بايدن المنطقة في أضعف حالات الإدارة الأميركية؛ فهذه الإدارة ربما تكون أضعف الإدارات الأميركية، ورئيسها هو أضعف الرؤساء الأميركيين منذ الحرب العالمية الثانية.

وكانت المرّة الأولى التي يتم فيها التشكيك في شرعية الرئيس المنتخب ؛ وما حدث في كانون الثاني عام 2021 قبل تنصيب جو بايدن بأسبوعين، من محاولة اقتحام الكونغرس من قِبل أنصار دونالد ترامب هي خير دليل. وحتى الآن، هناك عدد كبير من أعضاء الكونغرس في مجلسي الشيوخ والنوّاب، الذين يعتبرون أن بايدن هو رئيس غير شرعي،وأن الانتخابات تمّت سرقتها؛ وهذه حالة غير مسبوقة في الولايات المتحدة.

لكن، وكمتخصّصين في علم الاجتماع، أحياناً نرى كيف يُعبّر التاريخ عن التحولات عبر مواصفات شخصية للقائد. سأعطي مثلين: المثل الأول حول آخر الأباطرة في الإمبراطورية الرومانية أثناء انحدارها، وهو رومولوس أوغسطس، والذي اتخذ اسم أوغسطس، القسم الثاني من الاسم، كتقليد في الإمبراطورية الرومانية من قِبل الذين اتخذوا هذا الاسم للتشبّه بالمؤسسة الإمبراطورية، حيث تم تحريف الاسم عند الناس والمؤرّخين، لأن رومولوس أوغستولوس كانت تعني حرفياً الضعيف والصغير والتافه؛ وكانت هناك سخرية شديدة منه. ويُقال لدى المؤرّخين إن الإمبراطورية هي التي تصنع الأباطرة وليس العكس؛ وبالتالي فإن ضعف أوغسطس كان نتاجاً لضعف الإمبراطورية، ولكن التاريخ جعلها تتجلّى في ضعفه الشخصي؛ وهذا ما قصدته في بداية حديثي . وفي

التاريخ العربي لدينا نموذج مشابه، ما حدث في الأندلس؛ لدينا عبد الله الصغير، والذي سمّاه الإسبان el chico (أي الصغير)، وسمّاه العرب بالزغابي، أي المشؤوم أو التعيس. أبا عبد الله الصغير كان آخر ملوك الأندلس، وهو من قام بتسليم غرناطة، آخر الإمارات العربية في إسبانيا أو في الأندلس. إن سقوط غرناطة على يد أبي عبد الله الصغير حدث قبل ذلك بقرون؛ أي منذ سقوط الخلافة الأموية وتفسّخ الدولة الإسلامية إلى 22 إمارة. لكن السقوط النهائي للدولة العربية الإسلامية في الأندلس حصل على يد أحد الأمراء الضعيفين جداً.

من هنا، عندما كنت أستمع للسيد حسن نصر الله، لاحظت أن نظرته كانت نظرة تاريخية عميقة، حيث ربط بين حالة بايدن كتمثيل ونموذج للحالة الأميركية العامة. لهذا قلت إن بايدن زار المنطقة في ظل أضعف حالات أميركا، وهي في حالة تراجع كبير؛ كما زار المنطقة كممثّل لأضعف الإدارات الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية.

وبغضّ النظر عن الأهداف المرسومة لجولة الرئيس الأميركي، والتي تضمّنت قضية الطاقة (والكل يدرك أهميتها في إطار زيارة بايدن)، تأتي محاولة الإدارة الأميركية دمج الكيان الصهيوني في المنطقة، من خلال المجموعة الخليجية وبعض الدول العربية، مع الاستمرار في محاولة احتواء الصين ومواجهة إيران.

فيما يخص مواجهة الصين، تبدو مؤشرات الضعف الأميركية واضحة؛ فاقتصادياً الولايات المتحدة تراجعت كقوّة مهيمنة كونها لم تعد الدولة المساهمة في الإنتاج العالمي أكثر من أي دولة أخرى. وفي السابق كان للولايات المتحدة هامش كبير جداً، وكانت أكثر الدول المساهمة في الإنتاج العالمي. ففي نهاية الأربعينيات، كانت المساهمة الأميركية في الإنتاج العالمي تساوي النصف تقريباً (49%). وفي نهاية الستينات أصبحت النسبة 35%؛ أما اليوم، فهي باتت نحو 17%. وهذا الهبوط رافقه صعود قوى أخرى، بقياس تعدّد القوّى الشرائية ؛ وهو القياس الأكاديمي الذي يعتمد القيمة الشرائية للدولار في الدولة. لقد تجاوزت الصين الولايات المتحدة لجهة إسهامها في الإنتاج العالمي. وهذه خسارة مهمة للجانب الأميركي.

سياسياً، علينا أن ندرس فقط التسويق الذي حصل في الولايات المتحدة فيما يخص العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، والذي لم يكن كلّه لصالح الولايات المتحدة. فنصف الدول تقريباً صوّتت ضد العملية العسكرية، أو هي امتنعت عن التصويت في الأمم المتحدة. وفي الحقيقة، إن الولايات المتحدة لم تستطع أن تجمع عدداً كبيراً من الأصوات أو أن تتجاوز الأصوات الأخرى. وهذا مؤشّر لتراجع الهيمنة السياسية الأميركية.

فيما يخص الصين والصراع مع روسيا، بدت زيارة بايدن للمنطقة كآخر المحاولات الأميركية المتكررة لإعادة الترتيب والتنظيم الاستراتيجي لإقليم غرب آسيا، أو للشرق الأوسط، أو للمنطقة العربية وما حولها، من أجل التفرّغ للمواجهة مع الصين وروسيا؛ وهذه المحاولات مستمرة على الأقل منذ العام 2011. ولكن في خضم الصراع الأميركي مع الصين، حصلت تحوّلات كبرى في المنطقة، لدرجة أن التجارة البيْنية بين دول الخليج والصين قد تجاوزت كثيراً التجارة البيْنية بين دول الخليج وأوروبا، وهي الشريك الأساسي لدول الخليج. أما الآن، فباتت الصين الشريك الأساسي الأهم بالنسبة إلى دول الخليج؛ والتبادل التجاري بين السعودية والصين لا يمكن مقارنته مع التبادل التجاري بين السعودية والولايات المتحدة الأميركية؛ وقيمة التبادل التجاري بين السعودية والولايات المتحدة الأميركية هي أقل من 19 مليار دولار سنوياً، بينما وصلت قيمة التبادل بين السعودية والصين إلى ما يقارب 70 مليار دولار سنوياً؛ ولتجارة البترول علاقة أساسية بالطبع ؛ ولكن في النتيجة هذا مؤشر مهم. كما تبلغ قيمة التجارة البيْنية بين دول الخليج فقط والصين نحو 200 مليار دولار؛ ولكن الأهم أنها استبقت التبادل الصيني مع أوروبا، والذي يبلغ نحو 150 أو 160 مليار دولار سنوياً.

إذاً، في ظل غياب الولايات المتحدة شبه الكامل، مع انشغالها بإعادة ترتيب هيكلية الشرق الأوسط وفق مصالحها، وحتى تتفرّغ لمواجهة الصين وروسيا وإيران لاحقاً، كانت المنطقة تتغيّر لصالح الصين وروسيا، وبالأخص لناحية تعزيز الوجود الروسي فيها.

عليه، وبغضّ النظر عن الأهداف الأميركية الكبيرة، فإن الأمور في المنطقة تظل مرتبطة بحال الزائر –بايدن– وبحال الدولة التي يستند إليها –الولايات المتحدة– وبحال الإدارة المرتبط بها.

لقد زار الرئيس الأميركي المنطقة في أضعف حالات أميركا، أي في سياق تاريخي واقتصادي وسياسي تتراجع فيه بلاده بوتيرة أسرع من أي وقت مضى. وبالتالي هذا يدفعنا للتشكيك في قدرة إدارة بايدن على تحقيق كل أهداف الزيارة المرسومة، كما كانت الحال لدى الإدارات السابقة في الثمانينات أو في التسعينات.

على الجانب الآخر، يجب رصد قوّة أو نفوذ الرئيس الأميركي في الداخل، وتحديداً من خلال شعبيته، حيث كشفت استطلاعات الرأي عن تراجع كبير في شعبية الرئيس بايدن. والجانب الآخر يمثّل في أنه، وللمرّة الأولى منذ الحرب العالمية الأولى، يحصل تشكيك بشرعية الرئيس؛ وهناك محاولات جدية داخل الكونغرس في هذا الإطار.

وفي المحصّلة، نرى أن المنطقة قد استضافت رئيساً ضعيفاً، لإدارة ضعيفة، ولدولة أو لإمبراطورية في حالة تراجع؛ ونحن نجد انعكاسات هذه الحالة في كل تفاصيل جولة بايدن الأخيرة.

الأستاذ مروان عبد العال: مسؤول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في لبنان

استناداً إلى ما سبق، يمكننا القول إن قدرة الإدارة الأميركية في الضغط على الكيان الإسرائيلي باتت أضعف من السابق، إضافة إلى خوفها من اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، خاصة أنها على أبواب انتخابات نصفية حاسمة للكونغرس.

وعليه، فإن المهمة الرئيسية لزيارة بايدن للمنطقة كانت ضبط الإيقاع فيها وليس أكثر. وإذا تكلّمنا عن فلسطين، نلاحظ أن البعض كانوا يعتبرون ما جرى في الانتخابات الأميركية الماضية هو انتصار لهم؛ وهذا ما لم يحصل.

لذا، الوحيدون الذين رحّبوا بزيارة بايدن هم الفلسطينيون. وعلى ما يبدو كانت هناك مساعدات أميركية محدودة لإبقاء السلطة على قيد الحياة ولإدامة فكرة المفاوضات وتحقيق التسوية، على الرغم من أن بايدن كان واضحاً أن هذه معجزة لا يمكن أن يحقّقها السيد المسيح وأنها فكرة بعيدة المنال.

بالنسبة للمسائل الأخرى المتعلقة بالمنطقة، كان هناك تراجع أميركي كبير؛ فلأول مرّة لم يكن هناك ربط بين الطاقة والسياسة، ودائماً كان يصدر تعهد عربي(سعودي) بزيادة

الإنتاج؛ ولكن السعوديون يخافون من روسيا والصين، وكان هناك شبه تحذير منهما بهذا الصدد.

أما بالنسبة لإسرائيل، فمشروع التحالف ضد إيران هي جزء أساسي منه؛ لكن هناك أكثر من دولة خليجية لا تريد أن تأتي بإسرائيل إلى حدودها.

والنقطة الثانية ترتبط بالقِيم والمصالح. ففي قضية شيرين أبو عاقلة لاحظنا أن القيم غابت عند حضور المصالح.

وفي النهاية، يبدو أن هذه الزيارة قد فشلت في تهديد محور المقاومة؛ وكانت الرسالة البديهية هي قمّة طهران، مع مناقشتها لقضايا مرتبطة بالأزمة السورية.

إن السياسة الأميركية في المنطقة هي سياسة إسرائيلية؛ وأعتقد أن الردّ الروسي فيما يخص الوكالة اليهودية «سوخنوت» (طردها من روسيا) أتى في هذا السياق.

وهناك أيضاً رسالة غير مباشرة وجّهتها قمّة طهران، وهي أن روسيا ليست معزولة ولا معاقبة ولا محاصرة؛ وإيران كذلك.

الدكتور جمال واكيم: أستاذ في العلاقات الدولية

ما سأقوله ينسجم مع ما قيل آنفاً. أوّلاً، هناك دلائل على مزيد من التراجع في الإدارة الأميركية؛ و لم تكن شعبية دونالد ترامب ومجيئه من خارج بيئة النخب التقليدية (رغم أنه ليس سوياً ولا راديكالياً) سوى نتيجة وصول النخب الحاكمة إلى أزمة بشأن استحالة الاستمرار بمشروع فرض الأحاديّة، وذلك نتيجة تراجع قدرة الولايات المتحدة اقتصادياً، وفي مجال البنى التحتية، وحتى في المجالات العسكرية والتكنولوجية التي بدأ الروس بالتفوّق فيها. لذا، شكّل انتخاب جو بايدن عودة للنخب التقليدية التي حكمت الولايات المتحدة منذ أواسط الستينات وحتى اليوم، والتي تعبّر عن مصالح المجمّع الصناعي والعسكري.

لم يكن مقبولاً من بايدن فيما يخص الأزمة الاقتصادية في البلاد، الاستمرار باعتماد النموذج الإشتراكي؛ لذا لجأ بايدن إلى حل على المدى القصير، من خلال طباعة العملة؛

فمنذ بداية العام 2022 تم ضخ 6 تريليون دولار في السوق، ما أدّى إلى ارتفاع في أسعار الذهب. أما تراجع سعر الأونصة أمام الدولار، فحصل بسبب سياسات مصطنعة أو مرتجلة، عبر رفع نسبة الفائدة على الدولار. وهذا على المدى المنظور قد يؤدّي إلى انفراجات، لكنه على المدى المتوسط والبعيد سوف يفاقم قضية التضخم، والذي بلغت أرقامه حالياً 8%، وهي الأعلى منذ ثلاثة عقود؛ أما التضخم الفعلي، فيفوق 30% بالنسبة لبعض السلع.

كان الأميركيون يحذّرون القوى السياسية من هذه الترهلات. وكانت عملية التطويق التي قادتها الولايات المتحدة الأميركية لمنع الدول ذات القدرة الإنتاجية الكبرى من الوصول إلى التجارة الدولية عبر طرق الملاحة البحرية (80% من التجارة الدولية تمر عبر الملاحة البحرية). وكان ردّ الصين عبر إطلاق مبادرة الحزام والطريق التي تقصّر المسافات عبر النقل البري وسكك الحديد وغيرها؛ ومن ثمّ كان الردّ الأميركي الأخير بالانسحاب الفوضوي من أفغانستان ومحاولة تفجير سكك الحديد حولها.

أما الانقلاب الأخير الذي حصل في أوكرانيا في العام 2014، فكان الهدف منه ضرب العمق الروسي والانطلاق منه إلى كازاخستان لتقسيم روسيا وسلب خيراتها من قِبل الأمريكيين.

وفي منطقتنا، الأميركيون يريدون فقط فرض «صفقة القرن». وعملية السلام وفق مبدأ الأرض مقابل السلام انتهت في ربيع 1996 مع انتخاب نتنياهو كرئيس لوزراء الكيان الإسرائيلي؛ بعدها كانت هناك محطات، لكن الأساس ظلّ كما هو؛ عدم إعطاء الفلسطينيين أي شيء، تهميش لبنان وفلسطين وتقسيم لبنان وسوريا والعراق؛ وهذا ما لمسناه خلال الحرب السورية وغزو العراق قبلها.

وعملياً، فإن صفقة القرن تعني إطلاق المشروع الصهيوني العنصري والتوسعي كما يرغب الإسرائيليون والأميركيون، والذي لا يقدّم شيئاً للطرف الفلسطيني؛ وتكمن المشكلة لدى الطرف المقابل، أي السلطة الفلسطينية، في غياب أي مشروع بديل لديها للمواجهة؛ والجواب الجاهز عند قيادتها أن الحلّ محصور بالعودة إلى المفاوضات والتبعية الكاملة للطرف الآخر.

أما بالنسبة للسعوديين والإماراتيين، فالربيع العربي كان محاولة أميركية لاستغلال علاقة بعض الأنظمة العربية بالإخوان المسلمين. لذا عندما طرح محمد بن سلمان نفسه كمرشّح لدى الجهات الأميركية كان يلحظ هذا الجانب؛ وهذا سرّ قوّته في إطار الحرب اليمنية الجارية.

كذلك، من استقبل الرئيس الأميركي بايدن في قمّة جدّة كان نائب حاكم منطقة مكة؛ وهذه المسألة لها دلالة.

بايدن بدأ بزيارته من الكيان الصهيوني، وكان هناك دعم كامل منه للقيادة الإسرائيلية؛ ثمّ التقى بقيادة السلطة لوقت قصير لينتقل بعدها إلى جدّة، حيث ركّز على تحريك مسار التطبيع العربي مع «إسرائيل» والعودة إلى مبادرة قمّة بيروت العربية2002؛ لكن المسألة الأساسية التي أتى بايدن لأجلها كانت النفط.

وتاريخياً، كان النفط يُستعمل ضد الخصم، مثلما حصل مع الشاه، ما أدّى حينها إلى اندلاع أزمة داخلية في إيران؛ لكن السعوديين لم يستطيعوا مجاراة الأمريكيين في هذه المسألة حالياً لعدة أسباب : أوّلاً : عدم الرغبة؛ وثانياً: عدم القدرة؛ فالسعودية لا تستطيع رفع إنتاجها لأكثر من 13 مليون برميل في اليوم، ولا تستطيع التعويض عن حصّة روسيا في سوق النفط العالمي التي تفوق حصّة السعودية؛ والآن هناك طلب متزايد على النفط في مجتمعات ضخمة تتحول إلى مجتمعات مدنية، مثل الصين والهند، خلافاً للأوضاع في السبعينات والثمانينات. إضافة إلى ذلك، فالسعوديون والإماراتيون والمصريون الذين قدّموا الولاء والطاعة المطلقة للأمريكيين، يتزلّفون حالياً للإخوان المسلمين؛ وهذا يصب في إطار تنويع علاقاتهم الخارجية داخل نظام عالمي بدأ يتحوّل من أحادي القطبية إلى متعدد الأقطاب. فمثلاً، هناك اليوم في الإمارات مدارس تعلّم اللغة الصينية.

إذاً، نحن أمام تحولات ستنعكس على كلّ المنطقة. لكن المشكلة بالنسبة لفلسطين ولبنان هي غياب القيادات العاجزة عن إيجاد مشروع بديل؛ فالسلطة الفلسطينية لا بديل لديها، ونحن في لبنان نتحدث منذ سنوات عن ضرورة التوجّه شرقاً ؛ لكن السعوديين والإماراتيين سبقونا؛ وشكراً.

الدكتور عباس إسماعيل: الباحث والخبير في الشأن الإسرائيلي

كانت زيارة الرئيس الأميركي بايدن إلى المنطقة مطلوبة إسرائيلياً، وذلك لاعتبارات داخلية أوّلاً ؛ فالحكومة تفكّكت، وهناك حالياً حكومة انتقالية؛ ومن المتعارف عليه في الكيان أن أي صورة لمسؤول إسرائيلي قرب رئيس أميركي تعطيه شرعية وقوّة شعبية أكثر.

بالمنظور الداخلي، صحيح أن رئيس الحكومة يائير لابيد حقّق ما أراد، لكنه لم يحرم خصمه من الاستفادة من ثمار هذه الزيارة، لأن بايدن خرق البروتوكول وسلّم على بنيامين نتنياهو على المنصّة. وفي النقاش الإسرائيلي حول هذا الأمر قيل إن نتنياهو استجلب ضجّة إعلامية أكثر من لابيد.

في الملف الإيراني، كانت النتيجة صفراً، والإسرائيلي لم يأخذ أي وعود من الزائر الأمريكي، حيث كان الإسرائيلي ينتظر موقفاً بشأن أمرين يتعلقان بإيران: الخيار العسكري ضدّها، وتحديد مهلة زمنية لوقف المفاوضات النووية معها.

في الملف السعودي، كانت النتائج أيضاً دون التوقعات. وقد تبيّن، بعد كلّ التقارير والمواقف التهويلية حول ما يُسمّى الناتو العربي– الإسرائيلي، أن لا صلة لإسرائيل بهذا الطرح؛ وكلّ ما تريده الأخيرة هو أن تستفيد من منظومة الإنذار الإقليمي العربية، لأنه حين تضع «إسرائيل» رادارات قريبة من إيران والعراق واليمن، وفي حال إطلاق صواريخ عليها، تكون لديها فترة زمنية للتعامل معها.

أما في الملف الفلسطيني، فلم ينزعج الإسرائيلي من مواقف الرئيس الأميركي ولم يُفاجَأ بها. لذلك، كان إعلان القدس (الأميركي– الإسرائيلي المشترك) بمثابة جائزة ترضية للإسرائيلي، وتعويضاً عن تحقيق أي إنجاز سياسي في ملفات أخرى.

وأختم قراءتي لزيارة بايدن باستنتاج أن «إسرائيل» باتت أضعف من أميركا؛ فالارتباط بينهما هو ارتباط عضوي وبنيوي؛ وكلّما ضعفت أميركا تضعف «إسرائيل».

أما بالنسبة للقمّة التي حصلت في طهران، فكان ملفتاً للنظر أنه لم يتكلم عنها سوى رئيس لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست رام بن براك، الذي علّق فقط بالقول إن التعاون بين روسيا وإيران مثيرٌ للقلق. لكن كان هناك اهتمام إعلامي إسرائيلي بالقمّة،

والتي جاءت في سياق المعركة على الشرق الأوسط بين موسكو واشنطن، وهي تهدف لتشكيل محور مضاد للمحور الأميركي، والذي سمّاه الإعلام الإسرائيلي بـ«محور الشر 2022»؛ وقدّرت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن قمّة طهران كانت تقليداً لقمة بايدن في جدّة.

وحول زيارة الرئيس الروسي بوتين لإيران، فقد اعتبرتها الأوساط الإسرائيلية حدثاً مهماً، وهو ينطوي على رسالة سياسية بأن روسيا كانت ولا تزال في المنطقة، مع تحذير للإسرائيليين(بسبب موقفهم من الحرب في أوكرانيا) من خلال تفعيل التحالف بين إيران وروسيا.

وبطبيعة الحال، هذا التعاون الروسي – الإيراني يشمل الجانبين العسكري والاقتصادي، خاصة بعد أن طلبت روسيا طائرات مسيّرة من إيران؛ وأيضاً، هناك علاقة للقمّة في طهران بالساحة السورية، من ناحية طلب إيران من روسيا التضييق على الاعتداءات الإسرائيلية التي تُشنّ ضد مواقع لإيران وحلفائها في سوريا.

كذلك، أثارت القمّة في إيران القلق في «إسرائيل»، وخاصة لجهة احتمال حصول تداعيات أمنية على الحدود الشمالية لها من قِبل حزب الله.

ختاماً، وبالنسبة للإسرائيليين، فكما أن زيارة بايدن إلى المنطقة كانت مطلوبة، كانت زيارة بوتين إلى طهران مطلوبة أيضاً، لأنها تمنح مشروعية لإيران وتعزّز دورها، وتُضعف احتمالات خرق إيران على المستوى الاقتصادي وغيره؛ بينما هدف «إسرائيل» الثابت هو إضعاف إيران وعزلها وسحب الشرعية عنها.

ولأن زيارة بوتين إلى إيران قد تكون لها كذلك تداعيات على مستوى سوريا وعلى مستوى المنطقة، فهي عُدّت في غير صالح «إسرائيل»، بل ومقلقة جداً لها.

الدكتور عماد رزق: رئيس الاستشارية للدراسات الاستراتيجية

بدايةً أشكركم على هذا اللقاء. سأتحدث أوّلاً عن أهمية زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لإيران، ومن ثمّ أعقد مقارنة موجزة بين قمّتي جدّة وطهران الأخيرتين، مع تحديد نظرة روسيا لقمّة طهران.

ننطلق من المشهد الإقليمي، فالمشهد الدولي، لنرصد بعد ذلك الصراع الخفي الذي حصل على المستوى الإعلامي، وتحديداً كيفية استقبال السعوديين لبايدن في جدّة ومقارنته باستقبالهم لأوباما قبل سنوات، لأن جزءاً كبيراً ممّا يجري على المستوى الإقليمي والدولي يتم تظهيره عادة عبر وسائل الإعلام.

وفي الحديث عن الناتو، نقول إنه يجسّد سيطرة أميركا على أوروبا؛ فجزء كبير من إعلام المقاومة، والإعلام المضاد (الأميركي التوجّه والتمويل) سار في خضم معركة إعلامية محترفة، لكن بمفردات مضخّمة.

إن الهدف الأساسي في جدة كان بحث التحالف الإسرائيلي– الهندي– الأميركي– الإماراتي، والذي جرى تمريره عبر منصّات التواصل الاجتماعي؛ ونحن نتكلم هنا عن تحالف يستكمل التحالفات في شرق آسيا، وذلك لاستهداف الصين وليس روسيا فقط ؛ فالمعركة الأساسية الآن هي أميركية – روسية تحضيرية لمرحلة 2032.

بالتزامن، ومع وصول بايدن إلى الكيان، أعلن الأخير عن تلزيم شاطئ حيفا للجانب الصيني وللجانب الهندي؛ إذاً، هناك صراع دولي وإقليمي مع إعادة تموضع لكل أطراف الصراع؛ والجانب الإسرائيلي سبقنا بأشواط في الاتجاه نحو شرق آسيا. فحتى الإسرائيلي بات يؤمن بالتعددية القطبية ويسعى إلى استبدال الأحادية بتعددية «المحافظ» المالية والاقتصادية ؛ و لم يعد الأميركي اللاعب الأساسي بالنسبة للكيان، والذي بات يتّجه نحو الصين وروسيا والهند وغيرها.

ونلفت هنا إلى الإيديولوجيا الاستقلالية التي يعتنقها الرئيس الروسي بوتين بناءً على أفكار مُلهمه يفغيني بريماكوف (اليهودي) . وحتى يهود الكيان الصهيوني الذين يرفضون فكرة الشتات، قد أقاموا دولة مركزية لهم (في فلسطين)؛ وما يقومون به اليوم هي مجرّد ألعاب تعمية على البعد الاستراتيجي لديهم للسيطرة على البورصة العالمية، وعلى التكنولوجيا، كما على مصادر الطاقة والمواصلات.

الأميركي أيضاً يريد الطاقة والمواصلات كي يستكمل سيطرته على العالم. أما الإسرائيلي، فيريد أكثر من ذلك!

هناك ثلاثة مواقف مهمة، ويجدر استذكارها، والتي أطلقها كلٌّ من مستشار الأمن القومي الأميركي السابق جون بولتون، ورئيس الحكومة الإسرائيلية السابق بنيامين نتنياهو، في أوقات مختلفة. في كانون سنة 2018 قال نتنياهو إنه سيضغط على الرئيس بوتين بشأن الصواريخ الإيرانية في لبنان؛ وأضاف بأنه سيتوجه إلى موسكو لمناقشة قضيتي إيران وسوريا مع بوتين. وفي حزيران 2018 أكّد نتنياهو للرئيس الروسي ولوزير الخارجية الأميركية الأسبق مايك بومبيو، على وجوب انسحاب الإيرانيين من سوريا بالكامل. وقبل العام 2018 قال بولتون إن الرئيس بوتين قال له إنه لا يمكنه إجبار إيران على الانسحاب من سوريا؛ أما الجزء الثاني من كلام بولتن فيوحي بأنه يرغب بانسحابها من هناك. إذاً، كان هناك تركيز أميركي في تلك المرحلة على زرع الفتنة بين إيران وروسيا.

بالمقابل، في العام 2019 جرى توسيع للتحالف على المستوى العسكري،مع تكثيف للزيارات بين الجانبين الإيراني والروسي. روسيا توسعت باتجاه درعا والحدود اللبنانية، وبات التنسيق مع الطرف الإيراني أكبر حتى على الصعيد الاقتصادي.

إذاً، هناك مشهدية إقليمية جديدة، جزء منها يظهر في الإعلام والجزء الآخر في الميدان.

في المشهد الدولي، وفيما يخص إقليم كاراباخ والنزاع حوله بين أرمينيا وأذربيجان، فقد تمّ (بالنسبة للأميركيين) قطع شريان العلاقة بين الشمال والجنوب عبر إيران وأذربيجان؛ وهكذا يمكن تفسير ما حصل في كازاخستان الذي اتّهمت به تركيا؛ كما سمعنا عن حوار أميركي – أطلسي مع الجانب الروسي، والذي طلب ضمانات مكتوبة من أميركا بالتوقف عن الزحف شرقاً.

والمقصود أن كل هذه التطورات كانت تستهدف الأمن القومي الروسي في النهاية، لأن الأميركيين يعتبرون أن أي تطور روسي، حتى على الصعيد التكنولوجي، يُعتبر خطراً على المصالح الأميركية. من هنا كان الاتهام الأميركي للصين بالتسبّب بجائحة كورونا؛ فما يهدّد أميركا فعلاً هو الصناعة والتكنولوجيا وليس العسكر.

لذا، فإن الرئيس بوتين يعتمد استراتيجية امتصاص الخلل في المنظومة التي يبنيها في مواجهة الاستراتيجيات الأميركية، قبل حصول الاصطدام الكبير مع الصين؛ فيما يسعى

الجانب الصيني لاحتواء البعد العدائي في الجانب الأميركي على طريقته.

عندما فرضت الضريبة في الصين على تبادل البضائع تم تقسيمها إلى مجموعات؛ والصينيون ليسوا ضد العولمة، بل هم دخلوا فيها حتى اعتبر الأميركيون أنه تم خطف العولمة. وبالنسبة للصينيين، هم اعتقدوا أن المواجهة مع الولايات المتحدة ستحصل ما بين عامي 2020 و2025. وبينما بدأ الأميركي بالمواجهة في العام 2020، أجّل الصيني تلك المواجهة حتى سنة 2032. في ذكرى الجيش الصيني الـ95، قال الملحق العسكري الصيني في بيروت إن الصينيين مستعدّون للتحرك العسكري من أجل الصين ومن أجل تايوان؛ وقد سمع الملحق الأميركي هذا التهديد.

إذاً، يمكن اختصار عناوين المرحلة القادمة بالنسبة للجانب الروسي كما يأتي: الطاقة، الغذاء والعملات. هذه هي الأساسيات؛ أما الجانب الصيني، فلديه بعد رابع وهو البعد التكنولوجي. وبالنسبة للأميركي، فإن التكنولوجيا العسكرية تساعد الصين على كيفية حماية نفسها وغيرها.

وفيما يجري تفعيل التحالف بين اليابان والولايات المتحدة وأستراليا، توسّع الصين من تحالفاتها وعلاقاتها، والهند محور فيها.

واليوم، الأميركي يستبدل البعد المتعلق بالخليج كأمن قومي للولايات المتحدة بالبعد المرتبط بأستراليا وكندا وبحر الشمال، حيث برزت أهمية النفط والغاز إلى الصدارة. كذلك، يظهر الاشتباك الروسي – الفرنسي في أفريقيا كproxy للصراع الأطلسي– الصيني، والصين قد تنخرط في هذا الصراع؛ لكن روسيا متقدمة عليها، لأنها أقوى على المستوى العسكري وليس التجاري؛ من هنا أتت زيارة وزير الخارجية الروسية لافروف إلى مصر وزيارات وزير الخارجية الأميركي بلينكن والرئيس الفرنسي ماكرون إلى عدة دول أفريقية.

وفي هذا الإطار المعقّد بدت تركيا غائبة نسبياً؛ فهي ليست موثوقة بسبب وجود صراع تنافسي بينها وبين السعودية. والتركي الذي يشعر أنه خسر في قمّة جدّة، ردّ باستهداف الأراضي العراقية والسورية. والرئيس الروسي وضع لأردوغان بعض الشروط

في قمّة طهران . كما يبدو أن الرئيس بوتين قد أعطى شبه تفويض للجانب الإيراني بإدارة المنطقة. فالروسي الذي كان يتحدث عن شراكات يتحدث الآن عن تحالفات؛ وهو يشعر أن المرحلة المقبلة قد تحمل رهانات وتحديات كبيرة (من قِبل الأميركيين وحلفائهم). لذا أعلن الروس أخيراً أنهم مع الحرس الثوري؛ وهذا ما يمنح الذراع العسكري لإيران في المنطقة دوراً أكبر.

حول الموضوع الاقتصادي تحديداً، أشير إلى أنه تم التوافق مع السيد القائد في قمّة طهران على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الطويلة الأمد(25 سنة)، على أن يكون الجانب الإيراني محور مركزية اقتصادية– عسكرية بين شمال جنوب– شمال جنوب شرق؛ وأعتقد أننا ذاهبون إلى اشتباك أوسع في وسط آسيا، وستكون إيران محوره، وصولاً حتى باكستان أفغانستان وطاجكستان وأوزباكستان، حيث توجد تحركات في إحدى أقاليمها. وبالتالي، هناك مشهدية جديدة في عمق آسيا وشرقها وغربها، واحتمالات التصادم كبيرة.

وأخيراً، قد تحصل في المرحلة القادمة عملية إعادة تموضع استراتيجية؛ والمؤشّرات، خاصة لدى الجانب الروسي، تصاعدية.

الدكتور يوسف نصر الله:

في هذه الجولة النقاشية الأولى كانت هناك آراء متناقضة، والتي تستدرج عدة أسئلة مهمة :

–**السؤال الأول**: حول زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن للكيان الإسرائيلي وتودّده اللافت لنتنياهو؛ هل كان دافع بايدن هو خشيته من التراجع أمام الجمهوريين عشية الانتخابات النصفية في الكونغرس، وبسبب خوفه من تأثير اللوبي اليهودي؟ لقد سعى بايدن لأخذ مسافة من كل الأطراف قبيل تلك الانتخابات، سيما أن زيارته كانت مقرّرة قبل انهيار الحكومة الإسرائيلية و لم تؤجّل.

– **السؤال الثاني**: هل مازالت العملية العسكرية التركية في شرق سوريا قائمة، خاصة بعد ظهور مؤشرات قبل قمّة طهران الأخيرة بأن العملية التركية انتهت؟ إن جزءاً من التخبط

الذي نراه حالياً سببه أن التركي لم يأخذ ضوء أخضر للعملية العسكرية؛ لا من الروسي ولا من الأميركي، ولا أخذ حتى غضّ نظر من الإيراني؛ فما مستقبل هذه العملية : هل قُزّمت، أم أنها لا تزال عملية واسعة، وما الثمن الذي أخذه الروسي أو الإيراني من الأتراك ؟

–**السؤال الثالث**: حول فشل ما يسمّى الناتو العربي. بتقديري أن المشروع هو مجرّد ضجّة إعلامية، لأن الإسرائيليين يرفضون أن ينضموا لحلف الناتو المزعوم كونهم سيتكفّلون بالقتال نيابة عن الآخرين، بينما هم يسعون لأن يُقاتل الآخرون معهم ؛ وهناك بالفعل قلق إسرائيلي منه؛ فالدول التي ستشكّل الناتو هي دول متخاصمة سياسياً فيما بينها، فكيف ستنسّق على المستوى الأمني والعسكري؟ كما أن مواقف بعض الدول من إيران هي مواقف جيدة وليست سيئة؛ وهذا يشمل الغزل الإماراتي للجمهورية الإسلامية في إيران.

الموضوع الأخير يتعلق بالحرب؛ وبتقديري أنه لا يوجد أحد من الفاعلين معني بحصولها؛ إن زيارة بايدن إلى المنطقة كانت لضبط أسعار النفط وإيجاد مصدر بديل عن النفط الروسي لأوروبا، وزيادة الإنتاج النفطي الخليجي، ولجم انعكاسات هذه الأزمة على الناخب الأميركي؛ فأي حرب إقليمية ستؤثّر على أسعار النفط. هذا بالإضافة لحدث المونديال وحجم الاستثمارات القطرية فيه ؛ وبالتالي فإن أحد أهداف اللقاء الذي تمّ في قطر أخيراً حول استئناف المفاوضات النووية بين إيران والمجموعة الدولية، هو إرسال رسالة للجميع بأنه لا حرب جديدة في المنطقة. ورغم أنه لا أحد معنيّ بالحرب، فإن أي خطأ في حسابات أي طرف من الأطراف قد يؤدّي إلى نشوبها؛ فالمحرّضات جاهزة، وهناك تداخل وتشابك كبير في المصالح لدى أطراف الصراع.

الأستاذ مروان عبد العال

صحيح أن قوّة «إسرائيل» هي من قوّة أميركا؛ لكننا كنّا نتكلم عن القدرة على الضغط عليها فقط.

بعد قمّة جدّة مباشرة أتى وفد من وزارة الدفاع الأميركية إلى المنطقة، وناقش فكرة الدفاع عن المجتمع. هناك حديث (عربي) مع واشنطن حول ضرورة العمل في مجالي الأمن والاقتصاد على حساب الإعلام والسياسة!

والمقصود أننا يجب أن نعمل على الصعيد الاستراتيجي ونتحضّر لكل الاحتمالات، حتى لو كنا نعمل على تحقيق السلام؛ فالحرب ليست هدفاً بحدّ ذاتها.

الدكتور عباس إسماعيل

إن الخصومة التي أنشأها نتنياهو أثناء حكم أوباما مع الحزب الديمقراطي لا يمكن أن تستمر بسبب الاعتراض من الداخل الإسرائيلي. وكان أصل الخلاف بشأن اصطفاف نتنياهو مع ترامب ضد أوباما هو مواقف الطرفين من إيران ومن القضية الفلسطينية؛ وهذا ما جعل نتنياهو يتخذ موقفاً مماثلاً من بايدن حين أراد الأخير إعادة الاتفاق النووي مع إيران ومناقشة حلول للقضية الفلسطينية. لذا بايدن أراد أن يُظهر محبّته لنتنياهو في هذه المرحلة الصعبة بالذات.

إن «إسرائيل» معنيّة بحرب لا تخوضها ولكنها وضعت أهدافها؛ وجزء من سياستها هو جرّ إيران إلى تلك الحرب من خلال الاغتيالات وغيرها.

حول موضوع الناتو العربي، «إسرائيل» ترفض الدخول في تحالف مع أميركا كي لا تُلزم بما تقبل به أميركا؛ فكيف تقبل بالتحالف مع الدول العربية؟!

الدكتور جمال واكيم

فيما يتعلق بعملية عسكرية تركية محتملة في شمال سوريا، فإن الكلام عنها انتهى لسببين: أوّلاً: التدخل الروسي والإيراني؛ فالروس يرفضون العملية التركية، وهم لم يعطوا أردوغان ما أراده من «منطقة أمنية»، لكنهم أعطوه موقفاً حاسماً يركّز على وحدة الأراضي السورية؛ وهذا ما طمأنه لناحية عدم القبول بكيان كردي منفصل.

أما قمّة طهران، فكان جزء منها يهدف للردّ على قمّة جدّة، والجزء الآخر بدأ يُترجم عملياً عبر ما يحصل في شمال سوريا من نشر الجيش السوري في بعض المناطق، أو من خلال استهداف القاعدة العسكرية الأميركية في شمال شرق سوريا.

أيضاً، ما دفع بأردوغان للتوجه شرقاً هو التوتر مع اليونان، حيث الأزمة كبيرة جداً بين الدولتين. وهي تفجرت منذ 12 سنة، وكانت ديون اليونان تقدّر بـ 150 مليار دولار،

والتي تمّ حلّها بالاستدانة؛ أما اليوم، فقد تضاعفت ديون اليونان إلى 350 مليار دولار؛ وحلّ هذه الأزمة كان بالتنقيب عن الثروات النفطية في البحر. وحسب معلوماتي، هناك إنفاق يوناني على التسلح في ذروة المديونية، ومحاولات للحصول على طائرات f 35 من الجيل الخامس؛ أما أحدث طائرة في الترسانة الجوية التركية فهي F16 من الجيل الرابع، لأن أميركا منعت حصول الأتراك على الطائرات الأميركية الحديثة بسبب شرائهم منظومات S400 للدفاع الجوي من روسيا. والمشكلة هنا أن مدى الطائرات اليونانية الحديثة أبعد بكثير من مدى الطائرات التركية؛ وهذا يؤدّي إلى خلل كبير في التوازن العسكري بين تركيا واليونان.

هناك أيضاً تسليح للجزر اليونانية المطلّة على الأراضي التركية. وقد يذهب اليونانيون إلى حرب مع الأتراك هرباً من أزمتهم الداخلية؛ وقد يحاولون الموازنة بين إرضاء الروسي والإيراني من جهة والأمريكي من جهة أخرى، لينتزعوا أكبر قدر من المكتسبات ؛ وهذا الأمر انعكس في أوكرانيا. لذا أرجّح عدم حصول عملية عسكرية تركية في شمال سوريا.

أما من ناحية «إسرائيل»، فهي تتعامل مع الصين في مختلف المجالات، وخاصة في مجال البحث العلمي، وبنسب أكبر ممّا لدينا؛ وهكذا الأمر بالنسبة لروسيا؛ لكن في الوقت عينه، الروسي أو الصيني أو الأوروبي يتعامل مع «إسرائيل» كدولة عادية مثل غيرها من الدول، وليست متفوّقة على غيرها.

أما الولايات المتحدة الأميركية، فعلاقتها هي علاقة عضوية مع «إسرائيل»؛ والنظر إلى إسرائيل كدولة تسرّع بظهور السيد المسيح هي مسألة عقائدية.

إن المهمة الأساسية لإسرائيل اليوم هي السيطرة على مصر. لذا قد تكون هناك رغبة لدى «إسرائيل» للدخول في حلف «الناتو العربي»؛ لكن لا أعتقد أنها ستدخل في شراكة متساوية مع الإمارات والسعودية وغيرها؛ ولكن ستكون شراكتها شراكة هيمنة على الأطراف الأخرى.

واللافت هنا كان موقف النظام المصري، الذي يتجنّب منذ العام 1974 المواجهة مع الولايات المتحدة، لأنه دفع أثماناً باهظة في حرب 1967؛ ولكنه أدرك أيضاً أن الخضوع

الكامل والولاء المطلق لأميركا يجعله تابعاً لها كلياً. ومصر الآن ترى أن هناك تآكلاً لدورها الإقليمي ولأمنها القومي، في ليبيا واليمن والبحر الأحمر والسودان وتركيا وفي الشرق عموماً ؛ وهي تحاول ترميم هذا الدور من دون الصدام مع الولايات المتحدة، مع إقامتها لعلاقات طيّبة مع روسيا؛ وزيارة الوزير الروسي لافروف للقاهرة كانت محطة أولى لانتقاله إلى دول أفريقية أخرى؛ وكان لافتاً الموقف المصري حول أن أي عمل عسكري في المنطقة غير مفيد، وذلك قبيل زيارة بايدن. وبمعزل عن الموقف الإسرائيلي، فقد كان للموقف المصري تأثير كبير في عرقلة مشروع الناتو العربي.

أما بالنسبة للحرب، فأعتقد أن «إسرائيل» تتجنّب منذ العام 2006 خوض الحرب، مقابل إثارتها للحروب الداخلية في الدول العربية؛ وهناك حديث عن فدرلة شاملة في المنطقة تكون بمثابة الحاضنة السياسية للقوات العسكرية الأميركية. وبالتالي قد نصل إلى صدام داخلي في لبنان، الأمر الذي يريح «إسرائيل» من خلال إلهاء المقاومة بالخلافات الداخلية؛ و«إسرائيل» تراهن على القرار السياسي الرسمي اللبناني فيما يخص ترسيم الحدود؛ ونلاحظ أنه لم يصدر أي رد إسرائيلي عندما تحدث رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة؛ لكن حين تكلّم الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، كان هناك رد إسرائيلي.

وبتقديري، فإن احتمال الحرب بين المقاومة و»إسرائيل» ضعيف؛ لكن ما نشهده في لبنان هو شكل من أشكال الحرب، حيث يمكن وضع التطورات والأحداث السلبية في البلد ضمن إطار التجييش والتحضير لإشعال حرب أهلية بدون أي إطلاق للنار.

الدكتور عماد رزق

بخصوص العملية العسكرية التركية المحتملة، وحسب معلوماتي من الجانب الروسي، أن لا عملية عسكرية قريباً؛ ولكن خلال المرحلة القادمة ستكون هناك توترات وفضائح في تركيا، وهناك إشكالية في العلاقة بين المستوى السياسي والجناح العسكري داخل البلاد؛ وهذا يفسّر ما حصل من عمليات استهداف تركية داخل سورية خلال الأيام الأخيرة، ما بعد قمّة طهران، ومنها عملية اغتيال نائبة قائد قوات سورية الديمقراطية (قسد)، حيث صدر الإعلان عن مقتلها من قِبل الإدارة الأميركية، ما يشير إلى أن تركيا

تنفّذ الآن ProAmerican أي «عملية تنظيف» فقط.

بالمقابل، أنا كنت منذ عشرة أيام على الحدود السورية–التركية، ولم ألحظ وجود توترات؛ وقبلها بثلاثة أيام كنت بين معرّة النعمان وفي جبهة حلب–إدلب، وكان الجيش السوري يتحضّر للدخول إلى هذه المناطق بالتنسيق مع الجانب الكردي. وحسب معلوماتي، الجانب الكردي عنيد ولديه إشكالية في مسألة اتخاذ القرار. وعملية اليوم فجراً (ضد الأتراك) لها دلالة مهمة جداً، وتترافق مع كلام الرئيس السوري بشار الأسد حول وجود فاعل للمقاومة الشعبية ضد الاحتلال التركي ؛ وهذا تأكيد على استعداد الأطراف المعنية لمواجهة تركيا–الطرف الكردي المعترض والأقرب إلى الطرف الروسي، والطرف السوري (النظام والعشائر) ؛ وأيضاً الطرف الروسي الذي عزّز وجوده في القامشلي والحسكة على المستوى الجوي والعسكري.

وعليه، فإن رفع شعار وحدة سوريا ليس حباً بسوريا فقط، بل لحماية وحدة تركيا كذلك، لأن أي حلم كردي استقلالي أو انفصالي في سوريا سيمس بتركيا نفسها.

وأخيراً، ومع وجود أسباب واقعية لفشل ما يسمّى الناتو العربي، أعتقد أن المنطقة ذاهبة إلى عدم الاستقرار وليس إلى حرب؛ وأميركا تفضّل أن تصبح المنطقة غير تابعة لأحد على أن تحصل سيطرة روسية–صينية عليها. ومن الممكن أن يكون لبنان أحد مسارح العمليات المرتقبة، مثل عمليات الاغتيال وغيرها (مثل قضية المطران الحاج الذي أدخل الأموال من «إسرائيل» بهذه الطريقة، فماذا كان يحضّر ومن وراء تحركاته هذه ؟)؛ وهناك حالياً عمليات رصد بحري وتصوير للحدود من قِبل طائرات Drowns؛ إضافة إلى معلومات حول أن الأميركي أدخل أكثر من 350 عنصراً باتوا موجودين الآن في منطقة المتن، وهم يتنقلون بسيارات مدنية، ما يعني وجود شيء ما يتم التحضير له. كما قام الإسرائيلي بعمليتين سريّتين في الداخل اللبناني خلال الأيام الماضية؛ بل إن جهاز الموساد أعلن أنه قام بعمليات (في المنطقة) على الصعيد الاستراتيجي ولا يمكنه التصريح عنها!

حلقة نقاش خاصة بعنوان

«وحدة الساحات»: معركة تثبيت معادلات سيف القدس

عُقِدت حلقة نقاش خاصة في مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بتاريخ 17/8/2022، حول معركة «وحدة الساحات» الأخيرة (5–7/8/2022) في قطاع غزة المقاوم. وقد شارك فيها إلى جانب رئيس مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية الدكتور يوسف نصرالله نخبة من الباحثين والمتخصصين في الصراع العربي – الصهيوني وقضايا المنطقة، وهم:

- **الأستاذ إحسان عطايا– ممثّل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان.**
- **الأستاذ علي فيصل– ممثّل الساحة اللبنانية في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.**
- **الأستاذ مروان عبد العال– مسؤول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في لبنان.**
- **النائب اللبناني محمد خواجة– عضو كتلة التنمية والتحرير.**
- **العميد المتقاعد الياس فرحات.**

البروفيسور يوسف نصرالله– رئيس مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وأعزّ المرسلين سيّدنا ونبيّنا وحبيب قلوبنا أبي القاسم محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

في البداية تحيّة طيّبة لكم؛ وأودّ أن أعرب عن امتناني لحسن تلبيتكم لهذه الحلقة النقاشية بعنوان «وحدة الساحات، معركة تثبيت معادلات سيف القدس». ولإفساح

المجال أمام المداخلات القيّمة من قِبلكم، سوف أكتفي بملاحظتين: أوّلاً، من الناحية الفلسطينية، فإن (معركة وحدة الساحات) هي امتداد طبيعي وموضوعي للمعركة المستمرة والمفتوحة بين الكيان الإسرائيلي المحتل والغاصب لفلسطين من جهة، وبين الشعب الفلسطيني ومقاومته من جهة ثانية؛ فهي أعادت التأكيد على قدرة المقاومة على المواجهة والصمود، وأن هذه المقاومة،التي لن تسمح للخشية من الوقوع في الحرب أن تُفضي إلى نتائج أسوأ بكثير من نتائج الحرب نفسها، حاضرة للذهاب بعيداً إذا ما تجاوز الكيان الصهيوني الإرهابي الخطوط الحمر.

أما من الناحية الإسرائيلية، فيمكن القول إن ثمّة اعتبارات عديدة وقفت وراء العملية العدوانية الأخيرة، إلى جانب الاعتبار الانتخابي الذي يتصل بسعي رئيس الحكومة لابيد ووزير حربه إلى تبديد صورة الضعف لدى المجتمع الصهيوني عنهما، وإلى تقديم نفسيهما كقائدين قويّين يمتلكان القدرة على المبادرة العملانية وتبنّي الخيارات المتطرفة والذهاب إليها. وإلى جانب الاعتبار المهني الذي يتأتى من إدراك تل أبيب المتزايد لمسألة تآكل ردعها وخشيتها المتزايدة من اهتزاز صورة جيشها على أعتاب مخيم جنين في الفترة الأخيرة، هناك مجموعة من الأهداف ذات الصلة، منها ما يتصل بالسعي إلى الاستفراد بحركة الجهاد الإسلامي، وإحداث فرقة بين فصائل المقاومة الفلسطينية وداخل المجتمع الفلسطيني؛ مع السعي أيضاً إلى الفصل بين المقاومة في غزة والمقاومة الناشئة في الضفة الغربية، وتقويض الرابط السياسي والعسكري الجامع بين المقاومتين؛ بالإضافة إلى تفريق ساحات المواجهة وفصلها، وتقويض كل المعادلات التي كانت قد أرستها معركة سيف القدس في العام الماضي، لا سيما ما يتصل بتكافل هذه الساحات وتضامنها.

وهذه المعادلة الأخيرة، أي معادلة الربط، هي أكثر ما يُقلق الإسرائيلي، والتي شكّلت تحدياً استراتيجياً كبيراً للكيان الإسرائيلي، لجهة أنها تعيد وصل وربط ما كان اتفاق أوسلو المشؤوم قد فكّكه، وتؤكد منطق المقاومة واقتدارها العسكري ودورها الحمائي للفلسطينيين أينما كانوا أو وجِدوا.

وتبقى الإشكالية: هل قُيّض للمقاومة إعادة الربط بين الساحات الفلسطينية وما هي ترجمات ذلك؟ وبالمقابل، هل قُيّض للإسرائيلي النجاح بتنفيذ ما عجز عن تنفيذه في معركة سيف القدس؟ هذه الإشكالية وغيرها هي ما ستحاول هذه الحلقة النقاشية الإجابة عنها.

الأستاذ إحسان عطايا- ممثّل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان:

السلام عليكم؛ أوّلاً، أتقدم بالشكر الجزيل للأخوة في مركز باحث للدراسات على هذه الندوة القيّمة التي تعوّدنا على الاستفادة منها، والتي تتم تحت إدارة الأخ الكريم الدكتور يوسف نصر الله.

في البداية، كان هناك عدوان إسرائيلي وعملية اعتقال للشيخ المجاهد بسام السعدي؛ وعلى أثر هذا الاعتقال والتهجم على منزله، تسرّبت أنباء بأنه استُشهد أو أصيب. بعدها كان هناك تقدير من قِبل حركة الجهاد الإسلامي بأن العدو بدأ حملة منذ أشهر لتقليم أظافر الحركة، إن صحّ التعبير، فحصلت ملاحقات واصطياد لعدد من المقاومين، وصولاً إلى اعتقال الشيخ السعدي. وبعد تواتر المعلومات بأنه أصيب أو استُشهد، جرى استنفار لسرايا القدس، وكان هناك توقع من قيادة الجهاد بأن الإسرائيلي يريد اقتحام جنين، بما أنه لم يجرؤ على اقتحامها في الفترات السابقة، حين صدر اتهام غير مباشر بإعلان النفير العام بعدما أصبح العدو الصهيوني جاهزاً على تخوم جنين لإجهاض المقاومة فيها. وعندما تبيّن للإسرائيلي وجود سابقة، بقيت الاستنفارات قائمة، ولكن حديّة المواجهات خفّت، حتى وصل الإسرائيليون إلى مستوى التفاوض معنا كي لا تحدث مواجهة.

لقد عاين العدو عن كثب حالة الاستنفار لسرايا القدس ورفع جهوزيتها، وبات هناك حالة عسكرية كاملة؛ وهذا الوضع أربك الكيان على مستوى الجيش والمستوطنين. لذا ذهب الإسرائيلي إلى اغتيال الشهيد القائد تيسير الجعبري، مسؤول المنطقة الشمالية في قطاع غزة. وردّ حركة الجهاد الإسلامي كان بناءً على هذا الاغتيال؛ ولكن ليس لمجرّد اعتقال الشيخ السعدي كنّا سنذهب إلى معركة. هذه المعركة كانت ترجمة لمعادلة : أي اغتيال لمقاوم أو قائد سيتم الردّ العسكري عليه بقصف تل أبيب؛ وهذا ما حصل. فالمعركة

لم تكن بسبب الاعتقالات التي حصلت، لأنه في كل يوم هناك اعتقالات في الضفة؛ بل بسبب القصف والاعتداء على غزة.

والنقطة الثانية هي أن الإسرائيلي بنى تقديراته على أساس أن حركة الجهاد لن تجرؤ على الردّ بدون العودة إلى حماس؛ وهذه المسألة كانت بضمانة المصريين وبضغط من قطر وتركيا، وأدوات أخرى للإدارة الأميركية التي تساند الإسرائيليين منذ استلام جو بايدن للإدارة في بلاده. ونحن نعتبر أننا خضنا المعركة مع العدو الإسرائيلي وخلفه العدو الأميركي وحلفائه وأدواته، مثل بريطانيا وغيرها من دول محور الشر الدولي، لاستيعاب ما يجري ولاستخلاص العبر منها وتقديمها للمخابرات الأميركية والإسرائيلية.

كان تقدير الإسرائيليين أنه سيتم وقف العمليات العسكرية بعد إطلاق بضعة صواريخ، لكنهم فوجئوا بأن حركة الجهاد لم تأخذ بعين الاعتبار توجهات أي دولة من شأنها مساندة العدو الإسرائيلي؛ لذا ذهبنا إلى المعركة مع علمنا أنها غير متكافئة عسكرياً؛ وقد سقط لنا العديد من الشهداء في هذه المعركة.

وفي السياق، اتصل الإسرائيليون في نفس الليلة التي بدأت فيها الصواريخ تتساقط على محيط غزة وعلى تل أبيب، اتصلوا بنائب مبعوث الأمم المتحدة لعمليات السلام في الشرق الأوسط وبأحد المسؤولين اللبنانيين، الذي اتصل بنا وقال إن إسرائيل لا تريد أي تصعيد؛ وكل الاتصالات التي حصلت من قبل أكثر من جهة، هدفت لإيصال الرسالة عبرنا للبنانيين، بأنه «ليس لنا بشأن الغاز في البحر» .

إذاً، سوء تقدير الإسرائيلي بناءً على تلك المعطيات، جعله يذهب إلى المعركة، ومن منطلق أن حركة الجهاد باتت تحت الضغط الشديد من قِبل مصر وقطر وحماس؛ وكلّ من لا يريد الدخول في المعركة سيمنع الحركة من الدخول في معركة واسعة.

الأستاذ علي فيصل- ممثّل الساحة اللبنانية في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

أولاً، أشكركم على هذه الدعوة واختيار هذا الموضوع للنقاش، والسلام لأرواح الشهداء الذين سقطوا في نابلس وغزة وجنين وغيرها، خلال المعركة الأخيرة وما سلف أيضاً؛ والتحيّة لكلّ الأسرى والمعتقلين وللشيخ بسام السعدي.

أعتقد أن موضوع الجلسة مهم جداً في هذه المرحلة، وفي عصر التحوّلات الكبرى، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي أو العربي.

كانت لدى الائتلاف الحكومي الإسرائيلي أجندة خاصة، مع استثماره العلني في زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن الأخيرة للمنطقة، وتقديمه الدعم الكامل للكيان من خلال ما سمّي بـ«إعلان القدس»، والذي كان من أبرز نقاطه، وضع الأمن القومي الإسرائيلي كأولوية لدى التحالف الأميركي– الإسرائيلي والعربي التطبيعي. كما هدف التحالف العدواني إلى تأمين استمرار عملية التطبيع مع الكيان، واستغلال انشغال العرب بالصراع الدائر بين حلف الأطلسي بزعامة أميركا وبين روسيا وحلفائها.

كذلك، حاول الكيان من خلال عدوانه الأخير على غزة أن يقلب المعادلة التي تكرّست في معركة سيف القدس في العام الماضي، بإعادة ترميم القدرة الردعية للجيش الإسرائيلي وكسر الإرادة الفلسطينية المقاومة، وخاصة النموذج المقلق للإسرائيلي الذي عبّر عنه مخيم جنين، حيث تسيطر المقاومة المسلّحة على البيئة الشعبية فيه. لذا لجأ العدو إلى هذا الأسلوب من الاعتقالات، ومن ثمّ ضرب قطاع غزة، حتى يوظّف ذلك في الانتخابات الإسرائيلية، وحتى يضمن الائتلاف الحكومي استعادة زمام الأمور باسترجاعه الأغلبية النيابية في الكنيست.

وأرادت «إسرائيل» كذلك أن توجّه مجموعة رسائل على المستوى العربي والإقليمي والدولي، وربما على مستوى النزاع الدائر مع لبنان حول ما يسمّى ترسيم الحدود البحرية، ومضاعفة القدرة الإسرائيلية عبر تحقيق إنجاز ما في قطاع غزة وفي الضفة الفلسطينية.

لكن كلّ الحسابات الإسرائيلية كانت خاطئة وبائسة، لأنه من غير الممكن أن تستفرد «إسرائيل» بهذا الفصيل أو ذاك، وأن تثبّت معادلة جديدة؛ ففصائل المقاومة لن تسمح بأن يتحوّل الدم الفلسطيني إلى صندوق انتخابي في الصراع القائم بين الأحزاب الصهيونية؛ وأيضاً هي لن تسمح بالاستفراد بأي فصيل من الفصائل، ولو لم تشارك بعض الأجنحة العسكرية في هذا السياق. والأمر الجوهري في كلّ ما جرى أن بيئة المقاومة لم تُكسر؛ بل

إن بيئة المقاومة في الضفة وفي غزة هي التي تحتضن تلك الأجنحة العسكرية للمقاومة. لذا لم تستطع الخطط الإسرائيلية أن تفصل ما بين الأجنحة والفصائل الفلسطينية، أو بين الضفة وغزة، أو بين غزة وجنين ونابلس والقدس؛ وقد خشيت «إسرائيل» كثيراً من تطوير وتوسيع دائرة الاشتباك على مستوى فصائل مقاومة لم تشترك في المعركة؛ كما أن دائرة المقاومة الشعبية قد تتّسع إلى القدس وكل المدن الفلسطينية، بدليل ما حصل لاحقاً في نابلس؛ ومن ثم العمليات الفدائية التي نفّذت في القدس وطولكرم. وكانت هناك خشية إسرائيلية من مواصلة المعركة كي لا تتوسع دائرة الاشتباك، ويتجدّد مناخ معركة سيف القدس التي وحّدت كل الساحات: غزة، الضفة، أراضي 48 واللاجئين في الشتات.

على المستوى الفلسطيني تحديدًا، فشلت «إسرائيل» في الفصل بين الساحات، وخشيت من توسيع دائرة وحدة الساحات الفلسطينية والعربية، كما خشيت من التحالفات الدولية التي تنشأ على مستوى العالم باتجاه نظام متعدد الأقطاب؛ وما قاله الرئيس الروسي بوتين كان واضحاً في إطار المعركة العسكرية، وفي إطار التصميم الروسي والصيني؛ وحتى على مستوى المنطقة والإقليم، فقد أثبتت قمّة طهران أن هناك توازنات جديدة لقوى إقليمية ودولية، تتقاطع في إطار وحدة الساحات ووحدة القوى المقاومة للمشروع الأميركي التطبيعي.

لهذه الأسباب أعتقد أن مفاعيل معركة سيف القدس ما زالت حاضرة ومشاهدة، وربما حصل تطور أوسع فيها، عبر رسم معادلات جديدة، بمنع الاعتقال والاغتيال خشية الردود المقاومة؛ وكذلك لم تنجح «إسرائيل» في توجيه رسائل للإقليم، لأن الإقليم كان حاضراً في لبنان وسوريا والعراق، بموازاة تحرّك قوى الشارع وقوى المقاطعة الاقتصادية للكيان على مستوى العالم.

وفي الخلاصة، أعتقد أن هذه المعركة يجب أن تعيدنا إلى المربّع الرئيسي، وهو أن الخيار الأنجح في مواجهة هذا التحالف الأميركي – الإسرائيلي– التطبيعي يكمن في توسيع دائرة الوحدة بين القوى المقاومة وبين الساحات الفلسطينية وساحات المقاومة

الأخرى، مع استثمار التوازنات الدولية بهدف عزل «إسرائيل» عن المؤسسات الدولية ومحاكمتها لارتكابها جرائم حرب واحتلال فلسطين؛ ومن هنا أهمية استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية على قاعدة مقرّرات اتخِذت في أكثر من مؤتمر للحوار الفلسطيني؛ وأيضاً مخرجات مؤتمر الأمناء العامّين الذي عقِد في بيروت، والذي أكد على ضرورة الخروج من الاتفاقات التي عقِدت مع «إسرائيل» وتعليق الارتباط بها ومقاطعتها، إلى بناء القيادة الوطنية الموحّدة للمقاومة الشعبية، وتوسيع شبكة العلاقات العربية والدولية بما يخدم خط المقاومة الفلسطينية على مستوى المنطقة، وعلى مستوى مشروعنا الوطني الذي يحتضن الهوية الوطنية وحق العودة في مواجهة صفقة القرن الأمريكية.

إن الرهان الذي كان قائماً على تبديد الهوية الفلسطينية قد سقط مجدّداً، والذي برز سابقاً في معركة سيف القدس، وذلك بفضل صمود الشعب والمقاومة في هذه المعركة؛ وهذا ما سيتأكد في كل المعارك المقبلة.

الأستاذ مروان عبد العال- مسؤول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في لبنان:

أوّلاً، نحن نبتعد عن فكر النقد؛ لذا فليكن هدفنا دائماً هو تحصين أنفسنا من تكرار الأخطاء التي نقع فيها. فهي ليست المرّة الأولى التي تبدأ فيها «إسرائيل» جولة قتالية باغتيال قادة فلسطينيين وتوجيه التهم للمقاومة بالبدء بالمعركة؛ إن القوّة الفلسطينية الحقيقية تكمن في النَفَس التضحوي في الشعب الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة؛ وهو كان المفصل في تلك الحرب. فقد حاولت «إسرائيل» أن تغيّر هذا المنطق عبر سلسلة من الحروب والحصارات والاعتداءات؛ فيما شكّلت معركة سيف القدس علامة فارقة. فكلّ فصائل المقاومة الفلسطينية قاتلت خلالها، وغرفة العمليات المشتركة لم تكن تعمل على مستوى غزة فقط، بل على مستوى الجغرافيا الفلسطينية كلها. والآن، الخطاب الفلسطيني تغيّر، والمقاومة اعتلت ناصية القيادة، والهدف الوطني بات يُشكّل عنوان الوحدة الفلسطينية. وهناك الكثير ممّا حصل في هذا المنحى. و»إسرائيل» نفسها هي أكثر عامل موضوعي يعمل على توحيد الشعب الفلسطيني من ناحية الظلم الذي تمارسه؛ إن معركة «إسرائيل» ضدّ جنين ليست منفصلة عن المعركة ضد غزة وغيرها؛ بينما «إسرائيل» لا تريد أن تظهر

وكأنها تشتبك مع الفلسطينيين، أو مع الشعب الفلسطيني.

إن الهدنة التي تمّت بعد معركة غزة الأخيرة تضمّنت عدّة اتفاقات ثنائية، من تحسين للحياة في غزة وفتح المعابر، ولكن مقابل التهدئة؛ أي أنه كلّما طالت التهدئة زادت المساعدات. وهنا يُطرح سؤال: هل يمكن الجمع بين السلطة والمقاومة معاً؟ فهذه السلطة هي التي أخرجت حركة فتح من غزة، فباتت وكأنها دولة شقيقة؛ والهدف الإسرائيلي الحقيقي من ضرب شعار «وحدة الساحات» هو ضرب حركة حماس أيضاً؛ فإن أطلقت «الجهاد» صاروخاً ستتحمل «حماس» المسؤولية. ونحن نعلم أن أي تغييرات سوف تؤدّي إلى شروط جديدة.

وفي السياق تصبّ تهمة أن حركة الجهاد تابعة لإيران، فيتم فصل الشعب عن المقاومة. وبالنسبة لنا، لا يمكن الوقوف على الحياد في حال عزل أي فصيل فلسطيني مهما كانت النتائج؛ كذلك، كان يجب وضع استراتيجية تضبط وحدة الساحات، لكن حماس كان لها رأي مختلف، وهي التي كانت تتكلم عن تمثيل سياسي وعن وحدة بمعناها السياسي.

واليوم، بدأت كتائب المقاومة في الضفة تتشكّل؛ كتيبة جنين، كتيبة نابلس، كتيبة طولكرم؛ وهناك حالة تمرّد عامة تنشأ. والخطة التي تعتمدها «إسرائيل» هي جزّ العشب، أي منع ظهور قيادات فلسطينية بديلة.

وهنا نسأل: هل سقط سيف القدس من أيدي من رفع شعار سيف القدس؟

علينا أن نفكّر في كيفية حماية وحدة الساحات من خلال إيجاد استراتيجية سياسية وعسكرية متماسكة، وإدارة موحّدة للعمليات على الأرض.

النائب اللبناني محمد خواجة- عضو كتلة التنمية والتحرير:

لن أكرّر ما أدلى به الزملاء، حيث تمّت الإضاءة على تضحيات الشعب الفلسطيني المعطاء. لكن سوف أذهب إلى الحامل للانتصارات الفلسطينية حالياً، وهو قطاع غزة المقاوم:

أوّلاً، هناك تراجع واضح في غزة. فالإسرائيلي نجح في خطة الاحتيال والخداع بعد اعتقال الشيخ السعدي، ليترجّى إثرها وقف النار. وهذا ما جرى بعد اجتياح العام 1982؛

فبعد كل عملية اغتيال ينفّذها العدو يتحدث التلفزيون الإسرائيلي عن هجوم حصل على إسرائيليين. لذا، كنت أظن أن خطة حماية القيادات المقاومة أمتن ممّا ظهرت عليه؛ لكن في المقاربة الأوليّة ليس لدينا معطيات كافية.

والأمر الثاني الذي لفتني في معركة «وحدة الساحات» هو دقّة الصواريخ الفلسطينية التي كانت منخفضة؛ وبالتالي ظهر تطوّر نوعي في أداء منظومة القبّة الحديدية للعدو؛ لا أدري إن كان مخزون السلاح الفلسطيني غير عالي الدقة كبيراً؛ الوقت(المتاح للمعركة) قصير؛ ولأنه يجب استخدام الصواريخ بالتدريج، يمكن إذا ما توسعت المعركة أن تتصدّر الصواريخ الدقيقة المعركة.

ونحن نتساءل : ما مدى فعالية «القبّة الحديدية»، وما هي الصواريخ الناجحة لإفشالها؟ في المرّة الماضية كانت فعالية القبّة الحديدية ما دون الوسط؛ فهل ارتفع مستواها اليوم ؟

أطلقوا في «الجهاد» شعار وحدة الساحات التي يمكن أن تكون في فلسطين، وربما أوسع منها؛ والسؤال هنا: هل كانت الساحة الغزاويّة موحّدة؟ أعتقد أنه لم تكن هناك وحدة في ساحات غزة.

الإسرائيلي كان يزيد من حدّة الحرب النفسية، لكن كان واضحاً أن حماس لن تشترك في المعركة. ولفت نظري أن نسبة العمالة الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1948 قد ارتفعت من ناحية الضفة؛ فالحدود مفتوحة، إضافة إلى أن الأجور ارتفعت؛ فهل أن قلوب الإسرائيليين رقّت، أم أن دفع الأموال له أهدافه السياسية؟وما سرّ هذه الحماسة القطرية لإيقاف الحرب؟

كذلك، القادة الإسرائيليون الحاليون مرشّحون للانتخابات القادمة؛ لذا هم حاولوا أن يبيّنوا للإسرائيليين (والعالم)، أن هناك ردّة فعل على معركة سيف القدس، وأنه لو شاركت فصائل المقاومة بفعالية فإنهم كانوا سيستمرون بالمعركة ضدّها؛ مع علمنا بأن ردّة الفعل الإسرائيلية على نتائج معركة غزة الأخيرة كانت مضخّمة، حيث تم تظهيرها كانتصار كامل للعدو.

يجب أن نتكلم مجدداً عن أهمية وحدة القيادة الفلسطينية. وهنا أذكر أن الكثير من

تصريحات قادة حركة فتح بدت وكأنهم شاركوا في معركة سيف القدس؛ وبرأيي، لا توجد مشكلة حتى لو كبّروا من دورهم طالما أن هذا الدور يصب في المنحى الإيجابي.

في الشأن السوري، والمرتبط بما يجري في فلسطين، استهدفت «إسرائيل» الجيش السوري في طرطوس، فإلى متى السكوت عن هذه الاعتداءات؟ وما هي كلفة هذا السكوت؟ كل الساحات أصبحت مترابطة، والمشهد العالمي يتغيّر إيجاباً لصالحنا، وبسرعة. عندما قرأت ما قاله الرئيس الروسي بوتين أخيراً لم أصدّق؛ هناك تغيير حقيقي في العقيدة الأمنية الروسية. نحن كنّا نطمح بأن يصل الروسي إلى محاذاة الأميركي؛ إنما الآن، ومع وجود تداخل بين الوضعين الإسرائيلي والأوكراني، هناك إدانة روسية للإسرائيليين فيما يخص الحرب الأوكرانية. وعلى المستوى الصيني والإيراني، يُلحظ ثبات في الموقف الداعم لروسيا، حتى لو كانت إيران أصغر حجماً من الصين، لكنها تشكّل رأس هرم؛ ونحن علينا أن نستفيد من هذا الواقع لترسيخ شعار وحدة الساحات.

العميد المتقاعد الياس فرحات:

أثناء العملية العدوانية الأخيرة على غزة، وعلى خلاف العمليات السابقة، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي استدعاء 25000 من الاحتياط، وحدّد المهلة بأسبوع و لم يؤخّرها؛ وهذا ما دفعنا لتوقّع أن العملية ستكون طويلة، وإن هناك خططاً جاهزة ضد غزة.

حركة الجهاد ردّت. لكن ما لفت النظر بعد اغتيال الشهيدين خالد منصور وتيسير العبري، هو التراخي الذي لم نفهمه. وبالمقابل، لفت التطوّر في قدرات حركة الجهاد، بعد الإعلان «أن الدفاعات الجوية الإسرائيلية أسقطت مسيّرات لحركة الجهاد»؛ وهذا ما يقلب كل القواعد. فالسيد حسن نصرالله هنا يهدّد كاريش وغيرها، وأحدهم في غزة يطلق مسيّرة تصل إلى المناطق التي تنتج النفط والغاز، والتي تُرسل بدورها إلى مصر. وبرأيي، هذا التطور كان سبباً لوقف إطلاق النار.

والسبب الآخر هو الخوف من دخول حركة حماس في المعركة؛ فهي لا تستطيع أن تصمد يومين أو ثلاثة من دون أن تتحرك. ويبدو أن هناك قواعد اشتباك جديدة؛ وهذه ليست المرّة الأولى. فعند استشهاد بهاء أبو العطا عام 2019 خاضت حركة الجهاد المعركة

لوحدها وقصفت تل أبيب، حيث رأينا صور نتنياهو هارباً.

ولا ننسى أن كتائب شهداء الأقصى تشكّل جزءاً مهماً من المقاومة في غزة والضفة.

أما معركة سيف القدس، فبادرت بها حماس للدفاع عن حي الشيخ جراح والقدس.. ووصلنا في النهاية إلى وقف إطلاق نار.

وحسب استنتاجاتي، فإن حركة الجهاد باتت رقماً صعباً؛ وهي تمكنت من الصمود أمام العدو ودخلت في قلب المعادلة من النواحي السياسية والعسكرية والأمنية.

من جهتهم، فشل الإسرائيليون في التفرقة بين حركتي حماس والجهاد. فما يقولونه من أن ما يجري هو صراع إيراني – إسرائيلي ولماذا يتدخل الفلسطينيون، هذا الكلام غير مقبول، لا في فلسطين ولا عند الشعوب العربية؛ هذا مع الإقرار بالتأثير السلبي لغياب أي دور لجامعة الدول العربية ولا مبالاة الأنظمة العربية، حيث لم يتكلم أي مسؤول عن أي اغتيال حصل أو عائلة أبيدت في غزة خلال العدوان الأخير.

أما بالنسبة لروسيا، فهناك تأييد روسي غير مسبوق للموقف الفلسطيني، إذا راجعنا ما قاله الرئيس بوتين من أنه سيدعم المقاومة حتى بالسلاح؛ فما الذي يمنعه من إدخال صواريخ من نوع جديد بطريقة ما لحركتي حماس والجهاد . أعتقد أن الحديث عن مسألة تدخل حماس في غزة وفي الضفة مبالغ فيه.

وختاماً، لقد أثبت الشعب الفلسطيني أنه شعب قادر ومقاوم، وأنه لن يستسلم. فيما ردّة الفعل الإسرائيلي أفقدته الثقة بدوام الهيمنة الإسرائيلية في المنطقة.

الأستاذ إحسان عطايا

أشكركم جميعاً. كل الملاحظات كانت قيّمة ومهمة؛ لكن أودّ أن أقدّم ردوداً سريعة حول بعض النقاط. خلال معركة سيف القدس اعتقد الإسرائيلي أن حركة الجهاد هي التي ردّت على الاعتداءات، وورّطت حماس في المعركة. والنقطة الأساسية هنا أن الإسرائيلي والأميركي، وفي إطار مشروع صفقة القرن ونسخة بايدن حول ما يسمّى إعلان القدس، يريدان إنهاء القضية الفلسطينية وقضية اللاجئين والمهجّرين الفلسطينيين، وذلك

بتجنيسهم وتوطينهم واستكمال تهويد فلسطين. والعقبة الوحيدة تحت شعار ترويض غزة هي حركة حماس؛ واليوم، السلطة في غزة تبدو ذاهبة إلى تفاهم بينها وبين الإسرائيليين عبر القطريين، بأنها لن تدخل في معركة جديدة بسبب مسيرة الأعلام الصهيونية.

النقطة الثانية هي سياسة سرايا القدس–التشكيل العسكري لحركة الجهاد، بتفريغ غلاف غزة من المستوطنين، عبر الاستهداف المتواصل للمستوطنات.

والنقطة الأخيرة لها علاقة بعقلية السلطة الفلسطينية التي تدعو لإقامة دولة أو حكم قائم على أساس المصالح الخاصة وتجاهل القضية المركزية لشعبنا.

ومقاربة مفهوم الدولة المذكور يستلزم بالطبع التأقلم مع الضغوط الخارجية.

من ناحية أُخرى، بدأت قيادات سرايا القدس بإعداد دراسات ميدانية حول ما حصل في المعركة الأخيرة وإرسالها إلى قيادة الحركة، لتعويض الخسائر، من صواريخ وذخائر، وتحليل الأخطاء للاستفادة منها لاحقاً.

لقد استمرت معركة «وحدة الساحات» بقوّة حتى بعد استشهاد القائد خالد منصور؛ وهذا دليل على صلابة وصمود كبيرين.

واليوم، هناك محاولة تشويه إعلامية لحركة الجهاد، ولبثّ الفتن بينها وبين الشعب الفلسطيني والفصائل، من خلال أبواق وأدوات مأجورة للإسرائيلي؛ وهناك أيضاً أبواق فلسطينية تخدم الأهداف الإسرائيلية دون أن تدري. لذا، يجب أن يتم وضع خطة متكاملة لمواجهة هذه الحملة الإعلامية ضد حركة الجهاد والمقاومة ككل.

الأستاذ علي فيصل

لديّ عدّة نقاط سوف أعرضها بإيجاز:

–**النقطة الأولى** : يجب عقد جلسة(أو جلسات) تقييم من قِبل غرفة العمليات لمناقشة كيفية تحقيق الوحدة بين الفصائل المقاومة؛ وهذه النقطة مهمة جداً، ويجب السعي جدياً باتجاهها.

–**النقطة الثانية** : يجب أن نرعى بطريقة مسؤولة ظواهر المقاومة في الضفة؛ فهذا الذي أرسل المسيّرة كردٍ على ما يجري في غزة، هو من أبناء بيئة المقاومة الذين ضاقوا ذرعاً بالتهدئة والتنسيق الأمني؛ لذلك، يجب أن نقيّم تلك الحالات ونرعاها ونستفيد منها.

–**النقطة الثالثة**: يجب الضغط من أجل تشكيل قيادة وطنية موحّدة للمقاومة الشعبية في غزة؛ وأنا هنا أشير إلى الدور المهم للأخوة في حركة فتح.

لذا أنصح الأخوة في حركة الجهاد الإسلامي بأن لا يبادروا لإبراز الذات على حساب المجموع. فالجهاد الإسلامي أصبحت في موقع متقدم للمقاومة، ولكن عليها أن تحافظ على وحدة المسيرة ووحدة قوى المقاومة، وإظهار أن المعركة تُقاد بطريقة موحّدة، لحماية الأجنحة العسكرية لمختلف فصائل المقاومة.

والنقطة الأخيرة، هي حول أهمية الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية؛ فنحن لدينا اليوم غرفة عمليات موحّدة، وغزة هي القاعدة التي أنشأت معادلة مهمة جداً للأجنحة العسكرية، من خلال المقاومة التي أبدعت في العام الماضي بإنهاء الاعتداءات الإسرائيلية على القدس عبر معركة سيف القدس. وحينها، أسرعت «إسرائيل» وأميركا وأوروبا في محاولات إيقاف الحرب بسبب الخشية من ردّات الفعل المتوقعة على الأميركيين والأوروبيين والإسرائيليين معاً.

مراجعة كتاب:

الصين تربط العالم
الخلفيّة التي تستند إليها مبادرة الحزام والطريق

بقلم: حسن صعب*

- **تأليف : وانغ ييوي.**
- **نشر : الدار العربية للعلوم ناشرون.**
- **الطبعة الأولى : كانون الثاني / يناير 2021.**

أثارت مبادرة الحزام والطريق الصينية، منذ الإعلان عنها رسمياً والبدء بحملة علاقات صينية لشرح أهدافها وفوائدها لكلّ الدول والشعوب التي ستنخرط فيها، الكثير من التساؤلات وحملات التشكيك والتوهين، الغربية عموماً، والتي أدخلتها في سياق الصراع الجيواستراتيجي بين القوى العظمى على مستوى العالم.

وفي إطار الدفاع الصيني «العلمي» و«الهادئ» عن هذه المبادرة، يقول المؤلّف في توطئة كتابه إن الغربيين، وحتى بعض العلماء الصينيين، يُطلقون على مبادرة الحزام والطريق اسم «خطة مارشال الصينية»؛ مع العلم بأن «طريق الحرير» هو اسم عام للطرق الثقافية والتجارية التي يعود تاريخها إلى 2000 عام بين الشرق والغرب. وأوّل من صاغ هذا الاسم هو ألماني يُدعى فرديناند فون ريشتهوفن. إن التفكير في مشروع مارشال كاسم مرجعي للمبادرة هو تضييق للأفق.

وينقل المؤلّف عن الرئيس الصيني شي جين بينغ قوله : «إذا تمّ تشبيه الحزام والطريق

* باحث لبناني.

بجناحي آسيا الصاعدة، فإن ترابطهما يشبه الشرايين والأوردة»؛ لافتاً إلى أن بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية ومبادرة الحزام والطريق ليست سوى جزء من الترويج العالمي للصين. فالشعب الصيني، وكذلك علماؤه، يجب أن يكون أوّل من يسرد قصصاً عظيمة عن بلده.

في مقدّمة الكتاب (العالم يتحرّك شرقاً، بينما تتحرّك الصين غرباً)، يؤكد المؤلّف أن البشر يعيشون في قرية عالمية مقسّمة: اليابسة والمحيطات، الدول المتقدمة والدول النامية، الأساسية والهامشية. ويتساءل: كيف يمكننا منع البلدان النامية التي تضم 80 بالمئة من سكان العالم من الخسارة عند خط البداية؟ كيف نساعد المناطق غير الساحلية على الوصول إلى المحيط، وتحقيق دول الجنوب للتصنيع، من أجل تعزيز الإحياء المشترك للحضارات البشرية ؟ هذه قضايا رئيسية في عصر العولمة.

ويتابع: من دواعي قلقنا أن العولمة المتمركزة في الغرب منذ العصر الحديث لم تتغيّر، ولكنها تعزّزت. حتى أن التوزيع العالمي للإنترنت عزّز الهيمنة الأميركية، لأن الابتكارات التكنولوجية تعمل فقط على جعل الأقوياء أقوى والضعفاء أضعف.

أما عن مبادرة الحزام والطريق نفسها، فهي، بشكل عام، هيكل الإصلاح الشامل والانفتاح والإطار الاستراتيجي لدبلوماسية الجوار في الصين. وفيما يتعلق بما يجب فتحه، سوف تحوّل المبادرة التركيز من «الإدخال» إلى «التوجه نحو العالمية»؛ ومن حيث اتساع نطاق الانفتاح، لتطوير المنطقة الغربية في الصين، سيتم تنفيذ استراتيجية الانفتاح على الغرب والجنوب؛ ومن حيث عمق الانفتاح، ستتّبع الصين اتجاه التكامل الاقتصادي العالمي والإقليمي، وستُسرّع تطبيق استراتيجية منطقة التجارة الحرّة القائمة على الدول المجاورة، وستحقّق التدفق الحرّ السلع، وستجلب رأس المال والقوى العاملة..

إن مبادرة الحزام والطريق هي أوّلاً شبكة نقل أورو آسيوية : شبكة متكاملة ومتعددة الأبعاد، تتكوّن من السكك الحديدية، والطرق،والخطوط الجويّة، والطرق البحريّة، وخطوط أنابيب النفط والغاز، وخطوط النقل، وشبكات الاتصالات.

ينقسم الحزام الاقتصادي لطريق الحرير إلى ثلاثة خطوط : الخط الشمالي، الجزء

الرئيسي، وهو الجسر البرّي الأوراسي (بكين–روسيا – ألمانيا – شمال أوروبا)؛ الخط الأوسط، ويشغل الجزء الرئيسي منه خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي (بكين – شيان –أورومكي – أفغانستان – كازاخستان – هنغاريا – باريس)؛ والخط الجنوب، ويشغل الجزء الرئيسي منه الطرق السريعة العابرة للحدود (بكين – جنوب شينجيانغ – باكستان – إيران – العراق – تركيا– إيطاليا – إسبانيا).

ويركّز الحزام الاقتصادي لطريق الحرير على الجمع بين الصين، وآسيا الوسطى، وروسيا، وأوروبا (البلطيق) ؛ كما يربط الصين بالخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط عبر آسيا الوسطى وآسيا الغربية؛ وربط الصين بجنوب شرق آسيا، جنوب آسيا والمحيط الهندي. ومن الواضح أن كلّ هذه الجهود تهدف إلى مساعدة الدول غير الساحلية في البحث عن مناطق للوصول إلى البحر، مما سيربط اليابسة بالمحيط.

ومن ثمّ يشرع المؤلّف، في فصول الكتاب العشرة، بتفسير أو تشريح رؤيته لأبعاد وجوانب مبادرة الحزام والطريق، والتي تمثّل في جوهرها «العولمة المتصيّنة»، أو «التصيّن العالمي»؛ ويقصد به المؤلّف مسار الانفتاح الشامل والمتعدد المستويات والأكثر شمولاً.

وكمثال، فقد تخطّت المبادلات التجارية للصين مع دول الحزام والطريق تريليون دولار في العام 2015، وهو ما يعادل ربع مجموع التجارة الخارجية للصين.

وبحسب الخطة الخمسية الثالثة عشرة، وخلال السنوات الخمس القادمة، ستستورد الصين بما قيمته عشرة تريليونات دولار من البضائع، وستتجاوز استثماراتها الخارجية 500 مليار دولار، وسيبلغ عدد الصينيين الذين يسافرون للسياحة في الخارج 500 مليون، وستكون دول الحزام والطريق المجاورة للصين أولى المستفيدين.

وإذا كان هناك من كلمة تلخّص مبادرة الحزام والطريق، فيجب أن تكون «الترابط». وهذا الترابط يجب أن يكون – حسب الرئيس شي جين بينغ– اتحاداً ثلاثيّ الاتجاهات، من البنية التحتية، والمؤسسات، والتبادلات من الناس إلى الناس والتقدم في المجالات الخمسة لسياسة الاتصال (الحوار والتنسيق والتعاون المشترك والتبادل الكليّ وتعزيز الثقة)، ترابط البنية التحتية، وخط التجارة، وتدفّق رأس المال، والفهم (التعايش) بين الناس.

ومن المسائل أو القضايا الأساسية الأخرى التي تطرّق إليها المؤلّف، ولها علاقة بمبادرة الحزام والطريق، تلك التي تتّسق مع ما سمّاه : منطق العولمة، ومنطق الحضارة، والمنطق الاستراتيجي، والمنطق الاقتصادي، والمنطق السياسي، والمنطق الدبلوماسي، والمنطق الإدراكي.

حول مبادرة الحزام والطريق ومنطق العولمة، يقول المؤلّف إن الصين تهدف إلى استبدال التحديث التنافسي الذي أنشأه الغرب بالتحديث المشترك لدول الحزام والطريق، وإلى تعزيز وجود أوراسيا متناغمة مع الرخاء المشترك الذي يجلب السلام الدائم والأمن العالمي؛ وبالتالي، فإن مبادرة الحزام والطريق هي محاولة لتحقيق التواصل الأوراسي والعولمة الشاملة.

وكمثال، فقد أعادت الصين تعريف الإنترنت، وهي تقود فهم الناس له، وتروّج لفكرة إدارة الإنترنت العالمية. فالإنترنت هو أوّلاً تكنولوجيا؛ وثانياً هو صناعة؛ كما هو بنك للمعلومات؛ وهو نموذج للإنتاج، وبنية تحتية. وكذلك، فإن الإنترنت هو وطن مشترك للبشرية.

حول مبادرة الحزام والطريق ومنطق الحضارة، يعتقد المؤلّف أن نجاح المبادرة يكمن في الحضارة، وفي ما إذا كان ميراثنا وابتكارنا بشأن حضارة طريق الحرير يمكن أن يقود حضارة جديدة للإنسانية، حيث أن مستوى الحضارة الصينية والثقافة والشخصية الأخلاقية للشعب الصيني يحدّدون ما إذا كان من الممكن بناء الروابط بين الشعبين. لذا، وفي الجوهر، فإن المنافسة بين نماذج التنمية (الغربية) ومنطق الحضارة هي مفتاح نجاح المبادرة الصينية.

وكذلك، تحاول المبادرة إطلاق نمط من العولمة على الأرض للتحوّط من مخاطر العولمة في البحر، والتي ستعيد التبادل والتعلّم المتبادل بين الحضارات لتحقيق السلام والازدهار في أوراسيا، حيث أن المبادرة مستعدة لاحتضان حضارة إنسانية جديدة بفكرة «خمسة في واحد»، والتي تعني بناء الاقتصاد والسياسة والمجتمع الثقافي والبيئة.

عن المنطق الاستراتيجي في مبادرة الحزام والطريق، يقول المؤلّف إن المبادرة تتقدّم

عبر الزمان والمكان، وتؤدّي إلى التفاعل بين البرّ والبحر، وبين الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية، وتنفذ من الشرق إلى الغرب باتجاهين، مما يجعلها تتجاوز جميع الاستراتيجيات الكبرى في العصور القديمة.

أما في الحقبة الجديدة، فقد ورثت المبادرة الفكر الاستراتيجي العسكري لماوتسي تونغ ودفعته إلى الأمام – إذا ألقيتَ قنبلة ذرية، فأنا سأرمي قنبلة يدوية – للتحرّك وإنشاء قواعد وحدائق نفوذ خلفية، والتي يمكن تسميتها مسيرة طويلة جديدة (رحلة إلى الغرب).

إن مبادرة الحزام والطريق هي إجراء استراتيجي للصين لإدارة المناطق المجاورة الكبرى لها، حيث ستؤثّرهذه المناطق على كيفية وجود الصين، ونموّها، وازدهارها. وتحاول الصين تشكيل مجتمع المصالح المشتركة، ومجتمع المسؤولية المشتركة، ومجتمع الأمن المشترك في المناطق المحيطة بها؛ وأخيراً بناء مجتمع المستقبل المشترك؛ وكل هذا سيسهم في زيادة نفوذ الصين العالمي وقوّتها الناعمة.

حول المنطق الاقتصادي لمبادرة الحزام والطريق، يلفت المؤلّف إلى أن الصين تنتقل من المستوى المنخفض إلى المستوى العالي في التقسيم العالمي لنظام العمل؛ وقد ارتقت مزاياها من تكاليف العمالة إلى التكنولوجيا ورأس المال. وينصّ المنطق الاقتصادي للمبادرة على أهمية مساعدة البلدان على طول الطرق لبناء بُنيتها التحتية الصلبة والناعمة، وذلك لتوسيع السوق الأوروبية–الآسيوية والأفريقية، والكفاح من أجل الحصول على ميزة وضع المعايير في التكنولوجيا ورأس المال.

إن المبادرة هي اقتراح للتعاون الاقتصادي العالمي والإقليمي. وبالتالي، إن منطقها الاقتصادي هو الأكثر أساسية والأغنى، بما يشمله من أفكار، مثل التكامل الاقتصادي المحلي، ونظام مزدوج الحلقة (التعامل الصيني مع الدول المتقدمة والدول المتأخرة معاً) والتعاون المربح للجانبين. والمبادرة، في جوهرها، هي ثورة كبرى وعميقة ومترابطة لإعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية.

أما بشأن المنطق السياسي لمبادرة الحزام والطريق، فيتحدث المؤلّف عن فرص تتيحها المبادرة أمام الدول التي تتمتع بثلاث مزايا رئيسية؛ تجاوز المنعطف، وتجاوز تغيير المسار،

وإحياء الحضارة.

عن تجاوز المنعطف، وبعد أن يقدّم مصر كأنموذج وكقيادة، يستنتج المؤلّف بأن الصين والدول العربية (النامية) ستدمج في إطار المبادرة استراتيجياتها التنموية، وستسعى إلى توليد الزخم الكافي من التحوّل الصناعي والتحديث، وستُسرّع مفاوضات اتفاقية التجارة الحرّة بين الصين ودول الخليج وبناء مناطق صناعية رئيسية، وستعزّز التعاون في مجالات النفط والغاز والبنية التحتية.

وحول التجاوز في تغيير المسار، يقول المؤلّف إنه كما أتاحت مبادرة الحزام والطريق فرصة لتجاوز تغيير المسارات إلى البلدان النامية، ولتجنّب الاعتماد على الدول المتقدمة من حيث النظام، ونمط التنمية وطريقة التفكير، يجب على البلدان النامية أن تغتنم فرصة إعادة الهيكلة الصناعية وثورة المعلومات، لتغيير المسار بشجاعة واستكمال التجاوز؛ وفي الوقت الحاضر، حان الوقت المناسب : حيث يمرّ الاقتصاد الصيني في فترة تحوّل من النمو السريع إلى متوسط السرعة؛ وهي فرصة لإعادة التوازن، وهي ناتجة عن تحوّلها الاقتصادي.

أما المقصود من «إحياء الحضارة»، فيقول المؤلّف بأن مبادرة الحزام والطريق هي اقتراح للتعاون ولإنتاج السلع العامة التي تسهم بها الصين في العالم. ومع صعودها وتطوّرها وازدهارها، تشجّع الصين الدول المجاورة لها على الصعود والتطور والازدهار؛ وهو يقصد بها أوراسيا وأفريقيا وجنوب المحيط الهادئ.

ومن خلال تفعيل روح طريق الحرير، المتمثلة في «السلام والتعاون والانفتاح والشمول والتعلّم المتبادل والمنفعة المتبادلة «، ستقيم الصين والدول العربية نوعاً جديداً من العلاقات الدولية، حيث يكون التعاون المربح للجميع هو سيّد الموقف؛ وبالتالي سيتم اكتشاف نظام قِيم مشترك بين الجميع في القرن الحادي والعشرين، وسيتم بناء مجتمع عربي صيني ذي مستقبل مشترك.

لكن، وفي النتيجة، لن يحدث تجاوز المنعطف، وتجاوز تغيير المسار والإحياء المشترك بمفردهم؛ بل يجب أن نقاتل من أجلهم.

عن المنطق الدبلوماسي في مبادرة الحزام والطريق، يوضح المؤلّف بأن المبادرة الصينية

تختلف عن الاستعمار الغربي والإمبريالية والهيمنة التي تعود للعصر الحديث، والتي تدور حول النهب والمنافسة على الصعيد الدولي، بدلاً من التعاون أو المساومة ؛ كما أنها تختلف عن المساعدات الخارجية التي يقدّمها الغرب بعد الحرب وأنواع أخرى من نماذج التعاون الدولي بأسماء مختلفة؛ وبالتالي، من خلال الاستفادة من الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة مع 64 دولة من بلدان الحزام والطريق، بالإضافة إلى منصّات التعاون الإقليمي القائمة والفعّالة، ستدعم الصين السلام والتنمية والتعاون، وستبادر إلى تطوير الشراكات الاقتصادية مع الدول على طول الطرق؛ وكذلك ستعمل على استبدال الصفقات التي لا يربح بها أحد إلى تلك التي يفوز بها الجميع؛ وبالتالي ستدمج الحلم الصيني مع حلم العالم.

عن المنطق الإدراكي لمبادرة الحزام والطريق، يعدّد المؤلّف عشرة مخاطر حول التصوّرات الخاطئة للناس بشأن المبادرة، وكيفية تحليل هذه المخاطر والردّ عليها.

ومن أبرز تلك المخاطر:

1. إن المبادرة هي عبارة عن استراتيجية صينية موجّهة نحو الغرب.
2. إن مبادرة الحزام والطريق تنتمي إلى الصين حصراً، ولو أن عنوانها عالمي.
3. تولي المبادرة اهتماماً بـ«الحزام» أكثر من «الطريق»، حيث توجد ادعاءات بأن المبادرة تستهدف البحر ظاهرياً وأن هدفها الحقيقي هو الأرض.
4. إن المبادرة هي محاولة لإعادة النظام القديم باسم إحياء الحضارة.
5. إن المبادرة هي مسعى لتصدير الطاقة الفائضة، وإنها نسخة صينية من خطة مارشال (الأميركية).
6. إن مبادرة الحزام والطريق هي نسخة صينية من الإمبريالية الاقتصادية، أوالعولمة الأميركية.
7. لن تشارك المبادرة الدول الأخرى في بعض المشاريع الكبرى والجيّدة (مثل مشروع ماوسام)، بالرغم من مضمون المبادرة الانفتاحي والوسطي.
8. المبادرة تدور حول دبلوماسية الجوار الصينية، مع أن لها آثار أوسع بكثير من تلك

التي تنطوي عليها دبلوماسية الجوار.

9. إن المبادرة هي حلقة مغلقة، حيث أن الخرائط الأكثر شعبية للحزام والطريق ترسمها دائماً في حلقة مغلقة؛ مع العلم بأنها حزام مفتوح، وشبكة من البنية التحتية والاستثمار والتجارة والمعلومات التي تدمج الممرّات الاقتصادية والأحزمة الاقتصادية.

10. تسعى المبادرة إلى التوسع العسكري المتخفّي تحت قناع التعاون الاقتصادي، حيث أن مصطلحات «الجسر» و«الوصلة» هي مصطلحات عسكرية للغاية. لذا، ولتجنّب الاحتكاك غير الضروري، يجب استخدامها بحذر، لأن دعم التعاون الإقليمي والعالمي للقرن الحادي والعشرين لا ينبغي أن يكرّر المسار القديم للتوسع الغربي.

في الفصل ما قبل الأخير، يتحدث المؤلّف عمّا سمّاه (الحكمة الصينية الكامنة في مبادرة الحزام والطريق)؛ فبالإضافة إلى «الأخلاق» «والاستراتيجية» و«القوّة»، من الضروري التركيز على القوّة الناعمة (قوّة الإقناع) لمبادرة الحزام والطريق، مع إيلاء الاهتمام للحكمة المتجسدة فيها.

ولقد عبّر اسم مبادرة الحزام والطريق بحدّ ذاته عن الحكمة الصينية، حيث (حسب عقيدة التاو وخصائصها) : تُنتج عقيدة التاو (وهي الكلمة ذاتها التي تعني الطريق في اللغة الصينية)، طريقاً، والطريق يُنتج اثنان، والاثنان يُنتجان ثلاثة، والثلاثة تُنتج كل شيء، بما في ذلك مساراً كاملاً.

كما أن مصطلح «الحزام الاقتصادي» مصطلح صيني متأصل؛ والآن يُظهر «القرن الحادي والعشرون» أن الحكمة القديمة للصين تزداد وتتقدم مع الزمن، وأن الصين ستصبح أمّة ذات دور قيادي في مسعى البشر للنهوض بحضارة جديدة. وقد تجلّت هذه الحكمة، من بين أمور أخرى، من خلال النهوض بمبادرة الحزام والطريق وانعكاساتها وآلياتها.

ومن الناحية العملية، تتجلّى الحكمة الصينية في هذه المبادرة في الجوانب الثلاثة التالية: التكامل الاستراتيجي، والقدرة على التعاون، وتصنيع المعدّات، والتطوير المشترك لأسواق الطرف الثالث.

فيما يخص التكامل الاستراتيجي، فهو أكثر من مجرّد تفاعلات مادية؛ فهناك تفاعلات

غير ملموسة وتفاهمات، الأمر الذي سيشكّل بالإضافة إلى التعامل والتعاضد الوديّ والتجاوب، ابتكاراً متبادلاً واندماجاً بين البلدان.

وفي السياق، يكشف الاقتراح المتكرر للتعاون الدولي في مجال القدرات النقاب عن ميزات الصين في أربعة جوانب، وهي:

1. ميزة النظام الصناعي ؛ فوفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة، يوجد لدى الصين الفئات الصناعية الاشمل عالمياً (الإنتاج الصناعي الصيني تجاوز الإنتاج الصناعي للولايات المتحدة في العام 2010).

2. ميزة السلسلة الصناعية ؛ فالصين حالياً في مرتبة متوسطة في السلسلة الصناعية العالمية ؛ وهذا يعني أنه يمكنها بلوغ مرتبة عالية أو منخفضة في هذه السلسلة، وذلك بحسب أدائها.

3. ميزة تعدّد الهويات والمجالات؛ فالصين تفتخر بتعدّد هوياتها: هي أكبر دولة نامية وأكبر دولة ناشئة وثاني أكبر اقتصاد عالمي في الوقت ذاته؛ بالإضافة إلى أنها دولة اشتراكية قوية.

4. ميزة النموذج الصيني الخاص، حيث نجد لدى الحكومة الصينية القدرة على قيادة التعاون في مجال القدرات بشكل مستقل.

في الفصل العاشر والأخير (الحكمة العالمية المتجسّدة في مبادرة الحزام والطريق)، يقول المؤلّف إنه بالإضافة إلى إظهار الحكمة الصينية، فقد جمعت المبادرة أيضاً بين حكمة وحنكة الصين وحكمة بقية دول العالم؛ فأثناء معالجة قضايا التنمية للبلدان على طول طرق الحرير، تسعى المبادرة أيضاً إلى حلّ المشاكل العالمية التي تواجه المجتمع الدولي، الأمر الذي يساعد على تحديد شكل الحكمة العالمية في هذه العملية.

وتبرز تلك الطريقة بشكل كبير من خلال المبادئ الثلاثة الآتية: مشاركة الربح المتبادل، والحفاظ على التنمية المتوازنة، والعمل على ترسيخ جذورها.

ومن منظورعام، فإن العولمة تتحرك باتجاه إطفاء الطابع المحلي، حيث أن إطفاء الطابع المحلي للإنتاج والخدمات والسلسلة الصناعية هو المفتاح لكسب المنافسة التجارية في

إطار مبادرة الحزام والطريق. لذلك، نحتاج بسبب هذه التغييرات إلى الخروج من العالم المتمركز حول الغرب في العصر الحديث، وإيلاء الاهتمام الكافي لمنطق المبادرة؛ وبما أن الصين تفعل ذلك، فإنها ستشجّع بدورها دول مبادرة الحزام والطريق الأخرى وشعوبها على الانضمام؛ وبذلك لن يكون الإحياء المشترك للحضارات والتنمية المشتركة لجميع البلدان مجرّد حلم.

في خاتمة كتابه، يؤكد المؤلّف، ومن منظور تاريخ الحضارة الإنسانية، أن مبادرة الحزام والطريق ستُنعش، من خلال الربط والتواصل بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، الحضارات على طول طريق الحرير، وتجنّب العالم صدام الحضارات؛ كما ستقيم جسراً بين المناطق يحل مشكلة الصدع المتشكّل، ويرفع من الحضارات المتأخرة، ويغيّر الوضع السائد.

فالبلد يعتمد على مدنه التي تشكّله، كما يعتمد الشرق على الغرب، وكما تعتمد اليابسة على البحر. لذلك، وبينما تسعى المبادرة الصينية إلى تشكيل حضارة إنسانية جديدة، ستكون مبادرة شاملة في التعامل مع الحضارة الغربية الحديثة، وستشجّع البلدان النامية على تحقيق انعطاف وتغيير للمسارات نحو التقدم والعمل من أجل آفاق مشرقة للتنمية المشتركة، وإحياء الحضارات المشترك، وصياغة عولمة أكثر شمولاً.